مجلة العلوم العربية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد السادس والثلاثون
رجب ١٤٣٦هـ

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

www.imamu.edu.sa
e-mail: journal@imamu.edu.sa

ما أُعْرِبَ قَسَمًا في القرآنِ على خلافِ الظَّاهرِ

د. عبد العزيز بن صالح العمري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ما أُعْرِبَ قَسَمًا في القرآنِ على خلافِ الظَّاهرِ

د. عبد العزيز بن صالح العمري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد

فهذا بحث عنوانه (ما أعرب قسمًا في القرآن على خلاف الظاهر)، بدأ بتمهيد عن تعريف القسم وضربيه، والألفاظ الجارية مجراه.

ثم جمع في الفصل الأول الآيات التي حملها بعض العلماء على القسم مخالفين ظواهر الآيات، وقد عرض البحث لأربع وأربعين موضعًا من كتاب الله، دارسًا في كل آية القول بالقسم فيها وتوجيه قائله به، ثم ذاكرًا آراء العلماء في كل موضع وأشهر القائلين بها، ثم اختتم كل موضع بذكر أوجه تضعيف القول بالقسم فيها.

وفي الفصل الثاني دراسة جعلت في ثلاثة مباحث، تضمنت ما يأتي: دواعي القول بالقسم على خلاف الظاهر. ومضعفات القول بالقسم على خلاف الظاهر مقسمًا إياها إلى: مضعفات معنوية ومضعفات صناعية. ثم عرض للحديث عن أثر القول بالقسم على خلاف الظاهر في المعنى وفي الوقف.

ثم اختتم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها.

تقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد

فإن أشرف ما يبحث فيه المرء ما كان مُتعلِّقًا بكتاب الله عز وجل، وتحرير ما قيل في آياته من آراء، وتبيين أوجهها، وردّ خطئها، ومنها كانت فكرة هذا البحث الموسوم بـ(ما أعرب قسمًا في القرآن على خلاف الظاهر)، إذ لحظ الباحث أن في تضاعيف أقوال العلماء المفسرين والمعربين والبيانيين ما يُخرّج الآية على القسم، وعند التمحيص والتدقيق في مقالات العلماء فيها يتبين أن في الآية ما هو أظهر من هذا الوجه، فكان الوقوف على هذه الآراء ورصدها وعرضها على أقوال العلماء الآخرين مطلبًا يصب في خدمة القرآن الكريم.

حدود البحث:

سيكون البحث مقتصرًا على ما أعرب قسمًا على خلاف الظاهر، ولذا لن يدخل فيه الآتي: ما أجمع عليه العلماء بأنه قسم، ولا ما كان فيه خلاف معتبر والراجح الظاهر فيه أنه قسم، ولا الحروف المقطعة؛ لأن الراجح فيها أنها مما استأثر الله بعلمه بها، ولا ما اختُلف في موقع جواب القسم، لأن القسم ثابت ومُقرّ به فيها ابتداء.

خطة البحث:

يشتمل البحث على تمهيد وفصلين:

التمهيد : فيه مبحثان:

المبحث الأول:تعريف القسم ، وضرباه.

المبحث الثاني:الألفاظ الجارية مجرى القسم.

الفصل الأول: المواضع التي قيل بالقسم فيها على خلاف الظاهر: جمع ودراسة:

طريقة دراسة الموضع هو البدء بالآية، ثم بيان الرأي القائل بالقسم ودليله، ثم عرض الأقوال الأخرى فيه وأدلتها، ثم ذكر الراجح، ووجه تضعيف القسم فيه.وقد رتَّبت الآيات فيه على ترتيب المصحف.

الفصل الثاني: دواعي القول بالقسم على خلاف الظاهر ومُضعِّفاته وأثره:

في هذا الفصل ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: دواعي القول بالقسم على خلاف الظاهر.

المبحث الثاني: مُضعِّفات القول بالقسم على خلاف الظاهر. وفيه مطلبان:

المطلب الأول : مضعّفات معنوية.

المطلب الثاني : مضعِّفات صناعية.

المبحث الثالث: أثر القول بالقسم على خلاف الظاهر. وفيه مطلبان:

المطلب الأول : أثره في المعنى.

المطلب الثاني: أثره في الوقف.

ثم ختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها، وأعقبته بفهرسة للمواضع المدروسة ، وبثبت للمصادر والمراجع، ثم فهرسة للمحتويات.

أسأل الله أن ينفع به، وأن يوفق للصواب ولما فيه مرضاته، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، والحمد لله رب العالمين.

* * *

التمهيد:

المبحث الأول: تعريف القسم ، وضرباه:

أولاً: تعريف القسم:

القسَم لغةً : اليمين والحلف، ويُجمع على أقسام، والفِعل منه : أُقسِمُ[1].

القسم اصطلاحًا: عرّفه الزمخشري بأنه جملة فعلية أو اسمية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية نحو قولك : حلفت بالله[2]. وعرّفه ابن الحاجب بأنه جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى[3].

ثانيًا: ضربا القسم:

الأول: ظاهر، وهو ما يدل دلالة صريحة على القسم ، كقوله تعالى: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ﴾[4]، وكقولك : واللهِ لأفعلنَّ[5].

الثاني: مضمر، وهو المحذوف منه فعل القسم والمقسم به ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ﴾[6]، قال سيبويه : "وسألته عن قوله : (لَتَفعلنّ)إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به، فقال: إنما جاءت على نية اليمين وإن لم يُتكلم بالمحلوف به"[7].

---

(١) انظر: العين ٥/ ٨٦ (قسم)، والصحاح ٥/ ٣٨٨ (قسم).

(٢) انظر: المفصل ٣٥٨.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٢٣. وللمزيد ينظر: الإيضاح العضدي ٢٧٦، والتوطئة للشلوبين ٢٥٥، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٦٢، وأسلوب القسم في القرآن الكريم دراسة بلاغية ١/ ٣-١٦.

(٤) الطور ١-٢.

(٥) انظر: الإتقان في علوم القرآن ٤/ ٤٨، ومعترك الأقران ١/ ٣٤٣.

(٦) آل عمران ١٨٦.

(٧) الكتاب ٣/ ١٠٦. وانظر أيضًا : سر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٦.

المبحث الثاني: الألفاظ الجارية مجرى القسم :

الألفاظ التي تجري مجرى القسم كقول: علِمَ الله، وعهْد الله، وأمانة الله، وعاهدت، وواثقت، وفي ذمتي ميثاق. وهي قسمان[1]:

الأول: ما تكون كغيرها من الأخبار التي ليست بقسم، فلا تجاب بجوابه، كقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[2]، وقوله: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ﴾[3]، فهذه لم يرد فيها جواب فلا يقطع بالقسم فيها.

الثاني: ما يتلقى بجواب القسم، كقوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾[5].

ويسميه ابن مالك بالقسم غير الصريح، إذ لا يُعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسمًا ، بل لا بد من قرينة، كذكر الجواب بعده، أما القسم الصريح فهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسمًا، مثل : أحلف بالله، وأنا حالف بالله، ولعمر الله، وأيمن الله[6].

* * *

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ١٢٠-١٢٢، والتخمير ٤/ ٢٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٩١، والإتقان في علوم القرآن ٣/ ٤٨، والقسم في القرآن الكريم د حسين نصار ٧٢-٧٣.

(٢) الحديد ٨.

(٣) التوبة ٦٢.

(٤) آل عمران ١٨٧.

(٥) النور ٥٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٩٥.

الفصل الأول:

المواضع التي قيل بالقسم فيها على خلاف الظاهر:جمع ودراسة

الموضع الأول:

قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[1].

حمُل قوله تعالى: **بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ** على القسم من وجهين، هما :

الأول: أن المقسِم هو بعض الناس المذكورين، والمقسم عليه هو الإيمان المدلول عليه بقوله: **ءَامَنَّا** .

الثاني: أن المقسِم هو الله تعالى، وجواب القسم محذوف ، دل عليه قوله تعالى : **وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ**. وتقديره: ما آمنوا[2]. ولم أقف على قائله.

والإعراب الظاهر هو أن الجار والمجرور **بِٱللَّهِ** متعلقان بالفعل **ءَامَنَّا** [3]، ولا يتصور اختصاص هذه الآية بالقسم دون مثيلاتها في القرآن على كثرتها[4].

ووصف الألوسي الوجه الأول للقسم بأنه سمج جدًا، والوجه الثاني للقسم بأنه أسمج من سابقه بمراتب[5]، وذلك لمخالفته المعنى الظاهر من الآية.

ولم أجد من أشار إلى وجه القسم ممن تعرض لإعراب الآية، بل إنهم يذكرون العلة البلاغية الداعية لتكرار حرف الجر الباء في **وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ** مع إغناء ذكره السابق

---

(١)البقرة ٨.

(٢) انظر الوجهين في: تفسير الألوسي ١/ ١٤٥.

(٣) انظر مثلاً: الدر المصون ١/١١١، واللباب لابن عادل ١/ ٣٣٠.

(٤) ورد قوله تعالى: **ءَامَنَّا بِٱللَّهِ** في آيات، منها: البقرة ١٣٦، آل عمران ٥٢، ٨٤، المائدة ٥٩، النور ٤٧، العنكبوت ١٠.

(٥) انظر: تفسير الألوسي ١/ ١٤٥.

وتعلقه بـ﴿ءَامَنَّا﴾ ، ويذكرون أن العلة هي ادّعاء إيمانهم بكلٍّمنهما على سبيل الأصالة والاستحكام؛ دون إشارة إلى إرادة معنى القسم في الآية[1].

الموضع الثاني:

قال الله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾[2].

اختار ابن عطية في قوله تعالى :﴿لَمَثُوبَةٌ﴾ أن تكون اللام لام القسم، وليست لام الابتداء، وعلل ذلك بأن لام الابتداء مستغنى عنها، وهذه لاغنى عنها[3].

والوجه الذي عليه أغلب المعربين أنه لا قسم في الآية، وخرّجوها بالآتي:

أولاً: أن اللام للابتداء. وجواب (لو) محذوف لفهم المعنى، والتقدير: لأثيبوا، وهذا قول الأخفش[4] وغيره[5].

ثانيًا: أن اللام هي اللام الواقعة في جواب (لو) وهو الجملة الاسمية التي بعدها[6].

واعترض عليه بمانع لفظي وهو أنه لم يُعهد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جوابًا لـ(لو)[7]، وبمانع معنوي وهو أن خيرية المثوبة ثابتة لا تعلق لها بإيمانهم وعدمه[8].

---

(١) انظر مثلاً: الكشاف ١٧١/١، وتفسير النسفي ٢٣/١، وتفسير ابن كثير ٢٨٣/١، وتفسير أبي السعود ٧٠/١، وتفسير البيضاوي ٤٤/١.

(٢)البقرة ١٠٣.

(٣) انظر: المحررالوجيز١٨٩/١. وأجازه ابن هشام في : مغني اللبيب ٢٧٢/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن ١٤٩/١.

(٥) ممن اختاره النيسابوري والمنتجب وأبو حيان، وهو المفهوم من كلام الزجاج. انظر: معاني القرآن ١٤٩/١، ومعاني القرآن وإعرابه ١٨٧/١، وإيجاز البيان للنيسابوري ١١٧، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٥٢/١، والبحر المحيط ٥٠٣/١-٥٠٤.

(٦) ممن اختاره مكي والزمخشري والعكبري وابن هشام. انظر: مشكل إعراب القرآن ١٠٨/١، والكشاف ٣٠٧/١ . والتبيان في إعراب القرآن ١٠١/١، ومغني اللبيب ٤٤١/٣.

(٧) انظر: إيجاز البيان للنيسابوري ١١٧، والبحر المحيط ٥٠٤/١، والدر المصون ٣٣١/١.

(٨) انظر: روح المعاني ٣٤٧/١.

ثالثًا : أن قوله: "وَلَوْأَنَّهُمْ آمَنُوا"تمنٍّ، كأنه قال : وليتهم آمنوا، ثم ابتدأ بجملة اسمية، وهذا الوجه أجازه الزمخشري[1]،وقيّده الألوسي بأن التمني من جهة العباد لا من الله تعالى[2].

والراجح هو القول الأول، وهو أن اللام للابتداء، لأنه الأصل، ولا يلزم منه الحذف، ولأن محصل الرأي الثالث هو أن اللام للابتداء، غير أن الفارق بينهما في الاحتياج للجواب في الأول، وعدمه في الثالث[3].

ولا يخفى ضعف جعل اللام لام جواب (لو) للمانعين اللفظي والمعنوي المذكورين.

الموضع الثالث:

قال الله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ ۚ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١٢٦﴾ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنقَلِبُوا۟ خَآئِبِينَ ﴾[4].

أجاز الباقولي في قوله تعالى: **لِيَقْطَعَ** أن يكون قسمًا، وأن لام القسم وردت مكسورة بمعنى المفتوحة ونون التوكيد مقدرة فيها، والتقدير: والله ليقطعنّ طرفًا، فإذا لم تأتِ بالنون كانت مكسورة، فيقال: واللهِ لِأفعلَ كذا[5].

وفي الآية وجوه أخرى حملت الآية عليها، أجمعت على أن اللام للتعليل، ولكنها اختلفت في المتعلق، وهي:

---

(١) انظر: الكشاف ٣٠٧/١.

(٢)انظر: روح المعاني ٣٤٨/١.

(٣)انظر: اللباب لابن عادل ٣٥٧/١.

(٤)آل عمران ١٢٦–١٢٧.

(٥)انظر: كشف المشكلات ٢٥٢/٢.

الأول: أن اللام متعلقة بقوله: ﴿وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾، اختاره ابن عطية[1]، وأجازه الباقولي[2] وغيره[3].

هكذا ذكروه بإطلاق، ومقصدهم أنه متعلق بالمصدر (النصر)، وضعّفه السمين من حيث إنه فصل بين المصدر ومتعلقه بأجنبي وهو الخبر[4].

وذكر النحاس أن الوقف فيه على ﴿ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ﴾[5]، ومنعه الأشموني وعلله بأنه رأس آية، والأولى عنده وصله لأنه متعلق بما قبله[6]، وجعل الباقولي الوقف على ﴿قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾[7].

الثاني: أن اللام متعلقة بما تعلق به الخبر ﴿مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ والتقدير: وما النصر إلا كائنٌ من عند الله ليقطع؛ لأنه أقرب مذكور، وهو اختيار أبي حيان[8].

الثالث: أن اللام متعلقة بقوله: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشۡرَىٰ لَكُمۡ﴾، اختاره ابن عطية[9].ونص الباقولي على أنه يترتب عليه عدم الوقف على "﴿قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾[10].

---

(١)انظر: المحرر الوجيز ١/٥٠٥.

(٢)انظر: كشف المشكلات ٢/٢٥١.

(٣)ممن أجازه المنتجب والبيضاوي. انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٦٢٨، وتفسير البيضاوي ١/٢٩٤.

(٤)انظر: الدر المصون ٢/٢٠٨.

(٥)انظر: القطع والائتناف ١٣٤.

(٦) انظر: منار الهدى ٨٧.

(٧)انظر: كشف المشكلات ٢/٢٥١.

(٨)انظر: البحر المحيط ٢/٥٦. وانظر: الدر المصون ٢/٢٠٨.

(٩)انظر: المحرر الوجيز ١/٥٠٥.

(١٠)انظر: كشف المشكلات ٢/٢٥١-٢٥٢. وانظر أيضًا:إيضاح الوقف والابتداء ٥٨٣، ومنار الهدى ٨٧.

الرابع: أن اللام متعلقة بمحذوف تقديره: (نصرَكم) أو (أمدكم)، اختاره العكبري[1]، وأجازه النحاس[2]وغيره[3].

الخامس: أن اللام متعلقة بالفعل ﴿نَصَرَكُمُ﴾المذكور في قوله: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[4]، وهو رأي الطبري الحوفي[5]وغيره[6]، وضعّفه السمين بطول الفصل[7]، ووصفه ابن عطية بالقلق؛ لأن قوله: "أَوْ يَكْبِتَهُمْ لا يترتب عليه[8].

السادس: أن اللام متعلقة بالفعل يُمْدِدْكُمْ في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰٓ إِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾[9]، أجازه النحاس[10] وغيره[11].وضعفه السمين بطول الفصل[12].

---

(١) انظر: التبيان ٢٩١/١.

(٢)انظر: إعراب القرآن ٤٠٦/١.

(٣)ممن أجازه الأنباري والمنتجب والسمين. انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٢٠/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٢٨/١، والدر المصون ٢٠٨/٢ .

(٤) آل عمران ١٢٣.

(٥)انظر :تفسير الطبري ١٩٢/٧.

(٦) ممن اختاره القرطبي والبغوي والأشموني، وأجازه الأنباري والبيضاوي. انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٠٤/٥، ومعالم التنزيل ١٠١/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٢٠/١، والدر المصون ٢٠٨/١، وتفسير البيضاوي ٢٩٤/١، ومنار الهدى ٨٧.

(٧)انظر: الدر المصون ٢٠٨/٢.

(٨)انظر: المحرر الوجيز ٥٠٥/١.

(٩) آل عمران ١٢٥.

(١٠)انظر: إعراب القرآن ٤٠٦/١.

(١١)ممن أجازه الأنباري والقرطبي. انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٢٠/١، والجامع لأحكام القرآن ٣٠٤/٥-٣٠٥.

(١٢)انظر: الدر المصون ٢٠٨/٢.

السابع: أن اللام متعلقة بالفعل ﴿وَلِنَطْمَئِنَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾[1]، أجازه المنتجب[2].

السابع: أنها معطوفة على قوله: "وَلِتَطْمَئِنَّ"، وظاهر كلام الأخفش يدل على هذا الرأي؛ إذ ذكر أنه عطف على اللام[3]، وفسره السمين بأنه قد حذف منه حرف العطف لفهم المعنى، ويلزم منه أن يكون قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١٢٦﴾﴾ اعتراضًا بين المعطوف والمعطوف عليه،ثم وصفه السمين بأنه ساقط الاعتبار[4].

والراجح هو ما اختاره أبو حيان، وهو أنه متعلق بما تعلق به الخبر ﴿مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، والتقدير: وما النصر إلا كائنٌ من عند الله ليقطع، لأنه أقرب مذكور، ولأنه علة لبعض أحوال النصر، أي: ليقطع طرفًا من المشركين يوم بدر على ما قال الحسن وقتادة وغيرهما، أو قتلى أحد على قول السدي[5].

ويضعف القول بالقسم أن لام القسم لا تُكسر، وأنها لا يُنصب بها، ولو جاز أن يكون معنى (ليقطع): ليقطعن لقلنا: والله ليقم عبد الله؛ بتأويل: والله ليقومن، وهذا معدوم في كلام العرب[6].

---

(١)آل عمران ١٢٤.

(٢)انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٢٨/١.

(٣)انظر: معاني القرآن ٢٣٣/١.

(٤)انظر: الدر المصون ٢٠٨/٢.

(٥)انظر: مسند ابن أبي حاتم ٧٥٥/٣-٧٥٦، وتفسير الطبري ١٩٢/٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٦٧/١، وإيجاز البيان للنيسابوري ٢٠٧، وتفسير الماوردي ٤٢٢/١، واللباب لابن عادل ٥٢٧/٥، والدر المنثور ٧٥٨/٣-٧٥٩، والتحرير والتنوير ٧٨/٤.

(٦)وردت مواضع مشابهة جُعلت فيها لام التعليل لامَ القسم . فتراجع هي وأوجه الردود على القول بالقسم فيها. وهي المواضع : ٩، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٣٥.

الموضع الرابع:

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبٗا﴾[1].

قرئ قوله تعالى: **وَٱلْأَرْحَامَ** بالجر[2]، وحملها بعض العلماء على القسم، والواو حرفه، و(الأرحام) مقسم به، والمقسِم هو الله على ما اختص به من القسم بمخلوقاته،وجواب القسم هو قوله: **إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبٗا** [3].

وعلل له بأن القوم كانوا يقسمون كثيرًا بالرحم، فخوطبوا على ما ألفوا من تعظيمها، ثم وردت الأخبار بالنهي عن الحلف بغير الله[4].

وللعلماء في الآية قولان آخران، هما :

الأول: أنه معطوف على الضمير المجرور في (به)، والمعنى: أسألك بالله وبالرحم، وهو اختيار جمهرة من العلماء[5]. وضُعّف هذا القول بالآتي:

وانظر: إيضاح الوقف والابتداء ٩٠٠، والتفسير البسيط للواحدي ٢٨٢/٢٠، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٢١/٤، والبحر المحيط ٩٠/٨.

(١)النساء ١.

(٢) هي قراءة حمزة، وقرأ باقي السبعة بالنصب. انظر: السبعة ٢٢٦، والقراءات وعلل النحويين ١٣٧/١، وحجة القراءات ١٨٨–١٩٠.

(٣) ممن اختاره الواسطي الضرير والمنتجب والسخاوي، وجوزه الأنباري وابن يعيش. انظر: شرح اللمع ١٣٠، والفريد في إعراب القرآن ٦٨٥/١، وفتح الوصيد ٨١٨/٣.

(٤) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٦٨٥/١.

(٥) هذا رأي الفراء والأخفش والطبري وابن خالويه والفارسي ومكي وأبو حيان، وأجازه الأنباري وابن مالك. انظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١–٢٥٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٣/١، وتفسير الطبري ٢٢٦/٤، وإعراب القراءات السبع ١٢٧/١، والحجة للفارسي ١٢١/٣–١٢٥، ومشكل إعراب القرآن ١٨٧/١، والبيان ٢٤٠/١، وشرح التسهيل ٣٧٦/٣، والبحر المحيط ١٦٥/٣.

أولاً: أن فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وهذا غير جائز إلا في ضرورة الشعر[1].

ثانيًا: نذكر الأرحام في ما يتساءل به لا معنى له في الحض على تقوى الله، ولافائدة فيه أكثر من الإخبارب أن الأرحام يتساءل بها، وهذا تفرق في معنى الكلام وغض من فصاحته، وإنما الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة[2].

ثالثًا: أن في ذكرها على ذلك تقريراً للتساؤل به أو القسم بحرمتها، والحديث الصحيح يرد ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: "من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت"[3]، وقوله: "لا تحلفوا بآبائكم"[4].

الثاني: أن الجر في (الأرحام) على إضمار الباء، أي: تساءلون به وبالأرحام، وممن اختاره ابن خالويه[5] وغيره[6].

ويضعفه أن فيه إعمال حرف الجر محذوفًا، وليس من مسائل عمله محذوفًا[7].

والراجح في المسألة هو جواز العطف على الضمير (به)، لما يأتي:

أولاً: كثرة المسموع من أمثاله في النثر والشعر[8].

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٦-٧، وإعراب القراءات السبع ١/١٢٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٢/٤.

(٣) انظر: صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب (لا تحلفوا بآبائكم)، رقم الحديث ٦٦٤٦، ص ١٢٦٩.

(٤) انظر: صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب (لا تحلفوا بآبائكم)، رقم الحديث ٦٦٤٨، ص١٢٦٩.
وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٦، وحجة القراءات ١٨٨، والمحرر الوجيز ٢/٥.

(٥) انظر: إعراب القراءات السبع ١/١٢٧.

(٦) ممن اختاره ابن جني، وجوّزه الفارسي والأنباري وابن يعيش. انظر: المسائل البصريات ٢/٦٥٤، والخصائص ١/٢٨٦-٢٧٨، والبيان ١/٢٤٠-٢٤١، وشرح المفصل ٧/٢٧، ٧٨-٧٩.

(٧) انظر: الكشاف ٢/٦.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٥، وارتشاف الضرب ٤/٢٠١٣.

ثانيًا: يقويه قراءة عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – بإظهار الباء : (تساءلون به وبالأرحام)[1]، وبه تتوافق القراءات، وهو الأصل[2].

ثالثًا: أنه تفسير الحسن ومجاهد والنخعي؛ إذ ذكروا أنه كقولك: أسألك بالله والرحم[3].

ويضُعِّف القول بالقسم بأن الأخبار وردت بالنهي عن الحلف بالآباء[4]. وأجيب عنه بأن التقدير في القسم: وبرب الأرحام.ورُدّ بأن هذا قد أغنى عنه ما قبله، وهو﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾[5].

وذكر أبو حيان بعد ترجيح القول بالعطف أن الدافع للقول بالقسم أمران: الفرار من الوجه الآخر، وأن في القسم تنبيهًا على صلة الأرحام وعظم شأنها[6].

الموضع الخامس: قال الله تعالى : ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلْوِلْدَٰنِ وَأَن تَقُومُوا۟ لِلْيَتَٰمَىٰ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا﴾[7].

---

(١)انظر: شواذ ابن خالويه ٣١، والكشاف ٢/ ٦.

(٢)انظر: البحر المحيط ٣/ ١٦٥، والدر المصون ٢/ ٢٩٧.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٤/ ٢٢٦، والبحر المحيط ٣/ ١٦٥.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣٢، والتبيان ١/ ٣٢٧.

(٥) انظر: التبيان ١/ ٣٢٧.

(٦) انظر : البحر المحيط ٣/ ١٦٧.

(٧)النساء ١٢٧.

في قوله تعالى : "وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أجاز بعض العلماء أن تكون الواو للقسم، و(ما) في محل جر م قسم به، كأنه قيل: قل الله يفتيكم فيهنّ وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب، والقسم بمعنى التعظيم، أجازه الزمخشري[1] وغيره[2].

وللعلماء في إعراب (ما) أقوال كثيرة، ولعل مرد ذلك الاختلاف هو خفاء إعرابها، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

الأول : أنها في محل جر، وذكر فيه وجهان، هما:

أ– على العطف على الضمير المجرور في قوله تعالى: "فِيهِنَّ"[3]، وضعّفه بعض العلماء وحُمِل على مذهب الكوفيين الذين يجيزون هذا العطف[4].

ب– على العطف على (النساء)[5].

الثاني: أنها في محل رفع ، وذكر فيه أربعة وجوه، هي:

أ – مبتدأ والخبر محذوف، أي: وما يتلى عليكم في القرآن يفتيكم ويبين لكم[6].

ب– مبتدأ،وخبره"في الكتاب".والمراد بالكتاب حينئذٍ اللوح المحفوظ[7].

ج –معطوفة على الضمير المستتر في"يُفْتِيكُمْ"[8]، وصح ذلك للفصل[9].

---

(١) انظر: الكشاف ٢/ ١٥٥.
(٢) ممن أجازه أبو السعود والألوسي. انظر: تفسير أبي السعود ١/ ٧٨٩، وروح المعاني ٥/ ١٦٠.
(٣) اختاره الطبري، وأجازه أبو حيان. وعزاه مكي للفراء . انظر: تفسير الطبري ٩/ ٢٥٩، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٠٩، والبحر المحيط ٣/ ٣٧٦.
(٤) ممن ضعفه الزجاج وابن عطية والعكبري. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١١٤، والمحرر الوجيز ٢/ ١١٨، والتبيان للعكبري ١/ ٣٩٣.
(٥)انظر: مجمع البيان ٣/ ١٦٨، وروح المعاني ٥/ ١٦٠.
(٦)ممن اختاره الزجاج .انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١١٤.
(٧) ممن أجازه الزمخشري. انظر: الكشاف ٢/ ١٥٥. وانظر: البحر المحيط ٣/ ٣٧٦.
(٨) ممن اختاره الفراء والنحاس ومكي، وأجازه الزمخشري والمنتجب. انظر : معاني القرآن ١/ ٢٩٠، وإعراب القرآن ١/ ٤٩٢، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠٩، والكشاف ٢/ ١٥٥، والفريد ١/ ٧٩٧.
(٩) انظر: البحر المحيط ٣/ ٣٧٦، والدر المصون ٢/ ٤٣١، وروح المعاني ٥/ ١٦٠.

د – معطوفة على لفظ الجلالة (الله)[1].

الثالث: أنها في محل نصب مفعول لفعل محذوف، أي: ويبين لكم ما يتلى[2].

ويظهر من هذه التقديرات أن وجهي الجر يجعلان (ما يتلى عليكم) هو المستفتى فيه أو الْمُفْتى فيه، ومؤداهما واحد، وكذلك وجه النصب؛ فتبيين الله له إفتاء فيه. أما وجوه الرفع – إلا الوجه الثاني – فتجعل ""مَايُتْلَى" هو الْمُفتي .

والراجح عندي هو وجه الرفع؛ إذ ورد عن عائشة – رضي الله عنها – ما يفيد بأن "مَايُتْلَى" هو المفتي لهم، وهو أن عروة بن الزبير – رضي الله عنه – سأل عائشة – رضي الله عنها – عن قول الله – عز جل – في أول السورة : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾[3]، فقالت : " يا بن أختي، هي اليتيمة تكون في حجر وليها، تشاركه في ماله، فيعجبه مالها وجمالها، فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها، فيعطيها مثل ما يعطيها غيره، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن ويبلغوا بهن أعلى سنتهن من الصداق، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن، قال عروة: قالت عائشة: " ثم إن الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذه الآية فيهن فأنزل الله عز وجل : "﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ

---

(١) ممن اختاره ابن عطية والقرطبي، وأجازه المنتجب. انظر: المحرر الوجيز ٢/ ١١٨، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ١٦٠، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٧٩٧.

(٢) انظر : التبيان ١/ ٣٩٣، والبحر المحيط ٣/ ٣٧٦، والدر المصون ٢/ ٤٣١.

(٣) انظر: النساء ٣.

﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ قالت: والذي ذكر الله تعالى أنه ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ الآية الأولى التي قال الله فيها: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾[1].

ولعل أرجح وجوه الرفع هو العطف على الضمير المستتر، وبه قال جمع من العلماء كما مر.

أما القول بالقسم فلا يظهر رجحانه؛ إذ إن القائلين به أوردوه ضمن أقوال أخرى أجازوها أيضًا والآية تحتملها، وهي أقرب منه من حيث المعنى العام للآية، كما أن جلّ اختلاف العلماء في إعرابها على غير القسم، وكذلك المعربون المتقدمون، بل لم أجد إشارة فيما وقفت عليه من كتب التفسير إلى إرادة معنى القسم[2].

الموضع السادس:

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُم مُّصِيبَةُ الْمَوْتِ ۚ تَحْبِسُونَهُمَا مِن بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۙ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَّمِنَ الْآثِمِينَ﴾[3].

---

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب (وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى)، رقم الحديث (٤٥٧٤)، ص٨٦٨. وصحيح مسلم، كتاب التفسير، باب تفسير آيات متفرقة، رقم الحديث (٧٥٢٨)، ص١٣٠٥.

(٢) انظر مثلاً: معاني القرآن للفراء ٢٩٠/١، وتفسير ابن أبي حاتم ١٠٧٦/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ١١٤/٢، وتفسير الطبري ٢٥٣/٩-٢٦٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٩٢/١، والكشف والبيان للثعلبي ٣٩٤/٣، والتبيان للعكبري ٣٩٣/١، والجامع لأحكام القرآن ١٦٠/٧، وتفسير ابن كثير ٢٧٩/٤-٢٩٧.

(٣) المائدة ١٠٦.

في قوله تعالى: ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ﴾ وردت عدة قراءات[1]، منها قراءة: "وَلَانَكْتُمُ شَهَادَةً اللَّهَ" بتنوين (شهادةً)، ونصب لفظ الجلالة(الله)[2]، وخرّجت بتخريجين، هما:

الأول: حمل الآية على القسم، والمعنى: ولانكتم شهادة والله، ثم حذفت الواو، ونصب المقسم به بفعل القسم محذوفًا، اختاره العكبري[3]، وأجازه المنتجب[4].

الثاني: أن لفظ الجلالة (الله) منصوب بالفعل "نكتم"، والتقدير: ولا نكتم اللهَ شهادةً، اختاره السمين[5]، وأجازه المنتجب[6].

والراجح القول الثاني، ويؤيده أنه كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾[7]، وقدمت الشهادة هنا للاهتمام، لأن الحديث عنها[8].

ولا حاجة للقول بالقسم، لأنه يستدعي حذف المفعول الأول للفعل (كتم)، أي: لا نكتم أحدًا شهادة والله. أما الوجه الآخر فلا محذوف فيه، وما لا تقدير محذوف فيه أولى مما فيه تقدير محذوف[9].

---

(١) منها قراءة عامرالشعبي:(ولانكتمشهادةَاللهِ)بتنوين (شهادة)، وجر لفظ الجلالة (الله) علىالقسم، ولا شاهد في هذه القراءة في هذا البحث. انظر: المحتسب ٢٢١/١، وإعراب القراءات الشواذ ٤٦٢/١-٤٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٩.

(٢) هي قراءة علي بن أبي طالب ونعيم والشعبي في رواية. انظر: شواذ ابن خالويه ٤١، والدر المصون ٦٣٢/٢.

(٣) انظر: التبيان ٤٦٨/١، وإعراب القراءات الشواذ ٤٦٣/١.

(٤) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٩٨/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٦٣٢/٢.

(٦) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٩٨/٢.

(٧) النساء: ٤٢.

(٨) ينظر الدليلان في: الدر المصون ٦٣٢/٢.

(٩) انظر: المقتضب ٢٣٢/٢، والمحتسب ٢٢١/١-٢٢٢، والبحر المحيط ٤٤/٤.

الموضع السابع:

قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[1].

في قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ﴾ أجاز الزركشي الوقوف على قوله: "لِي"، والابتداء بعده بقوله: "بِحَقٍّ" على إرادة القسم[2]، ونقل الأشموني أنه وقف بعضهم عليها ولم يسمهم[3].

والوجه الذي عليه أغلب العلماء هو حمل الآية على غير القسم، ثم اختلفوا في إعراب "بِحَقٍّ" وتعلقه، وذلك على النحو الآتي:

الأول: أنه خبر لـ(ليس)، و"لِي" إما أن تكون حالاً من "بِحَقٍّ"؛ لأنه لو تأخر لكان صفة، وإما أن تكون تبيينًا، وإما أنه متعلق بـ(حق)؛ لأن الباء زائدة؛ والتقدير: ما ليس مستحقًا لي، واختاره أبو حيان[4].

الثاني: أنه خبر ثان لـ(ليس)، و"لِي" هي الخبر الأول.

الثالث: أنها حال من الضمير المستكن في الخبر "لِي"[5].

---

(١) المائدة ١١٦.

(٢) انظر: البرهان ٣/ ٤٤.

(٣) انظر: منار الهدى ١٢٦.

(٤) انظر: البحر المحيط ٤/ ٦٣.

(٥) انظر هذه الوجوه الثلاثة في: التبيان ١/ ٤٧٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ١٠٩، والدر المصون ٢/ ٦٥٦.

الرابع: أنها مفعول به، تقديره: ما ليس يثبت لي بسبب حق، فالباء متعلقة بالفعل المحذوف لا بنفس الجار، لأن المعاني لاتعمل في المفعول به، واختاره العكبري[1].

الخامس: أن الكلام تم عند "لَيسَ لِي"، وتجعل "بِحَقٍّ" متعلقة بجواب الشرط الوارد بعدها "فَقَدْ عَلِمْتَهُ"[2].

ولعل الراجح هو قبول الأقوال الثلاثة الأولى؛ لاحتمال المعنى لها.

ويضعف القول بالقسم بأن المروي والمنصوص عليه الوقف على "بِحَقٍّ" والابتداء بما بعده[3]، وبأنه لا جواب للقسم حينئذٍ، لذا لم يرد هذا القول عند من تعرض للآية من المفسرين[4].

ويضعف القول بتعلقها بجواب الشرط الذي بعدها بأمور، هي:

- أن فيه ادعاء للتقديم والتأخير، والظاهر خلافه.
- أنه لا يتقدم على الشرط شيء من معمولات فعل الشرط ولا من معمولات الجواب.
- أن المروي عن الأئمة القراء الوقف على "بِحَقٍّ"، ويبتدئون بـ"إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ"، وهذا مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوجب اتباعه[5].

---

(١)انظر: التبيان ١/ ٤٧٥.

(٢)انظر: البحر المحيط ٤/ ٦٣.

(٣)انظر: القطع والائتناف ١٨٦.

(٤) انظر مثلاً: تفسير الطبري ١١/ ٢٣٣-٢٣٧، وتفسير ابن أبي حاتم ٥/ ١٢٥٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٥١، وتفسير ابن أبي زمنين ٢/ ٥٦، والجامع لأحكام القرآن ٨/ ٣٠٢، وتفسير ابن كثير ٥/ ٤٢٥-٤٢٧.

(٥)تنظر هذه الردود في : البحر المحيط ٤/ ٦٣، والدر المصون ٢/ ٦٥٦، ومنار الهدى ١٢٦.

ويضعف القول بأنها مفعول به بأنه يؤخذ عليه أنه قدر متعلق الخبر كونًا مقيدًا ثم حذفه وأبقى معموله[1].

الموضع الثامن[2]:

قال الله تعالى: ﴿ قُل لِّمَن مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[3].

حمل بعض العلماء قوله تعالى: "كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ " على القسم، وذلك من طريقين:

الأول: – وهو الأشهر– أن تكون (الرحمة) غاية الكلام وتمامه، ثم استؤنف بعدها بقوله: (ليجمعنكم)، فالجملة جواب لقسم محذوف، ولا تعلق لها بما قبلها من جهة الإعراب لا المعنى، واختاره ابن عطية[4] وأبو حيان[5].

الثاني: اللام في "لَيَجْمَعَنَّكُمْ"لام القسم، وهي جواب (كتب)، لأنه بمعنى (أوجب) ففيه معنى القسم[6]. ويترتَّب عليه أنه لا يوقف على قوله (الرحمة)، واختاره الأنباري[7].

وقد خرّج بعض العلماء الآية على غير القسم، وهو أن "لَيَجْمَعَنَّكُمْ" هو تفسير"الرحمة"، والتقدير: أن يجمعكم، وموضعه نصب على البدلية من"الرحمة"[8].

---

(١)انظر : الدر المصون ٢/ ٦٥٦.

(٢)أُدرج هذا الموضع لبيان ضعف التوجيه بالقسم في أحد طريقيه اللذين سيذكران في دراسة الموضع.

(٣) الأنعام ١٢.

(٤)انظر : المحررالوجيز ٢/ ٢٧٢.

(٥)انظر : البحر المحيط ٤/ ٨٦.

(٦) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣١٥.

(٧) انظر : الدر المصون ٣/ ١٧.

(٨) انظر : المحرر ٢/ ٢٧٢، والبحر ٤/ ٨٦.

وفسّره الزجاج بأن الرحمة هي تفضل الله على العباد بأن أمهلهم عند كفرهم وإقدامهم على كبائر ما نهاهم عنه بأن أنظرهم وعمرهم فسح لهم ليتوبوا، فذلك كتْبه الرحمة على نفسه[1].

وعضد الفراء القول بالبدلية بقياسها على قوله تعالى : ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا﴾[2]. واستحسنه السمين الحلبي[3].

وضعف ابن عطية القول بالبدلية بأنه يلزم عليه أن تدخل النون الثقيلة في الإيجاب، وهو مردود، وإن ماتدخل في الأمر والنهي وباختصاص الواجب في القسم[4].

وردّ عليه أبو حيان بأن ما ذكره لا يحصر مواضع النون كدخولها في الشرط وغيره. وسوّغ دخول النون في هذا الموضع أن الصورة تشبه صورة القسم، فلذلك دخلت النون وإن كان المعنى على خلاف القسم[5].

وقد أجاز بعض العلماء وجهي القسم والبدلية[6]،وقد ذكر الفراء تعليل ذلك ، فعقب إجازته للوجهين – بعد أن قاس وجه البدلية على قوله تعالى : ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا﴾– بقوله: "والعرب تقول في الحروف التي يصلح معها جواب الأيمان بـ(أن) المفتوحة وباللام، فيقولون : أرسلت إليه أن يقوم، وأرسلت

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٣١–٢٣٢. وانظر أيضًا : الدر المصون ٣/١٧.
(٢) الأنعام: ٥٤.
(٣) انظر: معاني القرآن ١/٣٢٨، والدر المصون ٣/١٧.
(٤) انظر : المحرر الوجيز ٢/٢٧٢.
(٥) انظر: البحر المحيط ٤/٨٦.
(٦) كالفراء والنحاس والعكبري والسمين. انظر: معاني القرآن ١/٣٢٨، وإعراب القرآن ٢/٥٨، والتبيان ١/٤٨٣، والدر المصون ٣/١٧.

إليه ليقومنّ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾[1]، وهو في القرآن كثير، ألا ترى أنك لو قلت : بدا لهم أن يسجنوه ، كان صواباً"[2].

والغريب أن مكيًا جمع القولين بما لا يمكن تحققه، فقال : "لَيَجْمَعَنَّكُمْ "في موضع نصب على البدل من (الرحمة)، واللام لام القسم في جواب (كتب)؛ بمعنى أوجب ذلك على نفسه، ففيه معنى القسم"[3]. واستشكله السمين[4].

والراجح عندي أن الآية محتملة للتوجيهين (القسم في توجيهه الأول، والبدلية)؛ لأن هذا من المواضع التي كثر ورود الوجهين فيها كما سبق من تعليل الفراء له.

ويضعف التوجيه الثاني للقسم؛ وذلك لأنه يلزم منه عدم جواز الوقوف على (الرحمة)، ولا أعلم قائلاً به، بل جواز الوقف هو المنصوص عليه[5].

الموضع التاسع:

قال الله تعالى: ﴿ وَلِتَصۡغَىٰٓ إِلَيۡهِ أَفۡـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ وَلِيَرۡضَوۡهُ وَلِيَقۡتَرِفُواْ مَا هُم مُّقۡتَرِفُونَ ﴾[6].

جعل الأخفش اللام في قوله تعالى: "وَلِتَصْغَىٰ "للقسم، والتقدير: ولِتصغينّ[7]، وأجازه الباقولي[8].

---

(١) يوسف ٣٥.
(٢) انظر: معاني القرآن ٣٢٨/١.
(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٤٦/١.
(٤) انظر: الدر المصون ١٧/٣.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٨/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٣٢/٢، والقطع والائتناف للنحاس ١٨٨.
(٦)الأنعام ١١٣.
(٧) انظر: معاني القرآن ٣٦٢/١.
(٨)انظر : كشف المشكلات ٢٥٢/١.

وفسّر أبو حيان رأي الأخفش أنه يرى أن اللام هي لام (كي)، وهي جواب لقسم محذوف، تقديره: والله، ووضع (لتصغى) موضع (لتصغينّ)، فصار جواب القسم من قبيل المفرد، تقول: والله ليقوم زيد، والتقدير: أقسم بالله لقيام زيد[1].

والمشهور عند المعربين أنه لا قسم في الآية، وأن اللام هي الناصبة للمضارع، وذكروا في معناها أنها إما أن تكون لام (كي)[2]، أو لام الصيرورة[3]. وكذلك حملها على التعليل ابنُ عباس والسدي[4].

ويضعف القول بالقسم أن فيه كثرة الحذف بلا دليل، وأنه لم يعهد أن تكون لام القسم مكسورة، وأنها لا تنصب[5].

الموضع العاشر:

قال الله تعالى: ﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾[6].

حمل بعض العلماء قوله تعالى: "فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي " على القسم، فالباء حرف القسم، و(ما) مصدرية، والمقسم به هو إغواؤه، والتقدير: أقسم بإغوائك لأقعدن، كما يقال: فبالله لأفعلن، أجازه ابن عطية[7] والزمخشري[8]، وهو الظاهر عند أبي حيان[9] والسمين[10].والذي سوّغ الإقسام بالإغواء أمران، هما:

---

(١) انظر: البحر المحيط ٤/٢١١، ٦/٤٥٥. وانظر أيضًا: التبيان ١/٥٣٣، والدر المصون ٣/١٦١-١٦٢.

(٢) ممن قاله النحاس وابن عطية والمنتجب وأبو حيان والسمين الحلبي. انظر: إعراب القرآن ٢/٩٢، والمحرر الوجيز ٢/٣٣٦، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٢١٦، والبحر المحيط ٤/٢١٠، والدر المصون ٣/١٦١.

(٣) ممن قاله الزجاج والزمخشري. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٨٤، والكشاف ٢/٣٨٩.

(٤) انظر: تفسير ابن أبي حاتم ٤/١٣٧٣، والدر المنثور ٦/١٧٦.

(٥) وردت مواضع مشابهة لهذه الآية مما جعلت فيه لام التعليل لام القسم. فتراجع هي وأوجه الردود على القول بالقسم فيها، وهذه المواضع هي: ٣، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٣٥.

(٦) الأعراف ١٦.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٢/٣٨٠.

(٨) انظر: الكشاف ٢/٤٢٨.

(٩) انظر: البحر المحيط ٤/٢٧٥.

(١٠) انظر: الدر المصون ٣/٢٤١.

الأول: أنه كان تكليفًا، والتكليف من أحسن أفعال الله، لكونه تعريضًا لسعادة الأبد، فكان جديرًا أن يقسم به[1].

الثاني: كأن إبليس أعظم قدر إغواء الله إياه لما فيه من التسليط على العباد، فأقسم به إعظامًا لقدره عنده[2].

وذكر في قوله تعالى :"فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي "وجوه أخرى غير القسم، وهي:

الأول : أن الباء للسببية، و(ما) مصدرية ، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف، والمقسم به هو لفظ الجلالة (الله) محذوف، والتقدير: فبما أغويتني أقسم بالله لأقعدن؛ أي: بسبب إغوائك أقسم، وأجازه الزمخشري[3] والزركشي[4]. وعبر عنه ابن عطية بمعنى المجازاة كما يقال: فبإكرامك لأكرمنك[5].واختار العكبري أن الجار والمجرور متعلقان بالفعل (لأقعدن)[6].

الثاني: أن الباء للمصاحبة؛ أي: فمع إغوائك لي ومع ما أنا عليه من سوء الحال لأتجلدن ولأقعدن[7].

الثالث: أن الباء بمعنى اللام، أي: لإغوائك إياي[8].

---

(١)انظر: الكشاف ٤٢٨/٢، والبرهان للزركشي ٤٠٤/٤.

(٢)انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٧٠/٩.

(٣) انظر: الكشاف ٤٢٨/٢ .

(٤) انظر: البرهان ٤٠٣/٤.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٣٨٠/٢.

(٦) انظر: التبيان ٥٥٩/١.

(٧)انظر: المحرر الوجيز ٣٨٠/٢. وانظر هذا المعنى في : مغني اللبيب ١٢٨/٢–١٢٩.

(٨)انظر: التبيان للعكبري ٥٥٩/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٧٧/٢.

الرابع: أن الباء سببية، و(ما) استفهامية عن السبب في إغوائه، ثم قطع ذلك، وابتدأ الإخبار عن قعوده لهم[1].

والراجح مما تقدم هو إرادة معنى السببية و(ما) مصدرية؛ لمناسبتها السياق.

ويظهر ضعف إرادة معنى القسم للتكلف الظاهر فيه في الإقسام بالإغواء، وهو مما لم تجر العادة بالقسم به؛ ولذا ورد بصيغة التضعيف عند بعض المفسرين[2].

كما يضعف القول بالاستفهام؛ لأن إثبات الألف في (ما) الاستفهامية قليل شاذ[3].

الموضع الحادي عشر:

قال الله تعالى: ﴿ قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[4].

اختلف في اللام في قوله: "لَمَنْ تَبِعَكَ" أهي للقسم أم لا على قولين، هما:

الأول: أن اللام هي الموطئة للقسم المحذوف، و(من) شرطية في محل رفع مبتدأ، و"لَأَمْلَأَنَّ" هو جواب القسم، وجواب الشرط محذوف، وقد سد مسده جواب القسم، اختاره الزجاج[5] وغيره[6].

---

(١)انظر: الكشاف ٢/٤٢٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٢٧٧، والدر المصون ٣/٢٤١.

(٢) انظر: تفسير الطبري ١٢/٣٣٣، والكشف والبيان للثعلبي ٤/٢٢٠، والجامع لأحكام القرآن ٩/١٧٠، وتفسير ابن كثير ٦/٢٦٧.

(٣) انظر: الكشاف ٢/٤٢٩، والبحر المحيط ٤/٢٧٥، ومغني اللبيب ٤/٢٤.

(٤) الأعراف ١٨.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٥.

(٦) ممن اختاره ابن عطية والمنتجب والقرطبي وأبو حيان والسمين. انظر: المحرر الوجيز ٢/٣٨٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٢٧٩، والجامع لأحكام القرآن ٩/١٧٣، والبحر المحيط ٤/٢٧٨، والدر المصون ٣/٢٤٥.

الثاني: أن اللام للابتداء، و(من) موصولة في محل رفع مبتدأ، و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ "جواب قسم محذوف، تقديره: والله لأملأن، وجملة القسم (والله لأملأن) في محل رفع خبر المبتدأ، اختاره الأخفش[1] وغيره[2].

والراجح أن اللام للابتداء، لأنها يجوز في غير القرآن حذفها، ولا يجوز حذف الثانية التي في (لأملأن)، لأنها للقسم[3].

الموضع الثاني عشر:

قال الله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ۚ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ ﴿٨٨﴾ قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم﴾[4].

حُمل قوله تعالى: "﴿قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾" على تقدير حرف القسم والمقسم به واللام الواقعة في جواب القسم،أي: واللهلقدافترينا، وقد أجازه الزمخشري[5] وابن عطية[6].

والوجه الآخر أن الآية لا قسم فيها، وذكروا في ذلك وجهين:

الأول: أنه إخبار مقيّد من حيث المعنى بالشرط، وجواب الشرط محذوف من حيث الصناعة النحوية، وتقديره:إن عدنا في ملتكم فقد افترينا، اختاره العكبري[7] وغيره[8].

---

(١) انظر: معاني القرآن ٣٢٢/١.

(٢) ممن اختاره العكبري، وأجازه أبو حيان والسمين. انظر: التبيان ٥٥٩/١، والبحر المحيط ٢٧٨/٤، والدر المصون ٢٤٥/٣.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٧/٢–١١٨، والجامع لأحكام القرآن ١٧٣/٩.

(٤)الأعراف ٨٨–٨٩.

(٥) انظر: الكشاف ٤٧٦/٢.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٤٢٨/٢.

(٧) انظر: التبيان ٥٨٣/١.

(٨) ممن اختاره المنتجب وأبو حيان. انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٣٣/٢، والبحر المحيط ٣٤٥/٤.

الثاني: أن يكون إخباراً مستأنفاً، فيه معنى التعجّب، كأنهم قالوا: ما أكذبنا على الله إن عدنا في الكفر بعد الإسلام، اختاره ابن عطية[1]، وأجازه الزمخشري[2].

والراجح هو أن الآية لا قسم فيها؛ للتكلف الواقع فيه بحذف حرف القسم والمقسم به واللام من (قد)، ولأن بعض المفسرين لم يذكروا هذا المعنى في الآية[3].

الموضع الثالث عشر:

قال الله تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُوا يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾[4].

في قوله تعالى: "بِمَا عَهِدَ عِندَكَ" أجاز بعض العلماء أن تكون الباء للقسم، وهي متعلقة بفعل القسم المحذوف؛ أي: نقسم بما عهد لئن كشفت عنا الرجز لنؤمنن، وقد أجازه الزمخشري[5] وغيره[6].

أما الألوسي فقد أجاز هذا النوع من القسم الذي يحتاج إلى جواب، وأجاز أن يكون من القسم الاستعطافي، كما يقال: بالله افعل كذا[7].

وللعلماء في إعرابها آراء أخرى، وهي كالآتي:

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٢/٤٢٨.

(٢) انظر: الكشاف ٢/٤٧٦.

(٣) انظر: تفسير الطبري ١٢/٥٦٢، وتفسير ابن أبي حاتم ٥/١٥٢٣، والكشف والبيان للثعلبي ٤/٢٦١، وكشف المشكلات ٢/٤٦٢، والجامع لأحكام القرآن ٩/٢٨٥، وتفسير ابن كثير ٦/٣٥٠.

(٤) الأعراف ١٣٤.

(٥) انظر: الكشاف ٢/٤٩٧.

(٦) مثل ابن عطية والسمين والبيضاوي. انظر: المحرر الوجيز ٢/٤٤٥، والدر المصون ٣/٣٣١، وتفسير البيضاوي ١/٥٦٨.

(٧) انظر: روح المعاني ٩/٣٦. والقسم الاستعطافي: ما كان جوابه جملة طلبية. انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٩، ومغني اللبيب ٢/١٤٥.

الأول: قوله: "**بِمَاعَهِدَ**" متعلق بالفعل "**ٱدْعُ**"، وأن المدعو به هو كشف الرجز. ثم استأنف قسمًا جديدًا محذوفًا جوابه "**كَشَفْتَ**"، والتقدير: مقسمين لئن كشفت، أو: وأقسموا لئن كشفت، وهو اختيار جمع من العلماء[1].

الثاني: قوله: "**بِمَاعَهِدَ**" متعلق بمحذوف حال من الضمير في "**ٱدْعُ**"، والتقدير: ادع الله متوسلاً إليه بما عهد عندك، وأجازه البيضاوي[2] والألوسي[3].

ووقع في نص النسفي اضطراب خلط فيه بين هذين القولين، ونصه: "والباء تتعلق بـ"ادْعُ"؛ أي: ادع الله لنا متوسلاً إليه بعهد عندك"[4].

الثالث: (ما) استفهامية، وهو اختيار الزركشي[5].

والراجح أن القسم غير مراد في الآية، وقد شرح الآية كثير من المفسرين، ونقلوا عن الأئمة تفسيرهم بغير القسم كعطاء في تفسيره بأنه (بما نبأك) والسدي بأنه (بما هداك)[6].

---

(١) اختاره أبو حيان والسمين وابن عادل وابن عاشور، وأجازه الزمخشري وابن عطية والبيضاوي والألوسي. انظر: الكشاف ٤٩٧/٢، والمحرر الوجيز ٤٤٥/٢، والبحر المحيط ٣٧٤/٤، والدر المصون ٣٣١/٣، وتفسير البيضاوي ٥٦٨/١، واللباب لابن عادل ٢٨٦/٩، وروح المعاني ٣٦/٩، والتحرير والتنوير ٧٢/٩-٧٣.

(٢) انظر: تفسير البيضاوي ٥٦٨/١.

(٣) انظر: روح المعاني ٣٦/٩.

(٤) انظر: تفسير النسفي ٣٧٤/١.

(٥) انظر: البرهان ٤٤/٣.

(٦) انظر: تفسير الماوردي ٢٥٣/٢، وتفسير البغوي ٢٧٢/٣. وانظر أيضًا: مجاز القرآن ٢٢٧/١، وتفسير الطبري ٧٢/١٣، وتفسير ابن أبي حاتم ١٥٥٠/٥، ومعاني القرآن للنحاس ٧١/٣، والجامع لأحكام القرآن ٣١٥/٩، وتفسير ابن كثير ٣٧٧/٦.

الموضع الرابع عشر:

قال الله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴿٥﴾ يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾[1].

في قوله تعالى: "كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ" جعل أبو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم، و(ما) موصولة واقعة على العالِم، وهو الله، كقولك: والذي أخرجك ربك[2]. وجواب القسم هو قوله تعالى: "يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ"[3].

وللمعربين أقوال كثيرة في إعراب الكاف[4]، منها ما يأتي:

الأول: أنها نعت لـ(حقًا)، والتقدير: هم المؤمنون حقا كما أخرجك ربك، وهو رأي الأخفش[5]، وأجازه الأنباري[6].

الثاني: أنها في محل نصب، والتقدير: الأنفال ثابتة لك ثباتًا مثل إخراج ربك إياك من بيتك بالحق، وهو رأي الزجاج[7] وغيره[8].

---

(١)الأنفال ٤-٦.

(٢) انظر: مجاز القرآن ٢٤٠/١-٢٤١. وعزاه الطبري إلى بعض نحويي البصرة. انظر: تفسيرالطبري ٣٩٣/١٣.

(٣)انظر: البحر المحيط ٤٥٦/٤، والدر المصون ٣٩٥/٣. وانظر: مشكل إعراب القرآن ٣١٠/١.

(٤) ذكر أبو حيان (١٥) قولاً، وذكر السمين (٢٠) قولاً، وختمها بقوله:»وهذه الأقوال مع كثرتها غالبها ضعيف«. وسأقتصر على أهمها. انظر: البحر المحيط ٤٥٦/٤-٤٥٧، والدر المصون ٣٩٦٣٩٤-/٣.

وانظر أيضًا: إعراب القرآن للنحاس ١٧٦/٢، والمحرر الوجيز ٥٠٢/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٠٥/٢، ومغني اللبيب ٧١/٦-٧٤.

(٥) انظر: معاني القرآن ٣٤٥/١.

(٦) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٨٣/١.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٠٠/٢.

(٨) أجازه الزمخشري والأنباري. انظر: الكشاف ٥٥٤/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٨٣/١.

الثالث: أنها في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هذه الحال كحال إخراجك، وهو رأي الفراء[1]، وأجازه الزمخشري[2].

الرابع: أنها في موضع نصب نعت لمصدر (يجادلونك)؛ أي: جدالاً كما، وهو رأي مكي[3]، وأجازه الأنباري[4].

الخامس: أن الكاف ليست لمحض التشبيه، بل فيها معنى التعليل؛ أي: بسبب إظهار دين الله وإعزاز شريعته وقد كرهوا خروجك تهيبًا للقتال، وجادلوك في الحق = نصرَك الله[5].

ولعل الأقوال الثلاثة الأولى أولاها بالقبول ؛ لاحتمال الآية للمعاني المذكورة فيها.

أما القول بالقسم فإن العلماء لم يقبلوه، وردّوا عليه قاطبة، وعزاه بعضهم إلى ضعف أبي عبيدة في النحو[6]، ومما ردَّبه رأيه أن الكاف ليست من حروف القسم، وأن جواب القسم المضارع المثبت جاء بغير لام ولا نون توكيد ، ولا بد منهما على مذهب البصريين، أو من معاقبة أحدهما بالآخر على مذهب الكوفيين، أما خلوه عنهما أو عن أحدهما فهو مخالف لإجماعهم[7].

---

(١) انظر: معاني القرآن ٤٠٣/١. وانظر تحرير رأي الفراء في: المحرر الوجيز ٥٠١/١، والدر المصون ٣٩٥/٣.

(٢) انظر: الكشاف ٥٥٣/٢-٥٥٤.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣١٠/١.

(٤) انظر: البيان ٣٨٣/١.

(٥) انظر: البحر المحيط ٤٥٧/٤-٤٥٨.

(٦)انظر: البحر المحيط ٤٥٦/٤.

(٧)انظر: أمالي ابن الشجري ١٨٤/٣-١٨٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٠٦/٢، والبحر المحيط ٤٥٦/٤، والدر المصون ٣٩٥/٣،ومغني اللبيب ٧١/٦.

الموضع الخامس عشر:

قال الله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾[1].

جعل بعض العلماء قوله تعالى: "**لَّا تُصِيبَنَّ**" جواب قسم محذوف، و (لا) نافية، وشُبِّه النفي بالموجب، فدخلت النون، كما دخلت في: لتضربنّ، والتقدير: والله لا تصيبنّ، والجملة القسمية صفة[2].

وقيل:إن الجملة موجبة، والأصل: لتصيبنّ، فمطلت اللام، فصارت (لا)، ويؤيده قراءة: (لتصيبن)[3]، فتكون الجملة جواب القسم، وتخالف قراءة الجمهور معنًى؛ إذ المعنى حينئذ: واتقوا فتنة إنما تصيب الظالمين خاصة[4].

وللعلماء أقوال فيها على غير القسم، وهي كالآتي:

الأول: أن (لا) نافية، والجملة صفة، اختاره ابن عطية[5] وغيره[6].

واستشكل دخول نون التوكيد على الفعل المنفي، فالجمهور يمنعونه، ويخرجون ما ورد على الضرورة والشذوذ، وأجازه بعض النحويين كأبي حيان، وعلى هذا الوجه فإصابة الفتنة شاملة للذين ظلموا وغيرهم[7].

---

(١)الأنفال ٢٥.

(٢)انظر القول في: المحرر الوجيز ٢/ ٥١٥ ، والبحر المحيط ٤/ ٤٧٨، والدر المصون ٣/ ٤١٢.

(٣)هي قراءة علي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت والربيع بن أنس وأبي العالية وابن جماز. انظر: شواذ ابن خالويه ٥٤، والمحتسب ١/ ٢٧٧، والكشاف ٢/ ٥٧٢، وإعراب القراءات الشواذ ١/ ٥٩١.

(٤)انظر: الكشاف ٢/ ٥٧٢، والمحرر الوجيز ٢/ ٥١٦، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٤١٦، والبحر المحيط ٤/ ٤٧٨، وتفسير البيضاوي ٢/ ١٥.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٢/ ٥١٥.

(٦)ممن أبو حيان وابن هشام. انظر: البحر المحيط ٤/ ٤٧٨، ومغني اللبيب ٣/ ٣٢٥.

(٧)انظر: المحرر الوجيز ٢/ ٥١٥، والبحر المحيط ٤/ ٤٧٨، والدر المصون ٣/ ٤١١، ومغني اللبيب ٣/ ٣٢٥– ٣٢٦.

الثاني: أن (لا) ناهية، والجملة صفة، وأصله: لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة، لأنها مسبّبة عن التعرض، وعلى هذا فالفتنة قائمة ولا تصيب إلا من تعرض لها، أجازه[1] الزمخشري وغيره[2].

وكذلك تكون الجملة صفة على تقدير قول محذوف، لأن هذه الجملة طلبية، ويمتنع كونها صفة للنكرة، والتقدير: واتقوا فتنة مقولاً فيها ذلك[3].

الثالث: أن الجملة جواب الأمر بلفظ النهي، مثل: انزل عن الدابة لا تطرحنّك، والمعنى: إن تنزل عنها لا تطرحك، وقيس على: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾[4]، فلفظ النهي لسليمان والمعنى للنمل، وهو كقول: لا أرينك ههنا، والمعنى حينئذ: لا تكونن ههنا فإني أراك، وهو رأي الفراء[5] والزجاج[6] وغيرهما[7].

ورُدَّ بأمرين: بشذوذ التوكيد فيه[8]، وبفساد المعنى، إذ المعنى: إن تتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، وهذا غير صحيح، ومخالف لما قيس عليه؛ لأن المقيس عليه

---

(١) انظر: الكشاف ٢/٥٧١.

(٢) أجازه المنتجب وابن هشام. انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٤١٥، ومغني اللبيب ٣/٣٢٤.

(٣) انظر: الكشاف ٢/٥٧١، والدر المصون ٣/٤١١، ومغني اللبيب ٣/٣٢٤.

(٤) النمل ١٨.

(٥) انظر: معاني القرآن ١/٤٠٧.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٤١٠.

(٧) أجازه الزمخشري والمنتجب. انظر: الكشاف ٢/٥٧١، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٤١٦.

(٨) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٣٤٧، ومغني اللبيب ٣/٣٢٦-٣٢٧.

ينتظم منه شرط وجزاء صحيحان في المعنى، ولم ينتظم في هذه الآية مثله؛ لأنه ترتب على الشرط غير مقتضاه في المعنى[1].

الرابع: أن (لا) ناهية، والجملة مستأنفة، ابتدأ بكلام جديد، نهي للظلمة خاصة عن التعرض للظلم، فتصيبهم الفتنة خاصة، وأخرج النهي على جهة مخاطبة الفتنة[2].

الخامس: أن الجملة دُعائية ، وهو رأي الأخفش الصغير[3]، وعلل أبو حيان لجوءه إليه باستبعاد دخول نون التوكيد في المنفي بلا، فعدل إلى جعله دعاء، فيكون المعنى: لا أصابت الفتنة الظالمين خاصة، واستلزم منه الدعاء على غير الظالمين، فلزمه التقدير: لا أصابت ظالمًا ولا غير ظالم[4].ولا يخفى ما فيه التكلف.

وقدّر الأنباري الآية على حذف الواو، والتقدير: واتقوا فتنة ولا تصيبن[5]. ولم يظهر لي وجهه.

والراجح أن الجملة صفة، و(لا) نافية؛ لأن المعنى عليه هو تحذير الله لجميع المؤمنين من فتنة إن أصابت لم تخص الظلمة وحدهم، بل تصيب الكل من ظالم وبريء[6]، وهذا التفسير للآية موافق لما ورد في الآثار[7].

---

(١)انظر: المحرر الوجيز ٢/ ٥١٥، والبحر المحيط ٤/ ٤٧٨، والدر المصون ٣/ ٤١١، ومغني اللبيب ٣/ ٣٢٧، والتحرير والتنوير ٩/ ٣١٨. وينظر الحديث عن جواب الطلب في : التصريح ٢/ ٢٤٢-٢٤٣.
وقدّره الزمخشري بما لا يصح ، ورده أبو حيان. وللمزيد انظر: الكشاف ٢/ ٥٧١، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٤١٦، والبحر المحيط ٤/ ٤٧٨، والدر المصون .

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٢/ ٥١٥، والبحر المحيط ٤/ ٤٧٨، والدر المصون ٣/ ٤١٢، والتحرير والتنوير ٩/ ٣١٨.

(٣)انظر: معاني القرآن للنحاس ٣/ ١٤٦، والمحرر الوجيز ٢/ ٥١٦، والبحر المحيط ٤/ ٤٧٨، والدر المصون ٣/ ٤١٢، واللباب لابن عادل ٩/ ٤٩٣.

(٤)انظر: البحر المحيط ٤/ ٤٧٨.

(٥)انظر: البيان ١/ ٣٨٥.

(٦)انظر مثلاً : تفسير ابن أبي زمنين ٢/ ١٧٢، وتفسير ابن كثير ٧/ ٤٩، ٥١.

(٧)منها هذه الأحاديث:

وضُعِّف القول بالقسم بأن جواب القسم إذا دخلته (لا) أو كان منفيًا في الجملة لم تدخل النون، وإذا كان موجبًا دخله اللام والنون، كقوله: والله لا يقوم زيد، والله ليقومن زيد[1].

الموضع السادس عشر:

قال الله تعالى: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[2].

قرئ "وَرَسُولِه" من قوله تعالى: "أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ" بالجر[3]، وحمله على القسم العكبري[4] والمنتجب[5]، وحُذف الجواب لفهم المعنى، والتقدير: ورسولِه إن الأمر كذلك[6].

أولاً: حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: » إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه«. انظر: جامع الترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في نزول العذاب إذا لم يغير المنكر، رقم الحديث (٢١٦٨)، ص٤٩٨.

ثانيًا: حديث زينب بنت جحش، قالت: » سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: نعم إذا كثر الخبث«. انظر: صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قصة يأجوج ومأجوج، رقم الحديث (٣٣٤٦)، ص٦٤٠.

ثالثًا: ما ورد عن الزبير بن العوام – رضي الله عنه – أنه قال يوم الجمل: » ما علمت أنَّا أُردنا بهذه الآية إلا اليوم، وما كنت أظنها إلا فيمن خوطب بها في ذلك الوقت«.انظر: تفسير الطبري ٤٧٤/١٣، وتفسير ابن أبي حاتم ١٦٨٢/٦، ومعاني القرآن للنحاس ١٤٦/٣، والكشف للثعلبي ٣٤٤/٤، وتفسير البغوي ٣٤٥/٣، والدر المنثور ٨٥/٧–٨٦.

رابعًا: ورد عن ابن عباس – رضي الله عنه – أنه قال: » أمر الله المؤمنين ألا يقروا المنكر بين أظهرهم، فيعمهم الله بالعذاب«. انظر: المصادر السابقة.

وللاستزادة من الآثار يراجع: تفسير الطبري ٤٧٣/١٣–٤٧٥، وتفسير ابن كثير ٥١/٧–٥٤، والكشف للثعلبي ٣٤٤/٤–٣٤٥، وتفسير البغوي ٣٤٥/٣.

(١)انظر: المحرر الوجيز ٥١٥/٢.

(٢)التوبة ٣.

(٣)رويت هذه القراءة الشاذة عن الحسن. انظر: شواذ القراءات للكرماني ٢٠٩، والجامع لأحكام القرآن ١٠٧/١٠، والبحر المحيط ٨/٥، ومعجم القراءات ٣٤٤/٣، والحمل على الجوار في القرآن الكريم ٥٠.

ورويت عن بعض أهل البدو في: إعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ١٤٠.

(٤) انظر: التبيان ٦٣٥/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٦٠٧/١.

(٥) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٤٥/٢.

(٦)انظر: البحر المحيط ٨/٥، والدر المصون ٤٤٢/٣.

وقد وُجِّهت هذه القراءة بأنها على العطف على الجوار، اختاره الزمخشري[1] وغيره[2]. وضُعِّف بوجود العاطف المانع من الحمل على الجوار[3].

ونصَّالعكبري على وجه ممنوع في الآية، وهو أن يكون عطفًا على (المشركين)، لأنه يؤدي إلى الكفر[4]. وهذا مما لا يخفى.

ولم يذكر ابن عطية قراءة الجر إلا على وجه تلحينها، وذلك بذكر قصة أبي الأسود في وضع النحو[5]، ورويت القصة بأن أعرابيًا سمع من يقرأ بالجر، فقال: "إن كان الله بريئًا من رسوله فأنا منه بريء"، فلببه القارئ إلى عمر رضي الله عنه، فحكى الأعرابي قراءته، فأمر عمر – رضي الله عنه – بتعليم العربية[6].

لذا قال السمين عن قراءة الجر بعد إيراد القصة: "وهذه القراءة تبعد صحتها عن الحسن للإيهام"[7]، وشكك الكرمانيُّ أيضًا في نسبتها إلى الحسنِ[8]، ولم تشر إليها بعض كتب القراءات[9].

ولم يظهر لي في هذه القراءة أي من الوجهين يمكن أن تحمل الآية عليه.

---

(١) انظر: الكشاف ٣/١١.

(٢)ممن اختاره أبو حيان والسمين. انظر: البحر المحيط ٥/٨، والدر المصون ٣/٤٤٢.

(٣)انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٤٤٥.

(٤)انظر: التبيان ٢/٦٣٥، وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٠٧. وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٤٤٥.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٣/٧. وانظر أيضًا: الدر المنثور ٧/٢٤١، وروح المعاني ١٠/٧٣.

(٦)انظر: تفسير ابن أبي حاتم ٦/١٧٤٩، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٦–٣٧، والبحر المحيط ٥/٨، والدر المنثور ٧/٢٤٠–٢٤١.

(٧)الدر المصون ٣/٤٤٢. وقال كقوله الألوسي. انظر: روح المعاني ١٠/٤٧.

(٨)انظر: شواذ القراءات ٢٠٩. وانظر أيضًا: إعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ١٤٠، وروح المعاني ١٠/٤٧.

(٩)انظر مثلاً: شواذ ابن خالويه ٥٦، والمحتسب١/٢٨٣، والكامل للهذلي٣٨٦، وإتحاف فضلاء البشر٣٠١.

الموضع السابع عشر:

قال الله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾[1].

جعل بعض العلماء قوله تعالى: ﴿لِيُرْضُوكُمْ﴾ "جواب قسم محذوف، وهذه اللام هي الواقعة في جواب القسم، والتقدير: يحلفون بالله لكم لَيُرْضُنَّكُمْ، وهو رأي الأخفش[2]، وعزاه الزجاج إلى بعض النحويين[3].

والوجه الظاهر من الآية أن اللام للتعليل[4].ويضعف القول بالقسم أمور، هي:

أولاً: حذف نون التوكيد وهذا من مواطنها التي يجب إثباتها فيها.

ثانيًا: أن سبب نزول الآية دل دلالة صريحة على أن المحلوف عليه (جواب القسم) هو أنهم ما قالوا ما حُكي عنهم، ولم يحلفوا على الإرضاء في المستقبل[5].

وسبب النزول ما قاله السدي: "اجتمع ناس من المنافقين فيهم الجلاس بن سويد ووديعة بن ثابت فوقعوا في النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا: إن كان ما يقول محمد حقًا فنحن شرٌّ من الحمير، وكان عندهم غلام من الأنصار يقال له عامر بن قيس، فحقروه وقالوا هذه المقالة، فغضب الغلام وقال: والله إن ما يقول محمد حق وأنتم شر من الحمير، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره، فدعاهم وسألهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحلفوا أن عامرًا كذاب، وحلف عامر أنهم كذَبة، فصدقهم النبي صلى الله

---

(١)التوبة ٦٢.

(٢) انظر: معاني القرآن ٣٦٢/١.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٥٨/٢.

(٤)انظر مثلاً: الكشاف ٦٢/٣، والبحر المحيط ٦٥/٥، والمحرر الوجيز ٥٣/٣.

(٥) انظر: معانيالقرآنوإعرابهللزجاج٢/ ٤٥٨.

عليه وسلم ، فجعل عامر يدعو ويقول: اللهم صدِّق الصادق وكذِّب الكاذب، فأنزل الله تعالى هذه الآية"[1].

ثالثًا : أن المفسرين لم يشيروا البتة إلى إرادة معنى القسم، بل كانوا يذكرون سبب نزول الآية، وفيها أن الإرضاء هو علة الحلف لا المحلوف عليه[2].

رابعًا : كثرة الحذف، وأنه لم يعهد أن تكون لام القسم مكسورة، وأنها لا تنصب[3].

الموضع الثامن عشر:

قال الله تعالى : ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[4].

حمل أبو حاتم قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَهُمُ﴾ "على أنه جواب لقسم، واللام لام القسم، وحذفت منه النون تخفيفًا، والأصل: ليجزينهم، فحذفوا النون وكسروا اللام بعد أن كانت مفتوحة، فأشبهت في اللفظ لام (كي)، فنصبوا بها[5].

والظاهر أن اللام للتعليل، تتعلق بالفعل "﴿كُتِبَ﴾"، وهو رأي الجمهور[6].

---

(١)انظر: تفسير ابن أبي حاتم ٦/ ١٨٢٦، وأسباب النزول للواحدي ٢٤٩-٢٥٠، والدر المنثور ٧/ ٤٢٣.

(٢)انظر مثلاً: تفسير الطبري ١٤/ ٣٢٩-٣٣٠، والكشف للثعلبي ٥/ ٦٣-٦٤، والمحرر الوجيز ٣/ ٥٣، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ٢٨٤، وتفسير ابن كثير ٧/ ٢٢٥-٢٢٦.

(٣)وردت مواضع مشابهة لهذه الآية مما جعلت فيه لام التعليل لام القسم. فتراجع هي وأوجه الردود على القول بالقسم فيها، وهذه المواضع هي: ٣،٩، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٣٥.

(٤)التوبة ١٢١.

(٥) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٧٠٠، والبرهان للزركشي ٤/ ٣٤٨، ومنار الهدى ١٧١، والمقصد لزكريا الأنصاري ١٧١.

(٦) نص عليه الزمخشري والمنتجب والنسفي والسمين وابن عادل وابن عاشور والألوسي. انظر: الكشاف ٣/ ١٠٧، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٥٢٣، وتفسير النسفي ٢/ ٤٤٩، والدر المصون ٣/ ٥١٣، واللباب لابن عادل ١٠/ ٢٣٨، والتحرير والتنوير ١١/ ٥٨، وروح المعاني ١١/ ٤٧.

ولضعف القول بالقسم وبُعده لم يشر إليه من تعرض لتفسير الآية[1]، وقد شُدِّد النكير على أبي حاتم وعيب عليه هذا القول، حتى قال بعضهم: " ولا نعلم أحدًا من أهل العربية وافق أبا حاتم في هذا القول، وأجمع أهل العلم باللسان على أن ما قاله وقدره في ذلك خطأ، لا يصح في لغة ولا قياس"[2].

ومما رُدَّ به قوله أن لام القسم لا تكسر، ولم توجد مكسورة قط لا في حال ظهور اليمين ولا في إضماره، وأن لام القسم لا ينصب بها، وأنه لو جاز أن يكون معنى (ليجزيهم): ليجزينهم، لقلنا: والله ليقم عبد الله؛ بتأويل: والله ليقومنّ، وهذا معدوم في كلام العرب[3].

الموضع التاسع عشر :

قال الله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾[4].

جعل أبو عبيدة وغيره[5] قوله تعالى: "بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي" قسمًا[6]، ووُجِّه بأنه كأنه قال: بقدرتك عليّ وقضائك[7].

---

(١) انظر مثلاً: تفسير الطبري ١٤/ ٥٦٥، والكشف للثعلبي ٥/ ١١٠، والمحرر الوجيز ٣/ ٩٦، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ٤٢٥، وتفسير ابن كثير ٧/ ٣١٥، وتفسير البغوي ٤/ ١١١، وتفسير البيضاوي ٢/ ٨٥.

(٢) منار الهدى ١٧١.

(٣) انظر الردود في : إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٧٠٠، ومنار الهدى ١٧١. وردت مواضع مشابهة لهذه الآية مما جعلت فيه لام التعليل لام القسم. فتراجع هي وأوجه الردود على القول بالقسم فيها، وهذه المواضع هي: ٣، ٩، ١٧، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٣٥.

(٤) الحجر ٣٩.

(٥) ممن اختاره الأخفش، وأجازه الزمخشري، وعزاه المنتجب إلى ابن عباس. انظر: معاني القرآن ٢/ ٤١٢، والكشاف ٣/ ٤٠٦، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/ ١٩٨.

(٦) انظر: مجاز القرآن ١/ ٣٥١.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٣/ ٣٦٢.

وحملها بعض العلماء على غير القسم، ولهم فيها أقوال، هي:

الأول: أن الباء للسببية؛ أي: بسبب إغوائك إياي والله لأزينن، وهو رأي النحاس[1] وغيره[2].

الثاني: أن المعنى للتجلد والمبالغة؛ أي: بحالي هذه وبُعدي عن الخير والله لأزينن، وأجازه ابن عطية[3].

الثالث: أن الباء بمعنى اللام[4].

والراجح هو القول بالسببية؛ لظهور معناه، ويضعف القول بالقسم بما يأتي:

الأول: أنه وقع الإقسام بالعزة في موضع آخر، وهو قوله تعالى: ﴿ **قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾[5] مع أن القصة واحدة[6]، والحمل على محاورتين لا موجب له.

الثاني: أن القسم بالإغواء غير متعارف عليه، وليس فيه إشعار بالتعظيم؛ لذا لا يعد القسم بها يمينا شرعًا ؛ لأن القائلين بانعقاد القسم بصفة له تعالى يشترطون أن تشعر بتعظيم وأن يتعارف مثلها[7].

---

(١) انظر: إعراب القرآن ٢/٣٨١.

(٢) مثل ابن كثير، وأجازه الزمخشري وابن عطية . انظر: الكشاف ٣/٤٠٦، والمحرر الوجيز ٣/٣٦٢، وتفسير ابن كثير ٨/٢٥٨.وانظر أيضًا: الكشف للثعلبي ٥/٣٤١.

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٣/٣٦٢.

(٤) انظر : التبيان للعكبري ١/٥٥٩، ٢/٧٨١.

(٥)سورة ص ٨٢.

(٦)انظر مثلاً: المحرر الوجيز ٤/٥١٦، وتفسير النسفي ٣/٢٢٢، والبحر المحيط ٧/٣٩٢.

(٧) انظر: فتوح الغيب للطيبي ٩/٣٤-٣٥، وروح المعاني ١٤/٥٠.

الموضع العشرون:

قال الله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا ﴿١٩﴾ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴾[1].

جعل أبو حاتم السجستاني قوله تعالى: "وَلِنَجْعَلَهُۥ" قسمًا[2].

والراجح أنها للتعليل[3]، وذكر الأنباري فيه وجهين: إما أن يكون معطوفًا على (لأهب)، وإما أن تكون الواو زائدة[4].

ويضعف القول بالقسم أن لام القسم لا تكسر، ولم توجد مكسورة قط لا في حال ظهور اليمين ولا في إضماره، وأن لام القسم لا ينصب بها، وأنه لو جاز أن يكون معنى "وَلِنَجْعَلَهُۥ": لَنجعلنَّه، لقلنا: والله ليقم عبد الله، بتأويل: والله ليقومنّ، وهذا معدوم في كلام العرب[5].

الموضع الحادي والعشرون:

قال الله تعالى: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴾[6].

---

(١)مريم ١٩ – ٢١.

(٢)انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٧٦٢، والقطع والائتناف ٣١٥.

(٣)انظر مثلاً: الكشاف ٤/ ١٢، والبحر المحيط ٦/ ١٧١.

(٤)انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٢٢. وانظر: كشف المشكلات ٢/ ٧٨٥.

(٥) وردت مواضع مشابهة لهذه الآية مما جعلت فيه لام التعليل لام القسم. فتراجع هي وأوجه الردود على القول بالقسم فيها، وهذه المواضع هي: ٣، ٩، ١٧، ١٨، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٣٥.

(٦)مريم ٧١–٧٢.

في قوله تعالى: "وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا" ذكر بعض العلماء أن الواو واو القسم، والجملة جواب القسم، اختاره الثعلبي[1] وغيره[2]، وعزي إلى أبي عبيدة ولم أقف عليه في كتابه (مجاز القرآن)[3].

واستدل له بما يأتي:

أولاً: بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يموت لمسلم ثلاثة من الولدِ فيلج النار إلاتحلة القسم "[4]، إذ المراد بالقسم المذكور في هذا الحديث الصحيحه وهذه الآية[5].

ثانيًا: أن المراد بقوله: "حَتْمًا مَقْضِيًّا": قسم واجب، كما روي عن عكرمة وابن مسعود ومجاهد وقتادة[6].

وللعلماء في الآية رأيان آخران، وهما:

الأول: أن الواو للعطف، والجملة معطوفة، واختاره أبو حيان[7] والسمين[8].

الثاني: أن الواو للاستئناف ، والجملة مستأنفة[9].

---

(١) انظر: الكشف والبيان ٦/ ٢٢٤–٢٢٥.

(٢) مثل ابن عطية والزركشي والقرطبي. انظر: المحررالوجيز ٤/ ٢٧، والبرهان ٣/ ٤٣، والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٤٩١. وانظر: البحر المحيط ٦/ ١٩٧.

(٣) انظر: مجاز القرآن ٢/ ١٠، وروح المعاني ١٦/ ١٢٣.

(٤)رواه أبو هريرة . انظر : صحيح البخاري ، كتاب الأيمان والنذور، باب قوله الله تعالى : (وأقسموا بالله جهد أيمانهم) رقم الحديث (٦٦٥٦) ص١٢٧١، وصحيح مسلم ، كتاب البر والصلة ، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه ، رقم الحديث (٦٦٩٦) ص١١٤٦.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ٢٧، والدر المنثور ١٠/ ١٢٠، وأضواء البيان ٤/ ٤٤١.

(٦) انظر: تفسير ابن كثير ٩/ ٢٨٦–٢٨٧، وأضواءالبيان ٤/ ٤٤١.

(٧) انظر: البحر المحيط ٦/ ١٩٧.

(٨) انظر: الدر المصون ٤/ ٥١٨.

(٩) انظر: أضواء البيان ٤/ ٤٤٣.

والراجح أن الواو عاطفة، ولا قسم في الآية، ولو فُهم من الآية معنى القسم فإنه من جهة أن المعطوف عليه هو القسم الذي قبلها في قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾[1]،والمعطوف على القسم قسم في المعنى فقط[2].

وضعّف القول بالقسم بالآتي:

أولاً: أنه يلزم من جعل الواو للقسم حذف المقسم به المجرور وإبقاء الجار، وهذا لا يصح، بل قال أبو حيان: " ولا يذهب نحوي إلى أن مثل هذه الواو واو قسم "[3].

ثانيًا: أنه لا يستغنى عن القسم بالجواب لدلالة المعنى إلا إذا كان الجواب مصدرًا بما تبتدئ به جملة القسم كاللام أو (إنّ)، والجواب هنا مبدوء بـ(إن) النافية، فلا يجوز فيه حذف القسم[4].

ثالثًا: لا قرينة واضحة دالة على القسم، والحكم بتقدير قسم في كتاب الله دون قرينة ظاهرة فيه زيادة على معنى كلام الله بغير دليل يجب الرجوع إليه[5].

رابعًا: حديث أبي هريرة المذكور المتفق عليه لا يتعيَّن منه أن في الآية قسماً؛ لأن من الأساليب المعروفة التعبير بتحلة القسم كناية عن القلة الشديدة وإن لم يكن هناك

---

(١)مريم ٦٨.

(٢) انظر: أضواء البيان ٤/٤٤١.

(٣) البحر المحيط ٦/١٩٧.

(٤) انظر هذين الردين في : البحر المحيط ٦/١٩٧، والدر المصون ٤/٥١٨–٥١٩.

(٥) انظر : أضواء البيان ٤/٤٤٢.

قسم أصلاً، يقال: ما فعلت كذا إلا تحلة القسم، أي: إلا فعلاً قليلاً جداً قدر ما يحلل به الحالف قسمه[1].

خامسًا: قولهم : "قسمًا واجبًا"خُرّج بأنه يحتمل أن يكون المراد بالقسم ما دل على القطع والبتّ من السياق، فإن قوله تعالى: "**عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا**" تذييل وتقرير لقوله:"**وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا**"، وهذا بمنزلة القسم في تأكيد الإخبار، بل إنه أبلغ للحصر في الآية بالنفي والإثبات[2].

الموضع الثاني والعشرون:

قال الله تعالى : ﴿**إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ**﴾[3].

جعل أبو حاتم السجستاني قوله تعالى : "**لِتُجْزَىٰ**" قسمًا[4].

أما الجمهور فاللام عندهم للتعليل[5]، وهو الراجح.

ويضعف القول بالقسم بما ضعفت المواضع المشابهة لها من حيث إن لام القسم لا تكسر، ولم توجد مكسورة قط لا في حال ظهور اليمين ولا في إضماره، وأن لام القسم لا ينصب بها[6].

---

(١) انظر : التحرير والتنوير ١٥٢/١٦، وأضواء البيان ٤٤٢/٤.

(٢)انظر : روح المعاني ١٢١، وأضواء البيان ٤٤٢/٤.

(٣)طه ١٥.

(٤)انظر : إيضاح الوقف والابتداء ٧٦٧، والقطع والائتناف ٣٢٤، وكشف المشكلات ٨١٩/٢.

(٥)انظر القول والخلاف في متعلقها في : معاني القرآن وإعرابه ٣٥٣/٣، والكشاف ٧٣/٤، والمحرر الوجيز ٤٠/٤، وكشف المشكلات ٨١٩/٢، والبحر المحيط ٢١٨/٦.

(٦)تراجع المواضع :٣،٩، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٤، ٢٥، ٣٥.

الموضع الثالث والعشرون:

قال الله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ۖ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ ﴾[1].

في قوله تعالى: "وَٱلَّذِى فَطَرَنَا" جعل بعض العلماء الواو للقسم، و"الذي" في محل جر بها،وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: لن نُؤثرك على ماجاءنا من البينات واللهِ، أجازه الفراء[2] وغيره[3].

وذكر المنتجب أن جوابه قبله، وهو قوله تعالى: " قَالُوا۟ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا"[4]، وردَّه أبو حيان بأنه لا يمكن أن يكون هذا الجواب؛ لأن لا يجاب القسم بالنفي بـ(لن) إلا شذوذًا في الشعر[5].

والمشهور عند الجمهور أن قوله:"وَٱلَّذِى فَطَرَنَا "في محل جر عطفًا على قوله:"مَا جَآءَنَا "، أي: لن نؤثرك على الذي جاءنا وعلى الذي فطرنا[6].

---

(١)طه ٧٢.

(٢) انظر: معاني القرآن ١٨٧/٢.

(٣) أجازه الزجاج ومكي والأنباري وابن كثير والسمين، وعزاه ابن عطية لفرقة. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦٨/٣، ومشكل إعراب القرآن ٤٧٠/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٤٨/٢-١٤٩، والمحرر الوجيز ٥٣/٤، وتفسير ابن كثير ٣٥٢/٩، والدر المصون ٤١/٥.

(٤)انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٤٩/٣.

(٥)انظر: البحر المحيط ٢٤٣/٦. وانظر أيضًا: الدر المصون ٤١/٥.

(٦)ممن اختاره الفراء الزجاج وابن أبي زمنين ومكي والعكبري وأبو حيان وابن كثير وابن عاشور، وأجازه الأنباري والمنتجب والسمين، وذكر ابن عطية أنه قول الجماعة. انظر: معاني القرآن ١٨٧/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٦٨/٣، وتفسير ابن أبي زمنين ١٢٠/٣، ومشكل إعراب القرآن ٤٧٠/٢، والمحرر الوجيز ٥٣/٤،والبيان في غريب إعراب القرآن ١٤٨/٢-١٤٩، والتبيان ٨٩٧/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٤٩/٣، والبحر المحيط ٢٤٣/٦، وتفسير ابن كثير ٣٥٢/٩، والدر المصون ٤١/٥، والتحرير والتنوير ٢٦٦/١٦.

والراجح أن الواو عاطفة لا قسمية، بل إن المجوّزين لمعنى القسم كانوا يوردونه ثانيًا[1]، إذ لا مانع في الصناعة النحوية منه، وأن المعنى المراد في الآية هو العطف، ونصوصهم موحية بذلك، ومنهم الفراء؛ إذ أجازه بقيد إرادة المتكلم، فقال: "فـ"الَّذِي"في موضع خفض: وعلى الذي. ولو أرادوا بقولهم "وَوَالَّذِي فَطَرَنَا" القسمَ بها كانت خفضًا وكان صوابًا؛ كأنهم قالوا: لن نؤثرك والله)"[2]. وكذلك الزجاج، قال: "موضع "وَالَّذِي" خفض، المعنى: لن نؤثرك على الله. ويجوز أن يكون "وَالَّذِي"خفضًا على القسم"[3].

الموضع الرابع والعشرون :

قال الله تعالى : ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴿٣٧﴾ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[4].

جعل أبو حاتم السجستاني قوله تعالى : "لِيَجْزِيَهُمُ" قسمًا، والتقدير عنده : لَيجزينَّهم الله أحسن ما عملوا وليزيدنَّهم من فضله[5].

وعند الجمهور أنها للتعليل، وهي متعلقة إما بمذكور، فقيل: "يُسَبِّحُ" أو "تُلْهِيهِمْ" أو "يَخَافُونَ"، وإما بمحذوف؛ أي: فعلوا ذلك ليجزينهم[6].

---

(١)انظر مثلاً : تفسير الطبري ٣٤٠/١٨، والكشف للثعلبي ٢٥٣/٦، والكشاف ٩٧/٤، والجامع لأحكام القرآن ١٠٥/١٤، وروح المعاني ٢٣٢/١٦، وأضواء البيان ٥٩١/٤.

(٢)معاني القرآن ١٨٧/٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٨/٣.

(٤)النور ٣٧–٣٨.

(٥)انظر : إيضاح الوقف والابتداء ٧٩٩، والقطع والائتناف ٣٦٠، وكشف المشكلات ٩٥٣/٢.

(٦)انظر: الكشاف ٣٠٨/٤، وكشف المشكلات ٩٥٣/٢، والمحرر الوجيز ١٨٧/٤، والبحر المحيط ٤٤٢/٦، وتفسير البيضاوي ٥٠٠/٢، واللباب لابن عادل ٣٩٨/١٤، وروح المعاني ٢٥٠/١٨، وأضواء البيان ٢٦٨/٦.

وأجاز العكبري أن تكون اللام لام الصيرورة، وموضعها حال، والتقدير: يخافون ملهين ليجزيهم[1].

ويضعف القول بالقسم بأن لام القسم لا تكسر، ولم توجد مكسورة قط لا في حال ظهور اليمين ولا في إضماره، وأن لام القسم لا ينصب بها[2].

الموضع الخامس والعشرون:

قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾[3].

حمل أبو حاتم قوله تعالى: "لِنُثَبِّتَ" على أنه قسم، واللام واقعة في الجواب، والتقدير: واللهِ لَنُثبتنَّ؛ فحذفت النون وكسرت اللام[4].

وأجازه الأنباري[5]، وعزي للفراء[6]، والذي في (معاني القرآن) لا يدل عليه[7].

والمختار هو ما كان عليه الجمهور من أن الكلام محمول على التعليل، وتتعلق اللام بفعل مقدر، تقديره: نزلناه لنثبت، بدلالة أول الآية[8].ولم يشر جمع من المفسرين والمعربين إلى معنى القسم البتة[9].

---

(١)انظر: التبيان ٢/٩٧١.

(٢)تراجع المواضع المشابهة :٣، ٩، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٣٥.

(٣)الفرقان ٣٢.

(٤) انظر: البحر المحيط ٦/٤٥٥، والدر المصون ٥/٢٥٤، وروح المعاني ١٩/١٥.

(٥)انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٠٤.

(٦)انظر: كشف المشكلات ٢/٩٧١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٠٤.

(٧)انظر: معاني القرآن ٢/٢٦٨.

(٨) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٠٤، والبحر المحيط ٦/٤٥٥، والدر المصون ٥/٢٥٤.

(٩) انظر مثلاً: معاني القرآن للفراء ٢/٢٦٨، ومجاز القرآن ٢/٧٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/٦٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣/١٥٩، والكشف للثعلبي ٧/١٣٢، والكشاف ٤/٣٤٨، والمحرر الوجيز ٤/٢٠٩، والتبيان

ويؤيد القول بالتعليل أنه ورد في القرآن ما يدل عليه، وهو قوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾[1]، فنزول القرآن مفرقًا له علل، منها ما ذكر في هاتين الآيتين[2].

وضعف القول بالقسم ظاهر، لما يأتي:

أولاً: ضعف من حيث الصناعة، لكثرة التصرف بالحذف وتغيير الحركة؛ لذا قال أبو حيان: "وهذا قول في غاية الضعف"[3].

ثانيًا: ضعف من حيث المعنى، وأثِر عن ابن عباس قولان يدلان على إرادة التعليل، فقد روي عنه: "(لنثبت به فؤادك) يا محمد، يقول: لنشدد به فؤادك ونربط على قلبك، يعني بوحيه الذي نزل به جبريل عليك من عند الله، وكذلك يفعل بالمرسلين من قبلك"[4]، وقال: "كان الله عز وجل ينزل الآية عليه، فإذا علمها نبي الله صلى الله عليه وسلم نزلت آية أخرى ليعلمه الكتاب عن ظهر قلبه ويثبت به فؤاده"[5].

الموضع السادس والعشرون:

قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[6].

للعكبري ٢/ ٩٨٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/ ٦٣٠، والجامع لأحكام القرآن ١٥/ ٤٠٦، والتحرير والتنوير ١٩/ ١٩-٢٠، وأضواء البيان ٦/ ٣٥٦.

(١) الإسراء ١٠٦.

(٢) انظر: تفسير الطبري ١٧/ ٥٧٣-٥٧٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٦٤.

(٣) البحر المحيط ٦/ ٤٥٥.

وانظر الردود في المواضع المشابهة: ٣، ٩، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٣٥.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم ٨/ ٢٦٩٠.

(٥) تفسير ابن أبي حاتم ٨/ ٢٦٩١. وانظر: تفسير الطبري ١٩/ ٢٦٥، والدر المنثور ١١/ ١٧٢.

(٦) القصص ١٧.

في قوله تعالى: ﴿بِمَآ أَنۡعَمۡتَ﴾ "أجاز بعض العلماء أن تكون الباء للقسم،والتقدير: أقسم بما أنعمت به عليّ من المغفرة،وجوابه محذوف، والتقدير:لأتوبن، ويفسّره: "فَلَنۡ أَكُونَ"، وهو اختيار الطبري[1] وغيره[2].

وفي الآية توجيهات أخر على غير القسم، وهي كالآتي:

الأول: أن تكون الباء للسببية، متعلقة بمحذوف، والتقدير: اعصمني بسبب نعمتك عليَّ وبسبب إحسانك، اختاره ابن عطية[3] وغيره[4].

الثاني: أن تكون الباء بمعنى اللام، كأنه قال: لا أعصيك لأنك أنعمت عليَّ، اختاره النحاس[5].

وأجاز الزمخشري – بعد إجازته معنى القسم – أن يكون المعنى على الاستعطاف، كأنه قال: رب اعصمني بحق ما أنعمت علي من المغفرة، فلن أكون – إن عصمتني – ظهيرًا للمجرمين[6]، وهو قريب من السببية.

وفصّل الألوسي معنى الاستعطاف، وحمل كلام الزمخشري على (القسم الاستعطافي)، ذاكرًا الخلافَ فيه وجعْلَ بعضهم هذه التسمية من باب التجوز[7].

---

(١) انظر: تفسير الطبري ٥٤٢/١٩.

(٢)اختاره أبو حيان أيضًا، وأجازه الزمخشري والعكبري والمنتجب والبيضاوي والسمين. انظر: الكشاف ٤٨٨/٥، والتبيان ١٠١٨/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٧١٠/٣، والبحر المحيط ١٠٥/٧، وتفسير البيضاوي ٩/٣، والدر المصون ٣٣٥/٥.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢٨١/٤.

(٤) أجازه المنتجب وأبو حيان السمين ، واختاره ابن عاشور. انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٧١٠/٣، والدر المصون ٣٣٥/٥، والتحرير والتنوير ٩٢/٢٠.

(٥) انظر: إعراب القرآن ٢٣٢/٣.

(٦)انظر: الكشاف ٤٨٨/٥. وانظر أيضًا: التبيان ١٠١٨/٢، وتفسير النسفي ٨٥٧/٣، وتفسير البيضاوي ٩/٣.

(٧) انظر: روح المعاني ٥٥/٢٠–٥٦.

ومن العلماء من حمل قوله: "فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ" على الدعاء؛ محتجًا بأن في قراءة عبدالله– رضي الله عنه – قوله: "فلا تجعلني ظهيراً"[1]، وكان ابن عمر – رضي الله عنه – يقرأ الآية في ركوعه[2].

ويلزم من هذا القول ألا يكون في الآية قسم؛ لأن معنى الآية سيكون دعاء من موسى: اللهم لن أكون لهم ظهيرًا، وهو رأي الفراء[3]، وأجازه الطبري[4]، وعزاه النحاس إلى الكسائي[5].

وضعّف أبو حيان الحمل على الدعاء بأن (لن) لا تأتي في الدعاء[6].

والراجح أن الباء للسببية، ويضعف القول بالقسم صورة الجواب؛ فإنه غير متمكن فيقوله"فلن أكون"،والقسم لايتلقى بـ(لن)،والفاء تمنع أن تنزل(لن)منزلة(لا)أو(ما)[7].

الموضع السابع والعشرون:

قال الله تعالى: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾[8].

في قوله تعالى: "بِآيَاتِنَا" أجاز الزمخشري أن تكون الباء للقسم، و(آيات) مقسمًا بها، وجوابه متقدم عليه وهو: "لا يَصِلُونَ"، أو هو من لغو القسم[9].

---

(١)انظر: تفسير الطبري ١٩/٥٤٢، والمحرر الوجيز ٤/٢٨١.
(٢) انظر: الدر المنثور ١١/٤٤٠.
(٣) انظر: معاني القرآن ٢/٣٠٤.
(٤) انظر: تفسير الطبري ١٩/٥٤٢.
(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٣٢.
(٦)انظر: البحر المحيط ٧/١٠٥.وانظر: الجامع لأحكام القرآن ١٦/٢٤٩–٢٥٠، واللباب لابن عادل ١٥/٢٢٩.
(٧)انظر: المحرر الوجيز ٤/٢٨١.
(٨)القصص ٣٥.
(٩) انظر: الكشاف ٤/٥٠٢. وأجاز تقدم الجواب المنتجب والنسفي والبيضاوي. انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/٧١٧، وتفسير النسفي ٣/٨٦٣، وتفسير البيضاوي ٣/١٤.

وفُسِّر أبو حيان (لغو القسم) بأن جوابه محذوف دل عليه هذا المتقدم، والتقدير: بآياتنا لتغلبنَّ[1]. وفسّره الألوسي بأنه القسم الذي يتوسط الكلام ويقحم فيه لمجرد التأكيد، فلا يحتاج إلى جواب أصلاً[2].

وذكر الجمهور أقوالاً أخرى في الآية ، وعلّقوا فيها الجار والمجرور بما تحتمله الآية، وهذه الأقوال هي[3]:

الأول: أنهما متعلقان بقوله: "نَجْعَلُ".

الثاني: أنهما متعلقان بقوله: "يَصِلُونَ"، ويؤيده أنه كقوله : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾[4]. وقوله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾[5].

ونص ابن عطية على أن الباء على هذين القولين باء السببية[6].

الثالث: أنهما متعلقان بقوله: "الْغَالِبُونَ" على أن (أل) ليست موصولة، أو موصولة واتسع فيه ما لا يتوسع في غيره[7].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٧/ ١١٣.وانظر أيضًا: الدر المصون ٥/ ٣٤٥، واللباب لابن عادل ١٥/ ٢٥٩.

(٢) انظر: روح المعاني ٢٠/ ٧٨.

(٣)انظر إجازة الأقوال الخمسة الآتية في : البحر المحيط ٧/ ١١٣، والدر المصون ٥/ ٣٤٥.

وانظر إجازة القول الأول والثاني والرابع في : معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٤٤، والمحرر الوجيز ٤/ ٢٨٨.

وانظر إجازة القول الأول والثالث في : التبيان ٢/ ١٠٢١.

وانظر إجازة القول الأول والثاني والرابع والخامس في : الكشاف ٤/ ٥٠٢.

(٤)المائدة : ٦٧.

(٥)الأحزاب : ٣٩. وانظر : تفسير ابن كثير ١٠/ ٤٦٢.

(٦) انظر : المحرر الوجيز ٤/ ٢٨٨.

(٧) اختاره الطبري، وعزاه القرطبي للأخفش. انظر : تفسير الطبري ١٩/ ٥٧٩، والجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٢٨٢.

الرابع: أن تكون بيانًا لـ(غالبون) لا صلةً؛ لامتناع تقدم الصلة على الموصول، ولو تأخر لم يكن إلا صلة ، والتقدير: أي تغلبون بآياتنا.

الخامس: أنهما متعلقان بفعل محذوف، والتقدير: اذهبا بآياتنا ، ويؤيده أنه صُرّح به في قوله تعالى : ﴿ قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾[1].

والراجح أن الآية لا قسم فيها، ويرِد على من جعل المتقدم هو الجواب أنه لا يجوز أن يتقدم الجواب وأنه لا تدخله الفاء[2].

والوجوه المذكورة في تعلق الجار والمجرور (بآياتنا) يمكن قبولها؛ لصحتها معنًى.

الموضع الثامن والعشرون:

قال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾[3].

حمل بعض العلماء قوله تعالى: "لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ" على القسم، فالباء باء القسم، والتقدير: يا بني لا تشرك، ثم ابتدأ، فقال: بالله لا تشرك[4]، ثم اختلف في الجواب على قولين، هما :

الأول: الجواب محذوف، تقديره: لا تشرك؛ لدلالة الأولى عليها[5].

الثاني: الجواب قوله تعالى: "إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ" على أنه من تمام كلام لقمان ويؤيده حديث عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – أنه قال: لما نزلت "الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا

---

(١)الشعراء ١٥. وانظر : التحرير والتنوير ٢١/ ١١٨.

(٢) انظر : البحر المحيط ٧/ ١١٣، والدر المصون ٥/ ٣٤٥، وروح المعاني ٢٠/ ٧٨.

(٣)لقمان ١٣.

(٤) انظر القول في : البرهان ٣/ ٤٣ – ٤٤، وتفسير البيضاوي ٣/ ٦٢.

(٥) انظر : البرهان ٣/ ٤٣ – ٤٤.

إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ "[1]شق ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقالوا: أينا لا يظلم نفسه؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليس هو كما تظنون إنما هو كما قال لقمان لابنه: " يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ "[2].

وقيل: هو خبر من الله وليس من كلام لقمان،روي عن ابن مسعود أنهم لما شق عليهم وقالوا مقالتهم السابقة أنزل الله تعالى : " إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ "[3]، فلا يكون حينئذ جواباً.

والإعراب الظاهر المشهور في الآية هو تعلق الجار والمجرور بِٱللَّهِ بالفعل " لَا تُشۡرِكۡ "[4]، ولم يقف أغلب المعربين عندها لظهورها[5].

الموضع التاسع والعشرون:

قال الله تعالى: ﴿ قَالَ فَٱلۡحَقَّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ٨٤ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾[6].

تعددت القراءات في قوله تعالى: " قَالَ فَٱلۡحَقَّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ "، واختلف العلماء في توجيه هذه القراءات، وسنتناول هنا ما يتعلق بما أُعرب قسماً، وهو كالآتي:

قراءة: نصب (الحق) الأول(٧):

---

(١) الأنعام ٨٢.

(٢)انظر : صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب صدق الإيمان وإخلاصه، رقم الحديث (٣٢٧) ص٦٦. وانظر أيضًا : تفسير ابن كثير ٣١٢/٤، والجامع لأحكام القرآن ٤٧٢/١٦، والتحرير والتنوير ١٥٥/٢١.

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٣٤٨/٤، وروح المعاني ٨٥/٢١، والتحرير والتنوير ١٥٦/٢١.

(٤) وهو المفهوم والظاهر من كلام من تطرق إلى الآية. انظر مثلاً: تفسير ابن كثير ٥٣/١١.

(٥) ممن أعربها الألوسي، لينقض رأي القسم. انظر : روح المعاني ٨٥/٢١.

(٦)ص ٨٤-٨٥.

(٧)قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: (فالحق والحق أقول)بالفتح فيهما. انظر : السبعة ٥٥٧، والقراءات وعلل النحويين ٥٩١/٢، وحجة القراءات ٦١٨، وإتحاف فضلاء البشر ٤٧٩.

في توجيه هذه القراءة أقوال، وهي كالآتي:

الأول: أن يكون منصوبًا على القسم بحذف حرف الجر،كما يقال: اللهَ لأفعلن، والتقدير: قال فالبحقِّ، وجواب القسم قوله: "لَأَمْلَأَنَّ"، ووقع قوله تعالى: " وَالْحَقَّ أَقُولُ"اعتراضًا بين القسم وجوابه، وقد أفاد التأكيد. أجازه ابن عطية[1] وغيره[2]، وعزاه مكي للفراء[3].

والمراد بـ(الحق) قيل : هو الله تعالى، وقيل: الذي هو نقيض الباطل[4].

وجعل الفارسي النصب على التشبيه بالقسم[5]، وأجازه غيره[6].

ووجهت الآية على غير القسم، وذلك على النحو الآتي:

الأول: أن يكون منصوبًا بفعل مضمر، اختلفوا في تقديره:

أ – التقدير : يحق الله الحقَّ، وعلل ذلك بأنه هو ما ظهر في قوله تعالى : ﴿ **وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ** ﴾ [7]، وقوله: ﴿ **لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ** ﴾[8]، فهذا دليل عليه، اختاره الفارسي[9] وغيره[10].

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ٥١٦.

(٢) مثل المنتجب والسمين. انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ١٨٠، والدر المصون ٥/ ٥٤٦.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٢٩.

(٤) انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٩٢–٣٩٣.

(٥) انظر: الحجة للقراء السبعة ٦/ ٨٧.

(٦) مثل ابن زنجلة وابن أبي مريم. انظر: حجة القراءات ٦١٨، والموضح في وجوه القراءات ٣/ ١١٠٧.

(٧) يونس ٨٢.

(٨) الأنفال ٨.

(٩) انظر: الحجةللقراءالسبعة٦/ ٨٧.

(١٠) ممن اختاره ابن زنجلة وابن أبي مريم، وأجازه العكبري والمنتجب، ونقله النحاس بلا عزو. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٧٤، وحجة القراءات ٦١٨، والموضح ٣/ ١١٠٧، والتبيان ٢/ ١١٠٧، والفريد ٤/ ١٨٠.

ب –النصب على الإغراء ؛ أي : اتَّبِعوا الحَقَّ،واسمَعوا والزَموا الحَقَّ، اختاره النحاس[1] وغيره[2].

الثاني: أن يكون منصوبا بمعنى: (حقًّا)، ووجود الألف واللام وطرحهما سواء، والتقدير:لأملأن جهنم حقا، وهو رأي الفراء[3].

وخطَّأ بعض النحويين هذا التوجيه بأن ما بعد اللام مقطوع مما قبلها، فلايعمل فيه. كما لايجوز: (زيدًالأضربنَّ)، وبأن المصدر المؤكد لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكدة لمضمونها عند الجمهور[4].

والراجح عندي نصبه بفعل مضمر، ويضعف القسم بأمرين:

الأول: أنه لايجوز حذف حرف القسم إلامع اسم الله عز وجل[5].

الثاني: أن وعد الله حق لا يحتاج إلى قسم عليه ؛ ترفعًا من الله سبحانه أن يقابل كلام الشيطان بقسم مثله[6].

---

(١) انظر: إعراب القرآن ٣/ ٤٧٤.

(٢) ممن اختاره الأزهري ومكي بن أبي طالب، وأجازه ابن عطية والمنتجب والسمين. انظر: القراءات وعلل النحويين ٢/ ٥٩١، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٢٩، والمحرر الوجيز ٤/ ٥١٦، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ١٨٠، والدر المصون ٥/ ٥٤٦.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢/ ٤١٣. وانظر: مجاز القرآن ٢/ ١٨٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٤٢.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٧٤، والبحر المحيط ٧/ ٣٩٣، والدر المصون ٥/ ٥٤٦.

(٥) انظر: التبيان ٢/ ١١٠٧.

(٦) انظر: التحرير والتنوير ٢٣/ ٣٠٦.

قراءة : جر (الحق) الأول والثاني(١):

اتفق العلماء على أن جر (الحق) الأول على القسم، وقيل : إن الحرف محذوف، وهو كقولنا: اللهِ لأفعلن، وسوّغه كثرة الاستعمال، وقد أجازه الفراء[٢] وغيره[٣].ومما يضعفه أن حروف الخفض لاتضمر[٤]. وقيل: الفاء بدل من واو القسم[٥].

ووقع خلاف في جر (الحق) الثاني على أقوال، هي:

الأول: إن الواو حرف قسم، وهو رأي ابن عطية[٦].

الثاني: الواو حرف عطف، وهو كقولك: والله والله لأقومنّ، و(أقول) اعتراض، وهو رأي أبي حيان[٧].

الثالث: الجر على حكاية لفظ المقسم به، ومعناه التوكيد، فيكون في محل نصب بـ(أقول)، أجازه السمين[٨].

والراجح عندي أن الواو حرف عطف لا قسم، لأنه لا يصح أن تتعدد الأقسام قبل مجيء جواب القسم.

---

(١)هذه قراءة شاذة ، وعزيت للحسن وعيسى بن عمر وعبد الرحمن بن أبي حماد. انظر : شواذ ابن خالويه ١٣١، والمحرر الوجيز ٥١٦/٤، والبحر المحيط ٣٩٣/٧.

(٢) انظر: معاني القرآن ٤١٣/٢.

(٣) مثل ابن عطية وأبو حيان. انظر: المحرر الوجيز ٥١٦/٤، والبحر المحيط ٣٩٣/٧.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٧٤/٣.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٧٤/٣، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١٨١/٤.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٥١٦/٤.

(٧) انظر: البحر المحيط ٣٩٣/٧.

(٨) انظر: الدر المصون ٥٤٧/٥.

الموضع الثلاثون:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾[1].

في قوله تعالى: "لَمَقْتُ اللَّهِ" ذكر النحويون توجيهين:

الأول: أن اللام للقسم، وهو رأي ابن عطية[2] وغيره[3].

الثاني: أن اللام للابتداء، والتقدير: ينادون فيقال لهم؛ لأن النداء قول، ومثله في الإعراب: لزيد أفضل من عمرو، وهو رأي الأخفش[4] والفراء[5] وغيرهما[6].

والراجح عندي هو أن اللام للابتداء؛ لأمرين:

الأول: أن اللام بمنزلة (أنَّ) في كل كلام شابه القول، مثل: ينادون، يخبرون، فتقول: ناديت أنَّ محمدًا قائم، وناديت لمحمد قائم، فما بعدهما على الابتداء[7].

الثاني: عدم إشارة كثير من المفسرين للقسم[8]، مع أن بعضهم ذكر القول بالابتداء[9].

---

(١) غافر ١٠.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٤/٥٤٩.

(٣) أجازه أبو حيان والسمين وابن عادل والألوسي، واختاره ابن عاشور. انظر: البحر المحيط ٧/٣٤٣، والدر المصون ٦/٣٢، واللباب لابن عادل ١٧/١٩، والتحرير والتنوير ٢٤/٩٥، وروح المعاني ٢٤/٥٠.

(٤) انظر: معاني القرآن ٢/٤٩٩.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٦.

(٦) أجازه ابن عطية وأبو حيان والسمين وابن عادل، وهو المفهوم من كلام الزجاج. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٦٨، والمحرر الوجيز ٤/٥٤٩، والبحر المحيط ٧/٣٤٣، والدر المصون ٦/٣٢، واللباب لابن عادل ١٧/١٩، وروح المعاني ٢٤/٥٠.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٦.

(٨) انظر مثلاً: الكشف للثعلبي ٨/٢٦٨، والكشاف ٥/٣٣٣-٣٣٤، وتفسير البغوي ٧/١٤٢، وتفسير النسفي ٤/١٠٤٠، وتفسير البيضاوي ٣/٢٠٣، والدر المنثور ١٣/٢٢-٢٣.

(٩) انظر مثلاً: الجامع لأحكام القرآن ١٨/٣٣٤، وفتح القدير ٤/٦٣٥.

الموضع الحادي والثلاثون:

قال الله تعالى : ﴿ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ ﴾[1].

في قوله تعالى : " وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ " ذكر العلماء توجيهين:

الأول: اللام للقسم، وهو رأي ابن عطية[2] وغيره[3].

الثاني: اللام للابتداء، وهو رأي السمين[4] وغيره[5].

والراجح أن اللام للابتداء، وليس في الآية قسم، ولم يشر للقسم كثير ممن تعرض لتفسير الآية[6]، وذلك لأن المتقرر أنه إذا اجتمع شرط وقسم أن يكون الجواب للسابق منهما، وهنا دخلت الفاء في "فَأُولَئِكَ"، فيكون هذا جوابًا للشرط، ولو كانت (من) موصولة فإن دخول الفاء لشبه الموصول بالشرط[7].

---

(١)الشورى ٤١.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٥/ ٤٠.

(٣) عزي للحوفي، وأجازه ابن عاشور والألوسي. انظر: الدر المصون ٦/ ٨٦، واللباب لابن عادل ١٧/ ٢١٤، وفتح القدير ٤/ ٧٠٨، وروح المعاني ٢٥/ ٤٨، والتحرير والتنوير ٢٥/ ١١٨.

(٤) انظر: الدر المصون ٦/ ٨٦.

(٥)اختاره الشوكاني والألوسي، وأجازه ابن عاشور. انظر: فتح القدير ٤/ ٧٠٨، وروح المعاني ٢٥/ ٤٨، والتحرير والتنوير ٢٥/ ١١٨.

(٦) انظر مثلاً: تفسير الطبري ٢١/ ٥٤٩، والكشف للثعلبي ٨/ ٣٢٣، وتفسير البغوي ٧/ ١٩٨، والكشاف ٥/ ٤١٧، والجامع لأحكام القرآن ١٨/ ٤٩٢، وتفسير النسفي ٤/ ١٠٧٥، وتفسير ابن كثير ١٢/ ٢٨٧، وتفسير البيضاوي ٣/ ٢٤١

(٧) انظر : الدر المصون ٦/ ٨٦.

الموضع الثاني والثلاثون:

قال الله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[1].

في قوله تعالى: "وَلَمَن صَبَرَ" ذكر العلماء توجيهين:

الأول: أن اللام هي الموطئة للقسم المحذوف، و(من) شرطية، وجواب القسم (إن ذلك)، وهو رأي الطبري[2]، وأجازه غيره[3].

الثاني: أن اللام للابتداء، و(من) موصولة مبتدأ، والجملة المؤكدة بـ(إن) في محل الخبر، والعائد محذوف، والتقدير: إن ذلك منه لمن عزم الأمور، وهو رأي الأخفش[4] وغيره[5].

ويظهر لي أن الراجح كون اللام للابتداء؛ لصحته معنًى، ولعدم اللجوء فيه إلى الحذف الوارد على القول بالقسم، ولعدم إشارة كثير ممن تعرض للآية بالتفسير والإعراب لوجه القسم[6].

---

(١) الشورى ٤٣.

(٢) انظر: تفسير الطبري ٢١/ ٥٥٢.

(٣) أجازه ابن عطية وأبو حيان. انظر: المحرر الوجيز ٥/ ٤١، والبحر المحيط ٧/ ٥٠٠، والدر المصون ٦/ ٨٦.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥١١.

(٥) اختاره المنتجب وابن عاشور، وأجازه ابن عطية وأبو حيان، وعزاه الطبري لنحويي البصرة. انظر: تفسير الطبري ٢١/ ٥٥١، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ٢٤٦، والبحر المحيط ٧/ ٥٠٠، والتحرير والتنوير ٢٥/ ١٢٢.

(٦) انظر مثلاً: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٠٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٩٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٤٧، والكشف للثعلبي ٨/ ٣٢٣، وتفسير البغوي ٧/ ١٩٨، والبيان للأنباري ٢/ ٣٥٠، والكشاف ٥/ ٤١٨، والجامع لأحكام القرآن ١٨/ ٤٩٥، وتفسير النسفي ٤/ ١٠٧٥-١٠٧٦، وتفسير ابن كثير ١٢/ ٢٩٠، وتفسير البيضاوي ٣/ ٢٤١.

الموضع الثالث والثلاثون:

قال الله تعالى: ﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ ﴾[1].

قوله تعالى: "وَقِيلِهِۦ" حُمل على القسم، وذلك من طريقين، هما:

الأول: أن تكون الواو للقسم، والجواب محذوف، أي: لينصرن[2].

الثاني: أن الواو ليست للقسم، بل حرف القسم محذوف، والتقدير: وأقسم بقيله،أو وقيله يا رب قسمي، والجواب مذكور، وهو قوله: "إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ"، وهو رأي الزمخشري[3]، وأجازه السمين[4].

وفي الآية قول آخر، وهو أن الجر بالعطف على: "السَّاعَةِ" في قوله تعالى: ﴿ وَتَبَارَكَ ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَاۖ وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾[5]، وهو اختيار الفراء[6] والجمهور[7].

وضعّف الزمخشري العطف من حيث المعنى، ولوقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لايحسن اعتراضاً،ومع تنافر النظم[8]؛ إذ الفاصل بينهما آيتان، هما

---

(١)الزخرف ٨٨.

(٢) انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٠.

(٣)انظر: الكشاف ٥/ ٤٦٠-٤٦١.

(٤)انظر: الدر المصون ٦/ ١٠٩.

(٥)الزخرف ٨٥.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٣٨.

(٧) هذا رأي الزجاج وابن خالويه والفارسي والأزهري ومكي وابن عطية والعكبري وأبي حيان. انظر: ٣/ ٣٨، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٢١، وإعراب القراءات السبع ٢/ ٣٠٤، والحجة للفارسي ٧/ ١٥٩، والقراءات وعلل النحويين ٢/ ٦٢٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٥٢، والمحرر الوجيز ٥/ ٦٧، والتبيان ٢/ ١١٤٣، والبحر المحيط ٨/ ٣٠.

(٨)انظر: الكشاف ٥/ ٤٦١.

قولـه تعـالى :﴿ وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾[1].

واعتراض الزمخشري وجيه، ولكن يضعف القول بالقسم مخالفته لظاهر الكلام، إذ الظاهر أنه قوله : "يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ" متعلق بـ "قِيلِهِ"ومن كلامه عليه السلام، ولو كان "إِنَّهَٰٓؤُلَآءِ" جواب القسم لصار من إخبار الله عنهم، إذ ورد عن قتادة أنه قال: "هذا قول نبيكم صلى الله عليه وسلم يشكو قومه إلى ربه"[2].

ولعل الراجح هو العطف على الساعة، ومما يُرجّحه قراءة :"قِيلُهِ" بالرفع، إذ إنها معطوفة على"عِلْمُ السَّاعَةِ"، على حذف مضاف،أي:وعلم قيله، حذف وأقيم المضاف إليه مقامه[3].

الموضع الرابع والثلاثون:

قال الله تعالى : ﴿ وَتَبَٰرَكَ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٥﴾ وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٨٧﴾ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[4].

قـرئ " وَقِيلَـهِ"بالنـصب[5] فـي قولـه تعـالى : "وَقِيـلِ هِيَـارَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَـاءِقَوْمٌ لَّـا يُؤْمِنُونَ"، وحملها بعضهم على أنها قسم، وقد حذف حرفه، اختاره الزمخشري[6].

---

(١)الزخرف ٨٦-٨٧.

(٢)انظر: تفسير الطبري ٢١/٦٥٦، والبحر المحيط ٨/٣٠، والدر المنثور ١٣/٢٤٣.

(٣)هي قراءة الأعرج وأبي قلابة والحسن وقتادة ومسلم بن جندب. انظر القراءة وتخريجها في : شواذ ابن خالويه ١٣٧، وإعراب القرآن للنحاس ٤/١٢٣، والمحتسب ٢/٢٥٨، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/٤٥٧.

(٤)الزخرف ٨٥- ٨٨.

(٥) قرأها بالنصب ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو والكسائي ورواية عن عاصم . انظر : السبعة ٥٨٩، وحجة القراءات ٦٥٥.

(٦)انظر: الكشاف ٥/٤٦١.

وللعلماء فيها أقوال كثيرة[1]، وهي كالآتي:

الأول: أنه معطوف على "سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ" من قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾[2]، أجازه الفراء[3] وغيره[4].

الثاني: أنه منصوب بإضمار فعل، والتقدير: الله يعلم قيلَ رسوله، أجازه الزجاج[5] والعكبري[6].

الثالث: أنه مصدر، أي: قال قيلَه، أجازه الفراء[7] وغيره[8].

الرابع: أنه منصوب على محل "السَّاعَةِ"، أي: يعلم الساعة ويعلم قيلَه، وهو مماثل لقولك: عجبت من أكل الخبزِ والتمرَ، اختاره الفارسي[9] وغيره[10].

---

(١) ذكر الأقوال كلها السمين الحلبي. انظر: الدر المصون ٦/ ١٠٩-١١٠.

(٢) الزخرف ٨٠.

(٣) انظر: معاني القرآن ٣/ ٣٨.

(٤) أجازه الفارسي والعكبري وابن أبي مريم، واختاره مكي، وعزي إلى الأخفش وأبي حاتم ويعقوب القارئ. انظر: الحجة ٦/ ١٦٠، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٢٣، والمحتسب ٢/ ٢٥٨، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٥٢، والتبيان ٢/ ١١٤٢، والموضح في وجوه القراءات ٣/ ١١٥٨.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٢١.

(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٤٥٦-٤٥٧.

(٧) انظر: معاني القرآن ٣/ ٣٨.

(٨) أجازه الفارسي والعكبري، وعزي للأخفش. انظر: الحجة ٦/ ١٦٠، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٢٣، والتبيان ٢/ ١١٤٣، والبحر المحيط ٨/ ٣٠.

(٩) انظر: الحجة ٦/ ١٦٠.

(١٠) عزاه أبو حيان للزجاج، واختاره الأزهري، وأجازه العكبري وابن أبي مريم. انظر: الحجة ٦/ ١٦٠، والقراءات وعلل النحويين ٢/ ٦٢٠، والتبيان ٢/ ١١٣٤، والموضح في وجوه القراءات ٣/ ١١٥٨، والبحر المحيط ٨/ ٣٠، وانظر: المحتسب ٢/ ٢٥٨.

الخامس:أنه معطوف على مفعول (يكتبون) المحذوف، أي: يكتبون ذلك وقيله، أجازه النحاس[1].

السادس:أنه معطوف على مفعول "يَعْلَمُونَ" المحذوف،أي: يعلمون الحق وقيله، أجازه النحاس[2]، وضعّفه أبو حيان بقوله: "وهو قول لا يكاد يُعقل"[3].

السابع:أنه منصوب على محل "بِالْحَقِّ"، أي: شهد بالحق وبقيله[4].

والأوجه الثلاثة الأولى يحتملها المعنى ولا تكلف فيها، ويضعف القول بالقسم بأنه لايجوز حذف حرف القسم إلامع اسم الله عز وجل[5].

الموضع الخامس والثلاثون:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾[6].

حمل أبو حاتم قوله تعالى: "لِيَغْفِرَ" على أنه جواب لقسم، والمعنى: لَيغفرنّ لك الله، حذفت النون فكسرت اللام، وعملت النصب مثل (كي)[7]، وأجازه الباقولي[8].

والذي عليه الجمهور أن اللام للتعليل، ومتعلقة بـ"فَتَحْنَا"[9].

---

(١)انظر: إعراب القرآن ٤/ ١٢٣.
(٢)انظر: إعراب القرآن ٤/ ١٢٣.
(٣)البحر المحيط ٨/ ٣٠.
(٤)انظر: الدر المصون ٦/ ١١٠.
(٥) انظر: التبيان ٢/ ١١٠٧.
(٦)الفتح ١-٢.
(٧) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٩٠٠، والكشف للثعلبي ٩/ ٤٢، والتفسير البسيط للواحدي ٢٠/ ٢٨١-٢٨٢، والجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٢٩٨، والبرهان للزركشي ٤/ ٣٤٨، وروح المعاني ٢٦/ ٩٠.
(٨)أجازه في آية آل عمران في الموضع الثالث، ولم يذكر رأيه في هذه الآية، بل اكتفى بنقل رأي أبي حاتم ورأي الجمهور. انظر: كشف المشكلات ١/ ٢٥٢، ٢/ ١٢٥٠.
(٩) ممن نص عليه المبرد والنحاس وابن جني وابن عطية والأنباري والمنتجب والسمين والبيضاوي وابن عاشور. انظر: المقتضب ٢/ ٧، وإعراب القرآن ٤/ ١٩٦، والخصائص ١/ ٢٠٤، والمحرر الوجيز ٥/ ١٢٦،

واستُشكِل التعليل فيها بأن الفتح لم يكن سببًا للمغفرة فأجيب بأن المعنى: لكي يجتمع لك مع المغفرة تمام النعمة، فلما انضم إلى المغفرة شيء حادث واقع حسُن معه (كي)[1].

والراجح أن اللام للتعليل، وأن القول بالقسم ضعيف، لأن لام القسم لاتكسر ولاينصب بها المضارع، ولو جاز بحال لجاز: ليقوم زيد، في معنى: ليقومنّ زيد، وهذا معدوم في كلام العرب[2].

الموضع السادس والثلاثون:

قال الله تعالى: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُۥ ۚ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[3].

جعل أبو حاتم السجستاني قوله تعالى: "لِّيُدْخِلَ" قسمًا، قال أبو جعفر النحاس: "والتمام عند أبي حاتم: "مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ"، وخطئ أيضًا في هذا؛ لأن بعده لام (كي)، فجعلها لام قسم لما لم ير الفعل قبلها يتعلق به. قال أبو جعفر: وفي المعنى لطف فلذلك أشكل"[4].

والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٧٧، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ٣٢١، والدر المصون ٦/ ١٥٩، وتفسير البيضاوي ٣/ ٢٩٣، والتحرير والتنوير ٢٦/ ١٤٦.

وهو المفهوم من شرح بعض العلماء. انظر: تفسير الطبري ٢٢/ ١٩٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٠.

(١) انظر: الكشاف ٥/ ٥٣٤، والمحرر الوجيز ٥/ ١٢٦، وتفسير البغوي ٧/ ٢٩٧، والبرهان للزركشي ٤/ ٣٤٨، وروح المعاني ٢٦/ ٩٠، والتحرير والتنوير ٢٦/ ١٤٦، ودفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ٢٩٢–٢٩٣.

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٩٠٠، والتفسير البسيط للواحدي ٢٠/ ٢٨٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ٣٢١، والجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٢٩٨، والبحرالمحيط ٨/ ٩٠، والدر المصون ٦/ ١٦٠.

وانظر الردود في المواضع المشابهة لهذا الموضع: ٣، ٩، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٥.

(٣) الفتح ٢٥.

(٤) القطع والائتناف ٤٨٨.

أما الجمهور فاللام عندهم للتعليل، وفي متعلقها أقوال:

الأول: أنه متعلق بمحذوف دل عليه المعنى، مفهوم من جواب (لو)؛ أي: كان انتفاء التسليط على أهل مكة وانتفاء العذاب ليدخل الله في رحمته من يشاء، واختاره النحاس[١] والزمخشري[٢]، وغيرهما[٣].

الثاني: أنه متعلق بمحذوف دل عليه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾[٤]، ولا تتعلق بالفعل (كَفَّ)؛ لأنها في صلة (الَّذِي) وقد فصل بينهما ما يمنع من تعلقه به، واختاره الأنباري[٥]، والبيضاوي[٦].

الثالث: ذكر ابن عطية أنه يحتمل أن يتعلق بالإيمان المتقدم الذكر، فكأنه قال: لولا رجال مؤمنون آمنوا ليدخل الله في رحمته من يشاء[٧]، وأجازه القرطبي[٨].

وضعّف ابن عطية القولَ بورود قوله: ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ بعده[٩].

والراجح أن اللام للتعليل في القول الأول، لما فيه من الترابط في النظم[١٠].

---

(١)انظر: القطع والائتناف ٤٨٨.

(٢)انظر: الكشاف ٥/ ٥٤٧.

(٣)كابن عطية والقرطبي وأبي حيان والطبرسي وابن عادل والألوسي وابن عاشور. انظر: المحرر الوجيز ٥/ ١٣٧، وتفسير القرطبي ٣٣١/١٩، والبحر المحيط ٩٨/٨، ومجمع البيان ١٥٨/٩، واللباب لابن عادل ٥٠٥/١٧، وروح المعاني ١١٤/٢٦–١١٥، والتحرير والتنوير ١٩١/٢٦.

(٤)الفتح ٢٤.

(٥)انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٧٩/٢.

(٦)انظر: تفسير البيضاوي ٣٠١/٣.

(٧)انظر: المحرر الوجيز ٥/ ١٣٧.

(٨)انظر: تفسير القرطبي ٣٣١/١٩.

(٩)انظر: المحرر الوجيز ٥/ ١٣٧.

(١٠)انظر: روح المعاني ١١٥/٢٦.

ويضعف القول بالقسم بأن لام القسم لا تكسر ولا تنصب الفعل المضارع[1]. ولم يشر إلى القسم من تعرض للآية من العلماء[2]، ومنهم من شرحها على التعليل فقط[3].

الموضع السابع والثلاثون:

قال الله تعالى: "﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ ۖ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ۖ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا۟ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾[4].

في قوله تعالى: "بِالْحَقِّ"ذكر أنه قسم، ولا تعلق له بالفعل "صَدَقَ"، وجوابه: "لَتَدْخُلُنَّ"، أجازه الزمخشري[5] وغيره[6].

وينبني عليه أن يُوقف على(الرُّؤْيَا)،ويبتدأ بماب عدها[7].

و(الحق) المقسم به إما أن يكون الله؛ لأن (الحقَّ)من أسمائه، وأماأن يكون قسماً بالحق الذي هو نقيض الباطل[8].

وللعلماء فيها أوجه، وهي كالآتي:

الأول:أن يتعلق بقوله: "صَدَقَ"، أجازه الزمخشري[9] وغيره[10].

---

(١) انظر الردود في المواضع المشابهة لهذا الموضع : ٣، ٩، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٣٥.

(٢)انظر مثلاً : معاني القرآن للفراء ٣/ ٦٨، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٧، وتفسير ابن أبي زمنين ٤/ ٢٥٧.

(٣)انظر مثلاً : تفسير ابن كثير ١١١/١٣.

(٤)الفتح ٢٧.

(٥) انظر: الكشاف ٥/ ٥٤٩.

(٦)أجازه المنتجب والنسفي والسمين والبيضاوي. انظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/ ٣٣٠، وتفسير النسفي ٣/ ١١٣٠، وتفسير البيضاوي ٣/ ٣٠٠، والدر المصون ٦/ ١٦٥.

(٧)انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/ ٣٣٠، والدر المصون ٦/ ١٦٥، واللباب لابن عادل ٥٠٧/١٧، وروح المعاني ١٢٠/٢٦.

(٨)انظر: الكشاف ٥/ ٥٤٩، والفريد ٥/ ٣٣٠، وتفسير النسفي ٣/ ١١٣٠، وتفسير البيضاوي ٣/ ٣٠٠.

(٩) انظر: الكشاف ٥/ ٥٤٩.

(١٠)أجازه العكبري والمنتجب والنسفي والسمين وابن عادل. انظر: التبيان ٢/ ١١٦٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/ ٣٣٠، وتفسير النسفي ٣/ ١١٣٠، والدر المصون ٦/ ١٦٥، واللباب لابن عادل ٥٠٧/١٧.

الثاني: أن يكون صفة لمصدر محذوف،أي:صِدْقاً مُلْتَبِساً بالحَقِّ، اختاره أبو حيان[1]، وأجازه غيره[2].

الثالث: أن يتعلق بمحذوف، على أنه حال من الرؤيا، أي:ملتبسةً بالحق، أجازه الزمخشري[3] وغيره[4].

الرابع: أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، والأصل: لقد صدق الله رسوله بالحق الرؤيا، فيتعلق (بالحق) بـ(رسوله)، أي: الذي هو رسول بالحق، أجازه الرازي[5].

الخامس: أنه حال من لفظ الجلالة (الله)[6].

والراجح عندي جواز الأوجه الثلاثة الأولى ؛ لاستقامتها معنًى، وبها يشرح العلماء الآية، ولم يُشر كثير منهم إلى معنى القسم فيها[7].

الموضع الثامن والثلاثون:

قال الله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ ﴿٤٢﴾ ﴾[8].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٨/ ١٠٠.

(٢) أجازه الزمخشري والنسفي والسمين والبيضاوي وابن عادل والألوسي وابن عاشور. انظر: الكشاف ٥/ ٥٤٩، وتفسير النسفي ٣/ ١١٣٠، وتفسير البيضاوي ٣/ ٣٠٠، والدر المصون ٦/ ١٦٥، واللباب لابن عادل ١٧/ ٥٠٧، وروح المعاني ٢٦/ ١٢٠، والتحرير والتنوير ٢٦/ ١٩٨.

(٣) انظر : الكشاف ٥/ ٥٤٩.

(٤)أجازه العكبري والمنتجب والبيضاوي والسمين وابن عادل والألوسي وابن عاشور. انظر : التبيان ٢/ ١١٦٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/ ٣٣٠، وتفسير البيضاوي ٣/ ٣٠٠، والدر المصون ٦/ ١٦٥، واللباب لابن عادل ١٧/ ٥٠٧، وروح المعاني ٢٦/ ١٢٠،والتحرير والتنوير ٢٦/ ١٩٨.

(٥) انظر: تفسير الفخر الرازي ٢٨/ ١٠٤-١٠٥.

(٦)نقله الألوسي. انظر : روح المعاني ٢٦/ ١٢٠.

(٧) انظر: تفسير الطبري ٢٢/ ٢٥٨-٢٥٨، وتفسير ابن أبي زمنين ٤/ ٢٥٧-٢٥٨، والكشف للثعلبي ٩/ ٦٤، والمحرر الوجيز ٥/ ١٣٩، وتفسير البغوي ٧/ ٣٢٢، وتفسير ابن كثير ١٣/ ١٢٧، والجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٣٣٦-٣٣٧، وفتح القدير ٥/ ٧٣.

(٨)ق ٤٢.

حمل بعض العلماء قوله تعالى : "بِالْحَقِّ"على القسم، أي: يسمعون الصيحة أقسم بالله، ولم أقف على قائله[1].

وللعلماء في إعرابها أوجه ثلاثة ، وهي:

الأول: أنه متعلق بقوله: "الصَّيْحَةَ"، فيكون حالاً، أي: ملتبسة بالحق، وهو رأي الزمخشري[2] وغيره[3].

الثاني: أنه متعلق بالفعل "يَسْمَعُونَ"، أي: يسمعون بيقين، أجازه الرازي[4].

الثالث: أنها حال من الفاعل، أي: يستمعون ملتبسين بسماع الحق، أجازه السمين[5].

والراجح هو أنها متعلقة بالصيحة على أنها حال، ويؤيده أنه اشتهر عند المفسرين أن (الحق) مفسَّر بالبعث، وأنها صيحة البعث، وهو المناسب للقول الأول[6].

أما القول بالقسم فلم يذكره ويفسر به الآية من تعرض لها[7].

---

(١)انظر القول في: تفسير الفخر الرازي ١٨٩/٢٨، واللباب لابن عادل ٥٢/١٨، وروح المعاني ١٩٤/٢٦.

(٢) انظر: الكشاف ٦٠٧/٥.

(٣)مثل أبي حيان والنسفي والسمين والبيضاوي والألوسي والشوكاني، وأجازه الرازي وابن عادل. انظر: تفسير الفخر الرازي ١٨٩/٢٨، والبحر المحيط ١٢٩/٨، وتفسير النسفي ١١٤٨/٣، والدر المصون ١٨٢/٦، وتفسير البيضاوي ٣٢٠/٣، واللباب لابن عادل ٥٢/١٨، وفتح القدير ١٠٧/٥.

(٤) انظر: تفسير الفخر الرازي ١٨٩/٢٨. وانظر : روح المعاني ١٩٤/٢٦.

(٥) انظر: الدر المصون ١٨٢/٦. وأجازه ابن عادل أيضًا. انظر: اللباب لابن عادل ٥٢/١٨.

(٦)انظر: تفسير الطبري ٣٨٣/٢٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣٤/٤، وتفسير الفخر الرازي ١٨٩/٢٨، والجامع لأحكام القرآن ٤٦٥/١٩، وتفسير النسفي ١١٤٨/٣، والبحر المحيط ١٢٩/٨، وفتح القدير ١٠٧/٥.

(٧)انظر مثلاً: تفسير ابن أبي زمنين ٢٨٠/٣، والكشف للثعلبي ١٠٨/٩، وتفسير البغوي ٣٦٦/٧، وتفسير ابن كثير ٢٠٥/١٣، والتحرير والتنوير ٣٣١/٢٦، وأضواء البيان ٦٩٥/٧.

الموضع التاسع والثلاثون:

قال الله تعالى: ﴿وَالطُّورِ ۝١ وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ۝٤ وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ۝٥ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ۝٦ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾[1].

اختلف العلماء في الواوات اللاتي تلي واو القسم الأولى في مثل هذه الآيات[2] على قولين:

الأول: الواوات كلها للقسم، واستدل له بأن القسم من شأنه أن يكرر؛ لذلك كثيرًا ما يعاد المقسم به، والعطف يكون بالفاء إذا أرادوا صفات المقسم به، اختاره ابن عاشور[3].

الثاني: الواو الأولى وحدها للقسم، والواوات اللاتي بعدها للعطف على القسم، فهي تفيد القسم معنًى فقط، وهو اختيار الجمهور[4].

والراجح أن الواوات التاليات لواو القسم أنهن للعطف، ولا يصح أن تكون للقسم؛ لأن جواب الواو الأولى التي للقسم لم يأت بعد، ولا يصح أن يستأنف قسم آخر قبل تمام الأول[5].

---

(١) الطور ١-٧.

(٢) كقوله تعالى: (ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ) [القلم: ١]. وقوله تعالى: (والسَّماءِ ذاتِ البروج) [البروج: ١]. وانظر: البحر المحيط ٨/٣٠٢، ودراسات لأسلوب القرآن ٣/٣/٤٩٠-٤٩٤.

(٣) انظر: التحرير والتنوير ٢٧/٤٠.

(٤) اختاره الخليل وسيبويه والمبرد والزجاج والنحاس والواحدي والأنباري والزمخشري والعكبري والمنتجب وأبو حيان والسمين، وأجازه ابن عاشور. انظر: الكتاب ٣/٥٠١، والمقتضب ٢/٣٣٦-٣٣٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/٦١، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٢٥٣، ٥/٥، والتفسير البسيط ٢٠/٤٨١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٩٤، والمفصل ٣٦٢، والتبيان ٢/١١٨٣، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/٣٦٩، والبحر المحيط ٨/١٤٤، والدر المصون ٦/١٩٥، وروح المعاني ٢٧/٢٩.

(٥) انظر: التفسير البسيط ٢٠/٤٨١، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٣٢-٣٣٣.

الموضع الأربعون:

قال الله تعالى: ﴿ فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ﴾[1].

حمل بعض العلماء قوله تعالى: "بِنِعْمَةِ رَبِّكَ" على القسم، والجواب محذوف دل عليه المذكور، والتقدير: ونعمةِ ربك ما أنت بكاهن[2].

وللعلماء في إعرابها أقوال، وهي كالآتي:

الأول: أن "بِنِعْمَةِ رَبِّكَ" في موضع الحال، أي: ما أنت بكاهن ولا مجنون مُلتبسًا بنعمة ربك، اختاره العكبري[3] والمنتجب[4].

ويلزم منه أن تكون حالاً لازمة لا منتقلة؛ لأنه عليه السلام ما زال ملتبسًا بنعمة ربه لم ينفك عنها[5].

الثاني: أن الباء للسببية، وتتعلق حينئذ بمضمون الجمل المنفية، والمعنى: انتفى عنك الكهانة والجنون بسبب نعمة الله عليك، اختاره السمين[6].

الثالث: أن "بِنِعْمَةِ رَبِّكَ" متعلق بما دل عليه الكلام، وهو اعتراض بين (ما) واسمها، والتقدير: ما أنت في حال إذكارك بنعمة ربك بكاهن، عزي للحوفي[7].

والراجح عندي هو كون الباء للسببية؛ لاستقامته معنى، بخلاف كونها في موضع الحال؛ فالمعنى لا يصح على كون الحال منتقلة ؛ لذا قُيِّد بكونها لازمة.

---

(١)الطور ٢٩.

(٢) انظر: البحر المحيط ٨/ ١٤٨، والدر المصون ٦/ ٢٠٠.

(٣)انظر: التبيان ٢/ ١١٨٤.

(٤)انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ٣٧٣.

(٥)انظر: البحر المحيط ٨/ ١٤٨، والدر المصون ٦/ ٢٠٠.

(٦) انظر: الدر المصون ٦/ ٢٠٠.

(٧) انظر: البحر المحيط ٨/ ١٤٨، والدر المصون ٦/ ٢٠٠.

أما القسم فهو بعيد، وليس على ظاهر الآية؛ لذا فسرها كثير بغير إيراد معنى القسم[1].

الموضع الحادي والأربعون(٢):

قال الله تعالى: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ۝٢ وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا غَيۡرَ مَمۡنُونٖ﴾[3].

حمل بعض العلماء قوله تعالى: "بِنِعْمَةِ رَبِّكَ" على القسم، وهو معترض بين المبتدأ والخبر، للتوكيد والمبالغة في انتفاء الوصف بالجنون عن النبي صلى الله عليه وسلم، اختاره أبو حيان[4]، وأجازه الماوردي[5] القرطبي[6].

وللعلماء أقوال أخرى في إعرابها، وهي على النحو الآتي:

الأول: ذكر الزمخشري أن قوله تعالى: "بِنِعْمَةِ رَبِّكَ" متعلق بقوله: "بِمَجْنُونٍ" منفياً، كما يتعلق بـ(عاقل) مثبتاً في قولك: أنت بنعمة الله عاقلٌ- والباء على ذلك للمصاحبة أو

---

(١) مثل الزجاج وابن عطية والزمخشري. انظر مثلاً: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٦٤، والكشاف ٥/ ٦٢٩، والمحرر الوجيز ٥/ ١٩١.

(٢) أشبهت الآية في هذا الموضع الآية في الموضع السابق، وأوردتها منفصلة؛ لأن بعض العلماء فصّلوا الحديث في إعرابها في هذا الموضع ما لم يذكروه في الموضع السابق. قارن في الموضعين كلام الزجاج والزمخشري وابن عطية. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٦٤، والكشاف ٥/ ٦٢٩، والمحرر الوجيز ٥/ ١٩١.

(٣) القلم ١-٣.

(٤) انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٠٢. وانظر: روح المعاني ٢٩/ ٢٤-٢٥.

(٥) انظر: تفسير الماوردي ٦/ ٦١.

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢١/ ١٤٠. وينظر: التبيان في أيمان القرآن ٣١٤.

للسببية[1]– وجعله في نصب على الحال، كأنه قال: ما أنت بمجنون منعماً عليك بذلك، ولم تمنع الباء أن يعمل (مجنون) فيما قبله لأنها زائدة لتأكيد النفي[2].

وردّ أبو حيان قول الزمخشري بأنه أنه إذا تسلط النفي على محكوم به وله معمول،فإن النفي إما أن يتسلط على ذلك المعمول فقط، وإما أن يتسلط النفي على المحكوم به فينتفي معموله لانتفائه، ومثاله قولنا: ما زيد قائم مسرعاً، فالمتبادر إلى الذهن انتفاء الإسراع دون القيام، فيكون قد قام غير مسرع . والوجه الآخر أنه انتفى قيامه فانتفى إسراعه، أي: لا قيام فلا إسراع.

وخلص بأن هذا لا يتأتى معه قول الزمخشري بوجه، بل يؤدي إلى مالا يجوز أن ينطق به في حق النبي صلى الله عليه وسلم[3].

ومنع كذلك ابن الحاجب تعلقه بقوله: "بِمَجْنُونٍ"، إذ لو علق به لأوهم نفي جنون خاص ، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله، وهذا غير مستقيم[4].

الثاني: ذكر الزجاج أن "بِنِعْمَةِ رَبِّكَ" موصول بمعنى النفي، والمعنى: انتفى عنك الجنون بنعمة ربك، ومعناه: فارقك الجهل بنعمة الله[5]،وكأنه يشير إلى معنى السببية في الباء، وبه قال المنتجب[6].

وأوضح ابن الحاجب الرأي بأنها متعلقة بما يتضمنه حرف (ما) النافية من معنى الفعل، والتقدير: انتفى أن تكون مجنونًا بنعمة ربك[7].

---

(١)انظر: التحرير والتنوير ٢٩/ ٦٢، وروح المعاني ٢٩/ ٢٤.
(٢)انظر: الكشاف ٦/ ١٧٩–١٨٠.
(٣)انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٠٢. وينظر: التبيان في أيمان القرآن ٣١٥–٣١٦.
(٤)انظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ١٢٤.
(٥)انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٠٤.
(٦)انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ٥٠٤.
(٧)انظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ١٢٤.

الثالث: ذكر ابن عطية أن "بِنِعْمَةِ رَبِّكَ" اعتراض، كما يقال للإنسان: أنت بحمد الله فاضل[1]، ولكنه لم يبين متعلق الباء.

وقريب منه ما ذكره ابن عاشور من أنها جملة معترضة، وأن الباء متعلقة بمحذوف يدل عليه المقام؛ أي أن ذلك بنعمة ربك، وقاسه على تعلق الباء في (باسم الله)[2].

الرابع: قيل معناه: ما أنت بمجنون والنعمة بربك،كقولهم: سبحانك اللهم وبحمدك؛ أي: والحمد لله[3]. ووصفه أبو حيان بأنه تفسير معنى لا تفسير إعراب[4].

ولعل الراجح هو ما ذكره الزجاج؛ لعدم تكلفه ولصحته معنى.

أما القول بالقسم فهو بعيد، واتفاق الترجيح في هذا الموضع والموضع السابق هو الأولى؛ لتقارب التركيبين[5].

الموضع الثاني والأربعون:

قال الله تعالى: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ۝٨ رَّبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾[6].

قرئ "رَبِّ" بالجر[7]، واختلف النحويون في إعرابها على الآتي:

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٥/ ٣٤٦.

(٢) انظر: التحرير والتنوير ٢٩/ ٦٢.

(٣) انظر: الكشف للثعلبي ١٠/ ٩، والجامع لأحكام القرآن ٢١/ ١٤٠.

(٤) انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٠٢. وانظر: الكشف للثعلبي ١٠/ ٩، والجامع لأحكام القرآن ٢١/ ١٤٠.

(٥) راجع: الموضع ٤٠.

(٦) المزمل ٨-٩.

(٧) هي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي ورواية عن عاصم. انظر: السبعة ٦٥٨، وحجة القراءات ٧٣١.

الأول: أنه قسم، وحرف القسم مضمر، كقولنا: الله لأفعلن، والجواب هو قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، أجازه المنتجب[1]، وعزي إلى ابن عباس[2]، ولم يرتض أبو حيان هذه النسبة[3].

الثاني: أنه بدل من (ربك)، اختاره الفراء[4] وغيره[5].

الثالث: أنه نعت، اختاره الثعلبي[6] وغيره[7].

وحمله الفارسي على التبعية، ولم يحدد نوع التابع[8].

والراجح أنه بدل من (ربك)، ويضُعِّف القول بالقسم بأن فيه إضمار الجار في القسم، وهذا خاص عند البصريين بلفظة (الله)، ولا يقاس عليه[9]. وبأن فيه حذف حرف القسم من غير ما يسد مسده وإبقاء عمله وهو ضعيف[10].

---

(١) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/٥٥٤. وانظر: أنوار التنزيل ٣/٤٦١.

(٢) انظر: الكشاف ٦/٢٤٤-٢٤٥، واللباب لابن عادل ١٩/٤٦٧، وروح المعاني ٢٩/١٠٦.

(٣) انظر: البحر المحيط ٨/٣٥٥. وانظر: روح المعاني ٢٩/١٠٦.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٩٨.

(٥) اختاره الأخفش وابن خالويه والأزهري والزمخشري وابن عطية وابن أبي مريم والعكبري والبيضاوي وابن عاشور، وأجازه الطبري والسمين. انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٥٥٣، وتفسير الطبري ٢٣/٦٨٩، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/٤٠٧، والحجة لابن خالويه ٢١١، والقراءات وعلل النحويين ٢/٧٢٤، والكشاف ٦/٢٤٤، والمحرر الوجيز ٥/٣٨٨، والموضح في وجوه القراءات ٣/١٣٠٩، والتبيان ٢/١٢٤٧، وتفسير البيضاوي ٣/٤٦١، والدر المصون ٦/٤٠٦، والتحرير والتنوير ٢٩/٢٦٧.

(٦) انظر: الكشف للثعلبي ١٠/٦٣.

(٧) اختاره البغوي والقرطبي، وأجازه الطبري والمنتجب. انظر: تفسير الطبري ٢٣/٦٨٩، والجامع لأحكام القرآن ٢١/٣٣٤، وتفسير البغوي ٨/٢٥٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/٥٥٤.

(٨) انظر: الحجة ٧/٣٣٦.

(٩) انظر: البحر المحيط ٨/٣٥٥.

(١٠) انظر: روح المعاني ٢٩/١٠٦.

الموضع الثالث والأربعون:

قال الله تعالى : ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾[1].

ورد عن الحسن– رضي الله عنه – أن قوله تعالى:"﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾" قسم، وجوابه قوله: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ﴾[2]، كما يقال : إذا نفر زيد نفر عمرو[3].

وورد عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – أنه قرأ أول هذه السورة ، فلما بلغ ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ﴾ قال: "لهذا أجري الحديث"[4].

وشرح ابن عاشور كلامه بأنه يريد جواب القسم[5]، وقد يكون التبس عليه برأي الحسن، فإنه ورد بعده مباشرة في نص الماوردي، قال: "قال عمر بن الخطاب: لهذا جرى الحديث، وقال الحسن : ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ قسم وقع على قوله : ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ﴾[6].

وورد القول بالقسم عن الحسن– رضي الله عنه –أيضًا في موضعين آخرين، هما:

الموضع الأول: قوله تعالى : ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴾ ، إذ ورد أن قوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴾ عند الحسن قسم ، وجوابه ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ﴾، نقله وضعفه الماوردي[7]والقرطبي[8].

---

(١) التكوير ١.

(٢) التكوير ١٤.

(٣) انظر : تفسير الماوردي ٦ / ٢١٥ ، والجامع لأحكام القرآن٢٢ / ١٠٧.

(٤) انظر: تفسير الطبري ٢٤/ ٢٥١، وتفسير ابن أبي حاتم ١٠/ ٣٤٠٤، وتفسير الماوردي ٦ / ٢١٥، والجامع لأحكام القرآن ٢٢ / ١٠٧.

(٥) انظر: التحرير والتنوير ٣٠ / ١٥٠.

(٦) تفسير الماوردي ٦ / ٢١٥.

(٧) انظر: تفسير الماوردي ٦ / ٢٢١.

(٨) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٢/ ١٢١.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾، إذ ذكر القرطبي أنها عند الحسن قسم، وضعّف قوله[1].

ولم يظهر لي وجه هذا القول، ولا أعلم قائلاً به غيره. وقد يكون الدافع له هو مقام التأكيد الوارد في الآيات.

الموضع الرابع والأربعون:

قال الله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾[2].

في توجيه قوله تعالى: "عِلْمَ ٱلْيَقِينِ" ذكر العلماء توجيهين، هما:

الأول: أن "عِلْمَ" انتصب على حذف واو القسم، وأصله: وعلم اليقين، ولما حذفت الواو نصب ما بعدها، وهو مثل: واللهِ لأذهبن، فإذا حذفت الواو قيل: اللهَ لأذهبن، وعزاه ابن خالويه للأخفش[3].

وجواب القسم هو قوله تعالى: "لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ".

الثاني: أن (علمَ) انتصب على المصدرية، وهو رأي الجمهور[4].

وقوله تعالى: "لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ" جواب لقسم محذوف، والتقدير: والله لترونَّ.

والراجح أنه لا قسم في "عِلْمَ ٱلْيَقِينِ"، وكل من وقفت عليه شرَحها على غير القسم[5]. ويؤكد ذلك حسن الوقف عليها[6]، إذ لو كانت قسمًا لما جاز الوقف عليها.

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٢/١٦١.
(٢) التكاثر ٥-٦.
(٣) انظر: إعرابثلاثينسورة ١٦٨.
(٤) ممن نص عليه الأنباري والعكبري والمنتجب والسمين، وعزاه ابن خالويه إلى النحويين. انظر: إعراب ثلاثين سورة ١٦٨، والبيان ٢/٥٣١، والتبيان ٢/١٣٠٢، والفريد ٤/٧٢١، والدر المصون ٦/٥٦٥.
(٥) انظر مثلاً: معاني القرآن للفراء ٣/٢٨٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/٣٥٧، وإعراب القرآن للنحاس ٥/٢٨٤، وتفسير ابن أبي زمنين ٥/١٥٩، والكشف للثعلبي ١٠/٢٧٧، وتفسير البغوي ٨/٥١٨، والكشاف ٦/٤٢٥، والجامع لأحكام القرآن ٢٢/٤٥٦، والبحر المحيط ٨/٥٠٦، وتفسير ابن كثير ١٤/٤٤٥، وتفسير البيضاوي ٣/٥٦٥، وروح المعاني ٣٠/٢٢٥،والتحرير والتنوير ٣٠/٥٢٢.
(٦) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٩٨٣-٩٨٤.

الفصل الثاني:

دواعي القول بالقسم على خلاف الظاهر، ومُضعِّفاته، وأثره:

المبحث الأول: دواعي القول بالقسم على خلاف الظاهر:

عند التدقيق في المواضع المدروسة في هذا البحث يتبين وجود دوافع وأسباب دقيقة جعلت القائل بالقسم يختاره دون سواه من الأوجه المحتملة في الآية .

وقبل الشروع في سرد الدواعي يحسن بيان أن صلاحية التركيب للقسَم هو الداعي الأكبر لهذا الإعراب، وهو الأصل؛ لأن المعرب لا يذكر قولاً إلا ولديه من التركيب والمعنى ما يسنده بغضِّ النظر عن قوة الرأي وضعفه، ويسري هذا الدافع في أغلب المسائل المدروسة، وظهر هذا من خلال بعض نصوص العلماء جليًا، وهذان مثالان موضحان:

المثال الأول: في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ أجاز الفراء في "لَيَجْمَعَنَّكُمْ" وجهين: القسم ، والبدلية. ثم قال:" والعرب تقول في الحروف التي يصلح معها جواب الأيمان بأن المفتوحة وباللام، فيقولون: أرسلت إليه أن يقوم، وأرسلت إليه ليقومنّ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾، وهو في القرآن كثير، ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أن يسجنوه، كان صوابًا"(١).

المثال الثاني: في قوله تعالى : ﴿قَالُوا۟ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا﴾ أعرب الفراء "وَالَّذِيفَطَرَنَا" عطفًا على ما سبقها، وأجاز القسم بقيد إرادة المتكلم، قال:" فـ(الذي) في موضع خفض: وعلى الذي. ولو أرادوا بقولهم (والذي فطرنا) القسمَ بها كانت خفضًا وكان صوابًا، كأنهم قالوا: لن نؤثرك والله) ".

---

(١) انظر: الموضع الثامن.

وكذلك الزجاج أعربه مثله، قال: " موضع (الذي) خفض، المعنى: لن نؤثرك على الله. ويجوز أن يكون (الذي) خفضًا على القسم"[1].

أما الأسباب الدقيقة التي دفعت للقول بالقسم ومخالفة الظاهر فهي كالآتي:

الأول: العطف على قسم صريح في آية سابقة :

وردت بعض الآيات التي فيها قسم صريح، ثم عطف عليها ما قد يُفهم منه أنه قسم أيضًا، وظهر هذا في موضعين:

أولهما: في قوله تعالى: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾ حمل بعض العلماء هذه الآية على القسم، وفي الصناعة ما يضعّفه، ومما دعا إلى القول به هو وجود قسم قبله في قوله تعالى: "﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ﴾[2].

ثانيهما: في قوله تعالى : ﴿وَالطُّورِ ۝١ وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ۝٤ وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ۝٥ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ۝٦ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ﴾ أُعربت المعطوفات على القسم في الآيات (٢-٦) قسمًا، وهذا لا يصح ؛ لأن جواب الواو الأولى التي للقسم لم يأت بعد ، ولا يصح أن يستأنف قسم آخر قبل تمام الأول، فتكون تلك الواوات عواطف[3].

ويظهر من هذين المثالين أن وجود قسم سابق لهما أوهم دلالتهما على القسم ، والصحيح أن دلالتهما على القسم معنوية ؛ لأن المعطوف على القسم قسمٌ معنًى فقط.

---

(١) انظر: الموضع الثالث والعشرين.

(٢) انظر: الموضع الحادي والعشرين.

(٣) انظر: الموضع التاسع والثلاثين.

الثاني: خفاء الإعراب وعدم القطع بالدلالة:

عدم إمكان القطع بالدلالة المرادة من الآية وغموضها على المفسر والمعرب يفتح باب الاجتهاد في التفسير والإعراب، ويزداد الأمر صعوبة عندما تكون الكلمة مبنية ولا يتضح موقعها الإعرابي من خلال العلامة، وفي هذا مثالان موضحان:

الأول: في قوله تعالى: "﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾أعرب قوله: "وَمَايُتْلَى" بعشرة أوجه، منها أن تكون الواو للقسم، و(ما) في محل جر مقسم به، كأنه قيل:قل الله يفتيكم فيهنّ وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب، والقسم بمعنى التعظيم، وتعود كثرة الأوجه إلى خفاء الإعراب فيها[1].

الثاني: في قوله تعالى: ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ ذُكر في إعرابها عشرون وجهًا، منها جعْل أبي عبيدة الكاف بمعنى واو القسم، و(ما) موصولة واقعة على العالِم، وهو الله، كقولك: والذي أخرجك ربك[2].

ويظهر من هذين المثالين أن خفاء الإعراب وعدم القطع بالدلالة دعا إلى كثرة الأوجه الإعرابية المحتملة للآية، فكان منها القول بالقسم.

الثالث: تشابه اللفظ في الآية مع لفظ القسم:

وردت آيات فيها ما يشبه لفظ القسم، وذلك في صورتين، هما:

الصورة الأولى: التشابه في حرف القسم ولفظ المقسم به:وذلك باشتمال الآية على حرفِ جرٍّيأتي في بعض استعمالاته للقسم كالباء والواو، واسمٍ مجرورٍ إما لله

---

(١) انظر: الموضع الخامس.

(٢) انظر: الموضع الرابع عشر.

تعالى وإما لاسم ورد عن العرب القسم به. فلما كانت هذه الصورة في الآية ظاهرها كالقسم حملها بعض العلماء عليه، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: لفظ (بالله) لفظ يرد متعلقًا بما سبقه من الفعل وما بمعناه كثيرًا، ويصح أن يرِد على معنى القسم، وُحمل في آيتين على القسم مُخالفًا ظاهر الآية، وهما قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ﴾[2].

المثال الثاني: لفظ (والأرحام) يرِد معطوفًا على ما سبقه، وورد القسم به؛ إذ كان العرب يقسمون كثيرًا بالرحم، فحمل بعض العلماء قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾في قراءة جر (الأرحام) على القسم[3].

المثال الثالث: لفظ (بنعمة ربك) يرِد جار ومجرورًا متعلقا بالفعل أو ما بمعناه، وورد القسم به، وحُمل عليه قوله تعالى: ﴿ فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾[5].

ولا يعني ما تقدم من أن كل ما أشبه لفظ القسم فإن القسم فيه مرجوح، بل وردت من الآيات المشابهة ما ترجّح فيها القسم، ولم أوردها لعدم اشتمال البحث عليها، وأمثل هنا بآية واحدة فقط ورد فيها لفظ (بعزة فرعون)، وهي قوله تعالى: ﴿ فَأَلْقَوْا۟ حِبَالَهُمْ

---

(١) انظر: الموضع الأول.

(٢)انظر: الموضع الثامن والعشرين.

(٣)انظر: الموضع الرابع.

(٤)انظر: الموضع الأربعين.

(٥)انظر: الموضع الحادي والأربعين.

وللمزيد من الأمثلة تنظر المواضع الآتية: السابع(بحق)، والسابع والعشرون (بآياتنا)، والسابع والثلاثون (بالحق)، والثامن والثلاثون (بالحق).

﴿وَعِصِيَّهُمْ وَقَالُوا۟ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾[1]؛ إذ ترجح فيها أن الباء للقسم[2]، وقيل: إنه على جهة التعظيم لفرعون إذ كانوا يعبدونه ويتبركون باسمه، كما يقول القائل إذا ابتدأ عملاً: بسم الله، وعلى بركة الله؛ استعانةً وتيمنًا[3]، وقيل: الباء للسببية، وهي متعلقة بمحذوف، أي: نغلب بسبب عزته[4]، ولم يحمله ابن كثير على القسم، وشبَّهه بقول جهلة العوامّ: هذا بثواب فلان[5].

الصورة الثانية: التشابه اللفظي بين لام الابتداء ولام القسم، إذ وجه بعض العلماء اللام الواقع بعدها جملة اسمية بأنها للقسم، والراجح فيها أنها للابتداء، ومن أمثلتها:

المثال الأول: في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ اختار ابن عطية أن تكون اللام في: "لَمَثُوبَةٌ" للقسم، وليست لام الابتداء ، والجمهور على خلافه[6].

المثال الثاني: في قوله تعالى : ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ﴾ ذكر ابن عطية أن اللام للقسم، والراجح أن اللام للابتداء، ولم يشر للقسم ممن تعرض لتفسير الآية[7].

---

(١) الشعراء ٤٤.

(٢) اختاره الطبري والعكبري وأبو حيان والنسفي والبيضاوي، وأجازه ابن عطية. انظر: التبيان ٢/ ٩٩٥، والمحرر الوجيز ٤/ ٢٣٠، والبحر المحيط ٧/ ١٥، وتفسير النسفي ٣/ ٨١٠، وتفسير البيضاوي ٢/ ٥٤٠.

(٣) أجازه ابن عطية. انظر: المحرر الوجيز ٤/ ٢٣٠.

(٤) اختاره الشوكاني. انظر: فتح القدير ٤/ ١٣٢.

(٥) انظر: تفسير ابن كثير ١٠/ ٣٤٤.

(٦) انظر: الموضع الثاني.

(٧) انظر: الموضع الحادي والثلاثين.

وللاستزادة تراجع المواضع: الحادي عشر، والثلاثين، والثاني والثلاثين.

الرابع: أن تشتمل الآيةعلى مافيه دلالة القسم:

من الأسباب الموهمة للقول بالقسم اشتمالُ الآية على لفظ من الألفاظ الدالة على القسم في بعض استعمالاتها، ولكنها في الآيات المدروسة لم ترد له، فيحمل المعرب الآية عليه، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: "يَحلِفُونَ"في قوله تعالى:﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لِيُرْضُوكُمْ﴾ دفع الأخفش للقول بأن "لِيُرْضُوكُمْ" جواب قسم، والتقدير: ليُرضنّكم، والراجح أن الإرضاء هو علة الحلف لا المحلوف عليه[1].

المثال الثاني: لفظ "حَتْمًا مَقْضِيًّا"في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ذكر أن معناه: قسمواجب، فحملها بعض العلماء على القسم[2].

الخامس: ضعف الوجوه الأخرى في الآية:

قد يكون الدافع إلى اختيار القول بالقسم عدم صحة التوجيه الآخر في الآية، وقد ذكر ذلك أبو حيان عندما عرض لتوجيه قوله: "وَالْأَرْحَامِ" في قراءة الجر قسمًا عند بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾، قال: " وذهبوا إلى تخريج ذلك؛ فرارًا من العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار"[3]، وهي مسألة خلافية منعها كثير من العلماء، فكان القسم من الأوجه المتبقية لتوجيه الجر[4].

---

(١)انظر: الموضع السابع عشر.
(٢)انظر: الموضع الحادي والعشرين.
(٣)البحر المحيط ٣/ ١٦٧.
(٤) انظر: الموضع الرابع. وللاستزادة انظر : الموضع السادس عشر.

السادس: خفاء المعنى وعدم وجود متعلق للفعل:

أشار أبو جعفر النحاس إلى هذا في جعْل أبي حاتم السجستاني "ليدخل" قسمًا في قولـه تعـالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَئُوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾؛ إذ قال النحاس: "والتمام عند أبي حاتم: "مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ"، وخُطِّئ أيضًا في هذا؛ لأن بعده لام (كي)، فجعلها لام قسم لَمَّا لم يرَ الفعل قبلها يتعلق به. قال أبو جعفر: وفي المعنى لطف فلذلك أشكل"[1].

* * *

(١) القطع والائتناف ٤٨٨. وانظر: الموضع السادس والثلاثين.

المبحث الثاني : مُضعِّفات القول بالقسم على خلاف الظاهر :

قام هذا البحث على دراسة ما أعرب قسمًا وله ما يعارضه ويُضعِّفه مما تقرر عند العلماء ؛ لذا أفرد هذا المبحث لدراسة الأمور التي ضعَّف به هذا الإعراب.

وتبرز أهميته في أن القول بالقسم إن لم تكن له قرينة واضحة دالة عليه فهو ممتنع؛ إذ الحكم بتقدير قسم في كتاب الله دون قرينة ظاهرة فيه زيادة على معنى كلام الله بغير دليل يجب الرجوع إليه[1].

وهذه المضعفات نوعان: مضعفات معنوية، ومضعفات صناعية. والتفصيل في المطلبين القادمين:

المطلب الأول: المضعفات المعنوية:

اتضح من خلال المواضع المدروسة عدد من المضعفات للحمل على القسم، ومرد التضعيف كان عائدًا إلى المعنى العام الذي لا يحتمل القسم، وهذه المضعفات هي كالآتي:

الأول: مخالفة سبب نزول الآية:

من مضعفات القول بالقسم مخالفته لسبب نزول الآية الذي يتضح من خلاله أنه لا قسم فيها؛ إذ يترتب على القول به تفسير الآية بغير مرادها، وهذا لا يجوز.

ومن ذلك جعل الأخفش "لِيُرْضُوكُمْ" قسمًافي قوله تعالى : ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾، والراجح أنها للتعليل، ومما يؤكد إرادة التعليل أن سبب نزول الآية دل دلالة صريحة على أن الإرضاء علة حلف

(١) انظر : أضواء البيان ٤/ ٤٤٢.

المنافقين للرسول صلى الله عليه وسلم عندما بلغه استهزاؤهم وتكذيبهم له، وليس هو المحلوف عليه (جواب القسم)[1].

الثاني: مخالفة تفسير العلماء المتقدمين للآية:

من الأمور المعتبرة في تفسير الآية هو قول المتقدمين من الصحابة والتابعين، ولا شك أن الإعراب وليد المعنى، فإذا كان رأي أغلب المتقدمين تفسير الآية بما لا قسم فيه كان هذا مضعِّفًا لمن يخالفهم ويحمل الآية على القسم، ومن أمثلته:

أولاً: تفسير عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ ﴾ بأن "وَمَا يُتْلَى" المفتي لهم، وبذلك ينتفي القول بالقسم فيها[2].

ثانيًا: تفسير عطاء والسدي لقوله تعالى: "بما عهد عندك" بغير القسم؛ إذ فسره عطاء بأنه: بما نبأك، وفسره السدي بأن: بما هداك. ولم يفسراه بأنه قسم من الله تعالى[3].

ويعظم الأمر إذا ترتب على القول بالقسم فساد المعنى كاملاً، ومثاله الحمل على القسم في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾؛ إذ يلزم منه مخالفته لظاهر الكلام؛ إذ الظاهر أن: ﴿ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ متعلق بـ "قِيلِهِ" ومن كلامه عليه السلام صلى الله عليه وسلم، ولو كان "إِنَّ هَٰؤُلَاءِ" جواب القسم لصار من إخبار الله

---

(١) انظر: الموضع السابع عشر.

(٢) انظر: الموضع الخامس.

(٣) انظر: الموضع الثالث عشر. وللمزيد ينظر الموضعان: الرابع، والخامس والعشرون.

عنهم، وقد ورد عن قتادة أنه قال: "هذا قول نبيكم صلى الله عليه وسلم يشكو قومه إلى ربه"[1].

الثالث: المخالفة الشرعية في صيغة القسم:

يضعف القول بالقسم إذا كان فيه مخالفة لما تقرر شرعًا في الأوجه الجائزة من القسم من حيث المقسِم أو المقسَم به، ولا شك أن القول بالقسم يضعف إذا ترتب عليه الوقوع في الصور الممنوعة في القسم.

ومن ذلك ما حملُ على القسم في قوله تعالى: "وَالْأَرْحَامِ" بقراءة الجر من قوله ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ إذ في جعله قسمًا تقرير له، والأخبار وردت بالنهي عن الحلف بالآباء، قال صلى الله عليه وسلم: "من كان حالفاً فليحلف بالله أوليصمت"، وقوله: "لا تحلفوا بآبائكم"[2].

الرابع: عدم وجود التعظيم في المقسم به:

يُبنى القسم على معنى التعظيم في المقسم به لتأكيد المعنى المراد في الآية، فإذا انتفى هذا المقصد ولم يظهر التعظيم في المقسم به دلّ هذا على أنه لا قسم في الآية ابتداء، وأن القول بالقسم فيها ضعيف لعدم ملاءمته لما سيق من أجله.

ومن ذلك القول بالقسم بالإغواء في قوله تعالى ﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، ومما ضعف به أن القسم بالإغواء غير متعارف عليه، وليس فيه إشعار

---

(١)انظر: الموضع الثالث والثلاثين.

(٢) انظر: الموضع الرابع.

بالتعظيم؛ لذا لا يعد القسم به يمينا شرعًا؛ لأن القائلين بانعقاد القسم بصفة له تعالى يشترطون أن تشعر بتعظيم وأن يتعارف مثلها[1].

الخامس: مخالفة نص القسم المذكور للقصة نفسها في آية أخرى:

مما يضعف القول بالقسم أن ترد قصة في موضعين مختلفين، ويكون القسم راجحًا في الموضع الأول، ثم ترد القصة في موضع آخر ويُحمل القسم على لفظ آخر مخالف للفظ الأول.

ومثاله ما قيل في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾؛ إذ جعل بعض العلماء: ﴿بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾ قسمًا، والراجح أنه ليس بقسم؛ لأنه قد وقع الإقسام بالعزة في موضع آخر للقصة نفسها، وهو قوله: ﴿لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ مع أن القصة واحدة، والحمل على محاورتين لا موجب له[2].

المطلب الثاني: المضعفات الصناعية:

هذا هو الشق الثاني مما ضُعّفت به الأقوال التي خرجّت على القسم وكان في الصناعة النحوية ما يبطلها؛ إذ إن بعض العلماء قد يقول بالقسم في الآية ويغفل عما يتطلبه التركيب لاستقامته.

ويمكن رصد مضعفات التخريج على القسم في الآيات المدروسة بسبب مخالفة الصناعة النحوية بالآتي:

الأول: المضعفات المتعلقة بحرف القسم:

---

(١) انظر الموضعين: العاشر، والتاسع عشر.

(٢)انظر: الموضع التاسع عشر.

ظهر من خلال الآيات المدروسة أن الضعف في بعضها أتى من المخالفة في حرف القسم، وهي كالآتي:

أولاً: جعل الكاف حرف قسم، وذلك في قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾[1]، إذ جعل أبو عبيدة الكاف للقسم، وردّ قوله العلماء بأن الكاف ليست من حروف القسم[2].

ثانيًا: حذف حرف القسم مع غير اسم الله تعالى، وذلك مثل إعراب "وَقِيلَهِ"قسمًا في قوله تعالى: "﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ﴾[3]، ومثل إعراب "عِلْمَ الْيَقِينِ" قسمًا في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ ٥ لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ﴾[4].

ثالثًا: تعدد الأقسام قبل مجيء الجواب؛ وصورته أنه قد تأتي واو القسم والمقسم به ثم يعطف عليها بحرف العطف الواو، فيجعلها بعض المعربين للقسم، فيكون وجه الضعف في قوله أن الأقسام تعددت قبل مجيء الجواب، وهو غير جائز. وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلطُّورِ ١ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ ٢ فِي رَقّٖ مَّنشُورٖ ٣ وَٱلۡبَيۡتِ ٱلۡمَعۡمُورِ ٤ وَٱلسَّقۡفِ ٱلۡمَرۡفُوعِ ٥ وَٱلۡبَحۡرِ ٱلۡمَسۡجُورِ ٦ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٞ﴾؛ إذ قيل إن الواوات اللاتي تلي واو القسم كلها للقسم[5].

---

(١)الأنفال ٥.

(٢)انظر: الموضع الرابع عشر.

(٣)انظر: الموضع الرابع والثلاثين.

(٤) انظر: الموضع الرابع والأربعين. وللاستزادة ينظر الموضعان: التاسع والعشرون، والثاني والأربعون.

(٥)انظر: الموضع التاسع والثلاثين. وللاستزادة انظر: الموضع التاسع والعشرين.

الثاني: المضعفات المتعلقة بالمقسم به:

وردت مسألة واحدة مصدر ضعفها ناتج عن مخالفة الصناعة فيما يتعلق بالمقسم به، وهي ما ترتب عليها القول بحذف المقسم به وإبقاء الجار، وذلك مثل قوله تعالى: " وإن منكم إلا واردها"، إذ ذكر بعض العلماء أن الواو واو القسم، والجملة جواب القسم، ويلزم منه حذف المقسم به المجرور وإبقاء الجار، وهذا لا يصح، بل قال أبو حيان: " ولا يذهب نحوي إلى أن مثل هذه الواو واو قسم "[1].

الثالث: المضعفات المتعلقة بجملة القسم:

ظهر من خلال الآيات المدروسة أن مصدر ضعفها ناتج عن مخالفة الصناعة فيما يتعلق بجملة القسم، وهي كالآتي:

أولاً : كسر اللام الواقعة في جواب القسم، والأصل فتحها، وظهر ذلك في آيات اللام فيها جميعها وردت للتعليل وحقها الكسر، فجعلها القائلون بالقسم واقعة في جواب القسم مع كسرها، وذلك كقوله تعالى : "يحلفون بالله لكم ليرضوكم"[2]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ﴾[3].

ثانيًا: نصب الفعل المضارع باللام الواقعة في جواب القسم، وهذا غير معروف ولا جائز[4].

---

(١) انظر: الموضع الحادي والعشرين. وللاستزادة ينظر: الموضع الثاني عشر.

(٢)انظر: الموضع السابع عشر.

(٣)انظر: الموضع الثاني والعشرين. وللاستزادة انظر: المواضع ٣، ٩، ١٨، ٢٠، ٢٤، ٢٥، ٣٥.

(٤)انظر : المواضع السابقة المشار إليها في الهامشين السابقين.

ثالثًا: تقدم الجواب في قول من جعل: "بِآيَاتِنَا" قسمًا في قوله تعالى: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾ وأجاز أن يكون جوابها متقدمًا عليه وهو: "لا يَصِلُونَ"[1].

رابعًا: دخول الفاء عند اجتماع الشرط والقسم يجعل الجواب للشرط، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾؛ إذ إن المتقرر أنه إذا اجتمع شرط وقسم أن يكون الجواب للسابق منهما، وهنا دخلت الفاء في قوله: "فَأُولَئِكَ" فيكون هذا جوابًا للشرط[2].

خامسًا: عدم وجود جواب للقسم، ومثاله قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾؛ إذ يضعف القول بالقسم في "بِحَقٍّ" أن المروي والمنصوص عليه الوقف على "بِحَقٍّ" والابتداء بما بعده، وبأنه لا جواب للقسم حينئذٍ[3].

سادسًا: دخول نون التوكيد في جواب القسم المنفي بـ(لا)، وهذا غير جائز، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾؛ إذ جعل بعض العلماء قوله تعالى: "لَا تُصِيبَنَّ" جواب قسم محذوف، و (لا) نافية، وشُبِّه النفي بالموجب، فدخلت النون، كما دخلت في: لتضربنّ[4].

---

(١) انظر: الموضع السابع والعشرين.

(٢) انظر: الموضع الحادي والثلاثين.

(٣) انظر: الموضع السابع. وللاستزادة بما فيه تكلف في القول بالقسم وتقدير الجواب المحذوف ينظر: الموضع الأول.

(٤) انظر: الموضع الخامس عشر.

سابعًا: تلقي جواب القسم بـ(لن)، وذلك في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ فَلَنۡ أَكُونَ ظَهِيرٗا لِّلۡمُجۡرِمِينَ ﴾؛ إذ أجاز بعض العلماء أن تكون الباء للقسم،ويضعفه أن القسم لايتلقى جوابه بـ(لن)،والفاء تمنع أن تنزل(لن)منزلة(لا)أو(ما)[1].

الرابع: مضعفات أخرى:

أولاً: لزوم القول بالحذف، وعدم الحذف أولى، ومثاله قوله تعالى: "ولا نكتم شهادة اللّه"؛ إذ قيل في هذه القراءة إن نصب لفظ الجلالة على القسم، ويلزم منه حذف الأول للفعل (كتم)؛ أي: لا نكتم أحدًا شهادة واللّه. أما الوجه الآخر فلا حذف فيه، وما لا تقدير حذف فيه أولى مما فيه تقدير محذوف[2].

ثانيًا: كثرة الحذف في الجملة القسمية، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ قَدِ ٱفۡتَرَيۡنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنۡ عُدۡنَا فِي مِلَّتِكُم بَعۡدَ إِذۡ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنۡهَا ﴾؛ إذ التقدير: واللّه لقد افترينا، فيلزم منه التكلف بحذف حرف القسم والمقسم به واللام من (قد)[3].

وبهذا تتم المضعفات التي اقتضتها الصناعة النحوية، وبها لم يقوَ القول بالقسم في المواضع المدروسة فيها أمام الأقوال الأخرى في تلك الآيات.

* * *

(١)انظر: الموضع السادس والعشرين. وللاستزادة انظر: الموضع الثالث والعشرين.

(٢)انظر: الموضع السادس.

(٣) انظر: الموضع الثاني عشر.

المبحث الثالث: أثر القول بالقسم على خلاف الظاهر

من المعلوم أن لكل توجيه إعرابي أثرًا ينبني عليه، وقد ظهر من خلال دراسة الآيات في هذا البحث أن القول بالقسم المرجوح لا يقف أثره عند هذا القول، بل إنه يتعداه، ويمكن دراسة أثر القول بالقسم في أمرين: أثره في المعنى، أثره في الوقف.

المطلب الأول: أثره في المعنى:

عند القول بالقسم في الآية فإن المعنى الذي سيكون عليه السياق هو تأكيد المقسم عليه فقط، وهذا الغرض من القسم عند وقوعه، فإذا ما كان القول بالقسم مرجوحًا فإنه سيكون في الآية معنى آخر دل عليه ما أعرب قسمًا، ومن ذلك:

أولاً: معاني حرف الجر الباء في الآيات التي جعلت قسمًا، فإنها على الوجه الراجح وهو عدم وجود القسم فإن للباء معاني متعددة تدل عليها الآيات، فمثلاً قوله تعالى﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ ذكر في معنى الباء أنها للسببية، وأنها بمعنى (مع)، وأنها بمعنى اللام[1].

ثانيًا: معنى التعليل في الآيات التي جعلت فيها لامَ التعليل اللامَ الواقعة في جواب القسم كقوله تعالى: "يحلفون بالله ليرضوكم"[2].

ثالثًا: المعاني المستفادة من واو العطف التي جعلت للقسم، إذ كونها للعطف يعطيها حكم المعطوف عليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ﴾؛ إذ يلزم على إعراب قوله: "وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ" على العطف معان مختلفة؛ فإعرابها في محل جر يجعل (ما يتلى

(١)انظر: الموضع العاشر. وللاستزادة تراجع المواضع: الثالث عشر، والتاسع عشر، والسادس والعشرون.
(٢)انظر: الموضع السابع عشر. وللاستزادة انظر: المواضع ٣، ٩، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٣٥.

عليكم) هو المستفتى فيه أو الْمُفْتى فيه، ومؤداهما واحد، وكذلك إعرابها في محل نصب؛ فتبيين الله له إفتاء فيه. أما وجوه الرفع – إلا الوجه الثاني المذكور في المسألة – فتجعل "مَايُتْلَى" هو الْمُفتي[1].

المطلب الثاني: أثره في الوقف:

يظهر أثر القول بالقسم في الآيات المدروسة في الاختلاف في مكان الوقف، وقد نص بعض العلماء على هذا في بعض الآيات، ومنها:

أولاً: في قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ أجاز الزركشي الوقوف على قوله:"لِي"، والابتداء بعده بقوله: "بِحَقٍّ"على إرادة القسم، ونقل الأشموني أنه وقف بعضهم عليها ولم يسمهم، وعلى الوجه الراجح من عدم وجود قسم في الآية فإن الوقف على "بِحَقٍّ" والابتداء بما بعده على ما هو مروي ومنصوص[2].

ثانيًا: في قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ ذكر أن "بِالْحَقِّ"قسم، ولا تعلق له بالفعل "صَدَقَ"، ونص العلماء أنه ينبني عليه أني ُوقف على(الرُّؤْيَا)،ويبتدأبمابعدها[3].

ولأهمية الوقف الصحيح في الآيات فإنه يجب على القارئ الوقف في المواضع الصحيحة التي توافق معنى الآية؛ إذ تبرز أهمية الوقف في وسط الآية أنها دليل معنى بخلاف الوقف في رؤوس الآيات[4].

* * *

(١)انظر: الموضع الخامس. وللاستزادة انظر: الموضع الرابع، والثالث والعشرين، والتاسع والثلاثين.
(٢)انظر: الموضع السابع.
(٣)انظر: الموضع السابع والثلاثين. وللاستزادة انظر المواضع: الثالث، والثامن، والرابع والأربعين.
(٤)انظر: منار الهدى ، التنبيه الخامس ، ص١٨.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم ، أما بعد

فإن البحث فيما أعرب قسمًا على خلاف الظاهر أوصل إلى نتائج، أهمها:

أولاً: بلغت المواضع المدروسة أربعة وأربعين موضعًا ظهر من خلال البحث أن القول بالقسم فيها مرجوح لدى المحققين، وتابعتهم في ذلك.

ثانيًا: أن المواضع اختلفت في القوة والضعف، فبعضها كان القول بالقسم مخالفًا للمشهور، وبعض المواضع كان الخلاف فيها قويًا؛ إذ إن من المواضع أقوال لعلماء متقدمين في الصناعة كالفراء والأخفش والباقولي والزمخشري وابن عطية وأبي حيان.

ثالثًا: تحرج العلماء من القول بلا دليل، لذا كانت ردودهم قوية على من أطلق القول بالقسم بلا دليل يعضده، وتنوعت ردودهم بين التضعيف من حيث المعنى، والتضعيف من حيث الصناعة النحوية.

رابعًا: إكثار أبي حاتم السجستاني من القول بالقسم في المواضع التي رجح فيها أن اللام لام التعليل.

خامسًا: أن الدلالة العامة المحيطة بالآية من معاني التأكيد أو مفهمات القسم دعت بعض العلماء إلى القول بالقسم فيها.

سادسًا: أن أثر القول بالقسم يظهر في حجب بعض المعاني الواردة في الآية على غير القسم، ويظهر كذلك أثر القول بالقسم في تحديد مواضع الوقف في الآيات.

هذا أهم ما توصل إليه البحث ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

ثبت المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين أحمد الدمياطي الشهير بالبنا، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ /١٩٩٨م.
- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العربي لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ /١٩٩٨م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود بن محمد العمادي، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- أسباب نزول القرآن، لأبي الحسن علي بن أحمد النيسابوري الواحدي، تحقيق عصام الحميدان، دار الإصلاح، الدمام، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.
- أسلوب القسم في القرآن الكريم دراسة بلاغية، رسالة ماجستير، إعداد الطالب علي بن محمد الحارثي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤١١هـ.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، دار عالم الفوائد، دون سنة.
- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق د.عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- إعراب القرآن المنسوب لأبي القاسم إسماعيل الأصبهاني الملقب بـ(قوام السنة)، تحقيق د.فايزة عمر المؤيد، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن، لابن خالويه، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٥م.
- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، تحقيق د.عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- إيجاز البيان عن معاني القرآن، لابن أبي الحسن النيسابوري، تحقيق د حنيف القاسمي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق د حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق أ. د. إبراهيم بن محمد بن عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، دون تاريخ.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق د.طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- التبيان في أيمان القرآن لابن قيم الجوزية، تحقيق عبد الله بن سالم البطاطي، مؤسسة سليمان الراجحي الخيرية، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- التخمير، لصدر الأفاضل القاسم الخوارزمي، تحقيق د عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر.
- التفسير البسيط، لأبي الحسن الواحدي، تحقيق فريق من العلماء، أشرف على طباعته د. عبد العزيز بن سطام آل سعود وأ.د. تركي بن سهو العتيبي، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.
- تفسير البغوي (معالم التنزيل)، للإمام أبي محمد الحسين البغوي ٥١٦هـ، حققه محمد النمر وعثمان جمعة وسليمان الحرش، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- تفسير ابن كثير، لابن كثير، تحقيق مصطفى السيد وآخرون، مؤسسة قرطبة، الجيزة، مصر، دون تاريخ.
- تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم.
- تفسير القرآن العظيم، لابن أبي زمنين، تحقيق حسين عكاشة ومحمد الكنز، مكتبة الفاروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين، للإمام الحافظ ابن أبي حاتم، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل، للإمام أبي البركات النسفي، تحقيق سيد زكريا، مكتبة نزار الباز.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، تحقيق د يوسف المطوع، ١٤٠١هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للإمام الطبري، تحقيق محمود شاكر، وراجعه أحمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية
- جامع الترمذي، للإمام الحافظ أبي عيسى محمد الترمذي، إشراف ومراجعة الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق د.عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الحجة في القراءات السبع المنسوب لابن خالويه، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤-١٤١٩هـ/ ١٩٨٤-١٩٩٩م.
- الحمل على الجوار في القرآن الكريم، د عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- الخصائص الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦–١٤٠٨هـ / ١٩٨٦–١٩٨٨م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق الشيخ علي معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- دراسات لأسلوب القرآن العظيم، تأليف محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، تأليف الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدة، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل محمود الألوسي البغدادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق د.شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ود.محمد بدوي ، دار هجر، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- شرح اللمع في النحو للقاسم بن محمد الواسطي الضرير، تحقيق د.رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت.
- شواذ القراءات لشمس القراء الكرماني ، تحقيق د.شمران العجلي ، مؤسسة البلاغة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر إسماعيل الجوهري، تحقيق د إميل يعقوب، د محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- العين، للخليل الفراهيدي، تحقيق د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.
- فتح البيان في مقاصد القرآن، لأبي الطيب صديق القنوجي البخاري، عني به عبد الله الأنصاري، المكتبة العصرية، لبنان، ١٤١٢هـ.
- فتح القدير، للإمام الشوكاني، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، دون تاريخ.
- فتح الوصيد في شرح القصيد للإمام علم الدين السخاوي، تحقيق د.مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الغيب، للإمام شرف الدين الطيبي، المشرف العام على التحقيق د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني، تحقيق د.محمد حسن النمر وفؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، قطر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- القراءات وعلل النحويين فيها المسمى(علل القراءات)، لأبي منصور الأزهري، تحقيق نوال بنت إبراهيم الحلوة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- القسم في القرآن الكريم، د حسين نصار، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- القطع والائتناف أو الوقف والابتداء، لأبي جعفر النحاس، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تأليف أبي القاسم الهذلي، تحقيق جمال بن السيد الشايب، مؤسسة سما، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الكشاف، للزمخشري، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي، تحقيق د.محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجتها لمكي القيسي، تحقيق د.محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي، لأبي إسحاق الثعلبي، تحقيق أبي محمد ابن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق د.عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الدمشقي، تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د.محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- مجمع البيان، للطبرسي، دار العلوم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي الجندي ناصف ود.عبد الرحيم النجار ود.عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق عبدالسلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب (البديع) لابن خالويه، عني بنشره برجستراسر، عالم الكتب، بيروت.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، تحقيق د.حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء بتحقيق الشيخ محمد علي النجار وآخرين، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي، ضبطه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- معجم القراءات القرآنية لأحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح د.عبداللطيف الخطيب ، المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- المفصل ، لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق د فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت،
- المقصد لتلخيص ما في المرشد من الوقف والابتداء، لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري، بهامش منار الهدى.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، تأليف أحمد بن عبد الكريم الأشموني، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها ، تأليف ابن أبي مريم ، تحقيق د.عمر الكبيسي ، مطبوعات الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ /١٩٩٣م.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- النكت والعيون ، تفسير الماوردي، للإمام أبي الحسن الماوردي، راجعه السيد عبد المقصود عبد الرحيم، دار الكتب العلمية ، بيروت، دون تاريخ.

* * *

- Al-Tībi, Sharaf Al-Dīn. Futūḥ Al-Ghayb fī Al-Kashf -an Qinā- Al-Rayb. Ed. Muhammad Abdulraheem et al. 1st ed. (n.p), 1434 AH. Print.
- Al-Tirmidhi, Muhammad. Jāmi‘ Al-Tirmidhi. Ed. Saleh Abdulaziz Al Al-Shaikh. 1st ed. Riyadh: Dar Al-Salam,1420 AH. Print.
- Al-Wāhidi, Ali Ahmad. Asbāb Nuzūl Al-Qurān. Ed. Essam Al-Humaidan. 2nd ed. Dammam: Dar Al-Eslah, 1412 AH. Print.
- Al-Wahidi, Ali Ahmad. Al-Tafsīr Al-Basīṭ. Ed. group of scolars. Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, 1430 AH. Print.
- Al-Wāsiṭi, Al-Qāsim Muhammad. Sharḥ Al-Lum- fī Al-Nahw. Ed. Rajab Othman Muhammad. 1st ed. Cairo: Al-Khanji Library, 1420 AH/ 2000 AD. Print .
- Al-Zajjaj, Ibrahim. E‘rāb Al-Qurān. Ed. Ibrahim Al-Abyari. 3rd ed. Beirut: Dar Al-Kitāb Al-Lubnani, 1406 AH/ 1986 AD. Print.
- Al-Zajjaj, Ibrahim. Ma’āni Al-Qurān wa E’rābuh. Ed. Abduljalil Abduh Shalabi. 1st ed. Dar Al-Hadith, 1414 AH/ 1994 AD. Print.
- Al-Zamakhshari, Mahmoud. Al-Kashshāf. Ed. Adil Ahmad Abdulmawjood and Ali Mo‘awwadh. 1st ed. Al-Obeikan Bookstore, 1418 AH/ 1998 AD. Print.
- Al-Zamakhshari, Mahmoud. Al-Mufaṣṣal. Ed. Fakhr Saleh Qaddarah. 1st ed. Jordan: Dar ‘Amaar, 1425 AH. Print.
- Al-Zarkashi, Badr Al-Din. Al-Burhān fī -Uloom Al-Qurān. Ed. Muhammad Abu Al-Fadhl Ibrahim. Cairo: Dar Al-Turath. Print.

* * *

- Al-Sakhāwai, Ali. Fatḥ Al-Waṣīd fī Sharḥ Al-Qaṣīd. Ed. Mawlai Muhammad Al-Edrīsi Al-Tahiri. 1st ed. Riyadh. Al-Rushd Bookstore, 1423 AH/ 2002 AD. Print.
- Al-Shalawabīn, Abu'Alī. Al-Tawṭi'ah. Ed. Yusuef Al-Mutawwa'. 1401 AH. Print.
- Al-Shanqeeti, Muhammad Al-Amin. Daf- Ehām Al-Eḍhtirāb -an Ayāt Al-Kitāb. 1st ed. Jeddah: Dar 'Alam Al-Fawa'id, 1426 AH. Print.
- Al-Shanqeeti, Muhammad Al-Amin. Adhwā Al-Bayān fī Edhāḥ Al-Qurān bi Al-Qurān. Jeddah: Dar 'Alam Al-Fawa'id (n.d). Print.
- Al-Shawkāni, Muhammad. Fatḥ Al-Qadīr. Ed. Abdulrahman 'Omaira. Dar Al-Wafaa', (n.d). Print.
- Sībawayh. Al-Kitāb. Ed. Abdulsalam Haroon. 3rd ed. Cairo: 'Alam Al-Kutub, 1408 AH/ 1988 AD. Print.
- Al- Suyuti, Jalal Al-Din. Al-Itqān fī-Olūm Al-Qurān. Ed. Muhammad Abu Al-Fadhl Ibrahim. 3rd ed. Cairo: Dar Al-Turāth, 1405 AH/ 1985 AD. Print.
- Al-Suyuti, Jalal Al-Din. Mu-tarak Al-Aqrān fī E-jāz Al-Qurān. Ed. Ahmad Shams Al-Din. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, 1408 AH. Print.
- Al-Tabari, Muhammad. Jām-i Al-Bayān -an Ta'wīl Ayy Al-Qurān. Ed. Mahmoud Shakir and Ahmad Shakir. 2nd ed. Ibn Taymiyah Library, (n.d). Print.
- Al-Tabrsi, Al-Fadhl. Majm-a Al-Bayān. 1st ed. Beirut: Dar Al-'Uloom, 1426 AH. Print.
- Al-Th'ālābi, Abū Ishāq. Al-Kashf wa Al-Bayān "Tafsīr Al-Th'ālāby". Ed. Abu Muhammed Ibn'Ashour. 1st ed. Beirut: Dar Ihya' Al-Turath Al-'Arabi, 1422 AH. Print.

- Al-Nahḥās, Abū Ja'far. E'rāb Al-Qurān. Ed. Zuhair Ghazi Zahed. 1st ed. 'Alam Al-Kutub, 1409 AH/ 1988 AD. Print.
- Al-Naḥhās, Abū J'afar. Al-Qaṭ- wa Al-Etināf aw Al-Waqf wa Al-Ebtidā. Ed. Ahmad Farid Al-Mazidi. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, 1423 AH. Print.
- Al-Nasafi, Abū Al-Barakāt. Tafsīr Al-Nasfi "Madārik Al-Tanzīl wa Haqāq Al-Tawīl. Ed. Sayed Zakaria. Makkah: Nizar Al-Baz Library (n.d). Print.
- Nassar, Hussein. Al-Qasam fī Al-Qurān Al-Karīm. 1st ed. Egypt: Al-Thaqafah Al-Diniyah Library, 1421 AH. Print.
- Al-Naysābūri, Mahmoud. Ejāz Al-Bāyān -an Mā-ni Al-Qurān. Ed. Hanif Al-Qassimi. 1st ed. Dar Al-Gharb Al-Islami, 1995 AD. Print.
- Odhaimah, Muhammad Abdulkhaliq. Dirāsāt li Oṣlūb Al-Qur'ān Al-`Aẓhīm. Cairo: Dar Al-Hadeeth, (n.d). Print.
- Omar, Ahmad Mukhtar & Abdul'al Salem Makram. Mu-jam Al-Qera'āt Al-Qurāniyah. 3rd ed. Cairo:'Alam Al-Kutub, 1997 AD. Print.
- Al-Qaisi, Makki. Al-Kashf 'an Wujūh Al-Qiraāt Al-sab- wa -Elalihā wa Hujjatihā. Ed. Mohyi Al-Din Ramadan. Damascus: Academy of Arabic Language, 1394 AH/ 1974 AD. Print.
- Al-Qaīsi, Makki. Mushkil E'rāb Al-Qurān. Ed. Hatem Al-Dhamin. 3rd ed. Beirut:Al-Resalah Foundation, 1407 AH/ 1987 AD. Print.
- Al-Qurtubi, Muhammad. Al-Jāmi' li Al-Aḥkām Al-Qurān. Ed. Abdulmuhsin Al-Turki. 1st ed. Beirut: Al-Resalah Foundation, 1427 AH/ 2006 AD. Print .
- Al-Qushairi, Muslim Al-Hajjaj. Saḥīḥ Muslim. 1st ed. Riyadh: Dar Al-Salam, 1419 AH/ 1998 AD. Print .

- Ibn Qayyim, Muhammad. Al-Tibyān fī Aymān Al-Qurān. Ed. Abdullah Salem Al-Batati. 1st ed. Sulaiman Abdulaziz Al-Rajhi Charitable Foundation, 1429 AH. Print.
- Ibn Ya'īsh, Ya'īsh Ali. Sharḥ Al-Mufāṣṣal. Beirut: 'Alam Al-Kutub, (n.d). Print.
- Ibn Zanjlah, Abdulrahman. Hujjat Al-Qirā't. Ed. Sa'eid Al-Afghani. 5th ed. Beirut: Al-Resalah Foundation, 1418 AH/ 1997 AD. Print .
- Al-Jawharī, Ismail. Al-Siḥāḥ Tāj Al-Lughah wa Siḥāḥ Al-'Arabiyah. Ed. Emile Ya'qub and Muhammad Nabil Turaify. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, 1420 AH. Print.
- Al-Jurjani, Abdulqahir. Al-Muqtaṣid fī sharḥ Al-Eḍāḥ. Ed. Kazhim Bahr Al-Marjan. Iraq: Dar Al-Rasheed, 1982 AD. Print.
- Al-Karmani, Muhammad. Shawādh Al-Qirāat. Ed. Shamran Al- 'Ajali. 1st ed. Beirut: Al-Balaghah Foundation, 1422 AH/ 2001 AD. Print .
- Al-Khawārizmī, Al-Qāsim. Al-Takhmeer.Ed. Abdurahman Al-Othaimeen. 1sted. Beirut: Dar Al-Gharb, 1990 AD. Print.
- Al-Kinnūji, Siddīq. Fatḥ Al-Bayān fī Maqāṣid Al-Qurān. Ed. Abdullah Al-Ansari. Lebanon: Al-Maktabah Al-'Asriyah, 1412 AH. Print.
- Al-Māwardi, Abū Al-Hasan. Al-Nukat wa Al--Oyūn. Ed. Al-Sayed Abdulmaqsoud Abdulraheem. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, (n.d). Print.
- Al-Mubarrad, Abu Al-'Abbas. Al-Muqtaḍhab. Ed. Muhammad Abdulkhaliq Odhaimah. Beirut: 'Alam Al-Kutub, (n.d). Print.
- Al-Naḥḥās, Abū J'afar. Ma'āni Al-Qurān. Ed. Muhammad Ali Al-Sabooni. 1st ed. Makkah: Umm Al-Qura University, 1408 AH. Print.

Abdulfattah Shalabi. Cairo: The Supreme Council for Islamic Affairs, 1386 AH. Print.

- Ibn Jenni, Othman. Sirr Sina'at Al-E'rab. Ed. Hasan Hindawi. 1st ed. Damascus: Dar Al-Qalam, 1405 AH. Print.
- Ibn Jenni, Othman. Al-Khasa'es. Ed. Muhammad Ali Al-Najjar. 3rd ed. Egyptian General Book Authority.1406-1408 AH/ 1986-1988 AD. Print .
- Ibn Al-Jazari, Muhammad. Al-Nāshr fī Al-Qirāat Al-Ashr. Ed. Ali Muhammad Al-Dhaba'a. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, (n.d). Print.
- Ibn Kathīr, Ismail. Tafsīr Ibn Kathīr. Ed. Mustafa Al-Sayed et al. Giza: Qurtubah Foundation, (n.d). Print.
- Ibn Khālawayh, Al-Hussain. E'rāb Thālātheen Sūrah mn Al-Qurān. Beirut: Dar Al-Hilal, 1985 AD. Print.
- Ibn Khālawayh, Al-Hussain. E`rāb Al-Qir-āt Al-Sab- wa Elaluhā. Ed. Abdulrahman Suleiman Al-Othaimeen. 1st ed. Cairo: Al-Khanji Library, 1413 AH/ 1992 AD. Print.
- Ibn Khālawayh, Al-Hussain. Al-Hujjah fī Al-Qirā't Al-Sab-. Ed. Abdul'al Salem Makram. 6th ed. Beirut: Al-Resalah Foundation, 1417 AH/ 1996 AD. Print .
- Ibn Khalawayh. Al-Hussain. Mukhtasar fī Shawāth Al-Qurān mn Kitāb Al-Badī-. Beirut:'Alam Al-Kutub, (n.d). Print.
- Ibn Mālik, Muhammad. Sharḥ Al-Tashīl. Ed. Abdulrahman Al-Sayed and Muhammad Badawi. 1st ed. Dar Hajr, 1410 AH/ 1990 AD. Print .
- Ibn Mujaḥid, Ahmad. Al-Sab-ah fī Al-Qiraat. Ed. Shawqi Dhaif. 3rd ed. Cairo: Dar Al-Ma'arif. Print.
- Ibn Al-Muthannā, Mu'ammar. Majāz Al-Qurān. Ed. Muhammad Fou'ad Sazkin. 2nd ed. Beirut: Al-Resalah Foundation, 1401 AH/ 1981 AD. Print.

- Al-Hamathāni, Al-Muntajab. Al-Farīd fī E-rāb Al-Qurān Al-Majīd. Ed. Muhammad Hasan Al-Nimr and Fou'ad Ali Mukhaimer. 1st ed. Qatar: Dar Al-Thaqafah, 1411 AH/ 1991 AD. Print.
- Al-Hammuz, Abdulfattah. Al-Haml 'ala Al-Jiwār fi Al-Qur'ān Al-Karīm. 1st ed. Riyadh: Al-Rushd Bookstore, 1405 AH. Print.
- Al-Harthi, Ali Muhammad. "Oslūb Al-Qasam fī Al-Qurān Al-Karīm Dirasāh Balāghīyyah." Diss.Umm Al-Qura University, 1411 AH. Print.
- Al-Huthali, Abū Al-Qāsim. Al-Kāmil fī Al-Qirāāt Al-'Ashr wa Al-Arba'īn Al-Zāidah 'alayhā. Ed. Jamal Al-Sayed Al-Shayib. 1st ed. Sama Foundation, 1428 AH. Print.
- Ibn Abi Zamnīn, Muhammad. Tafsīr Al-Qurān Al-'Azhim. Ed. Hussain 'Okashah and Muhammad Al-Kinz. 1st ed. Cairo: Al-Farouq Library, 1423 AH/ 2002 AD. Print.
- Ibn Abū Maryam, Nasr. Al-Muwaḍiḥ fī Wujūh Al-Qirāat wa 'Elalihā. Ed. Omar Al-Kubaisi. 1st ed. Jeddah: Charitable Association for Quran, 1414 AH/ 1993 AD Print.
- Ibn Al-Bathish. Al-Eqnā- fī Al-Qirāt Al-Sab-. Ed. Abdulmajeed Qatamish. 1st ed. Makkah: Umm Al-Qura University, 1403 AH. Print.
- Ibn Al-Hajib, Othman. Al-Amāli Al-Naḥwiyyah. Ed. Hady Hassan Hammodi. 1st ed. 'Alam Al-Kutub, 1405 AH. Print.
- Ibn Al-Hajib, Othman. Al-Eḍhāḥ fī Sharḥ Al-Mufaṣṣal. Ed. Ibrahim Muhammad Abdullah. 1st ed. Damascus: Dar Sa'ad Al-Din, 1425 AH. Print.
- Ibn Jenni, Othman. Al-Muḥtasab fī Tabyīn Wujūh Shawāth Al-Qera'āt wa Al-Eḍhāḥ -anhā. Ed. Ali Al-Jundi Nasef, Abdulraheem Al-Najjar and

- Al-Dumiati, Shihāb Al-Dīn Ahmad. Iitḥāf Fuḍhlā' Al-Bashr fī Al-Qirāat Al-'Arbā-at -ashr. Ed. Anas Muhrah. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, 1419 AH/ 1998 AD. Print.
- Al-'Emadi, Abū Al-Sa'ud. Ershād Al-'Aql Al-Salīm ela Mazāyā Al-Qurān Al-Karīm. Ed. Abdulqadir Ahmad Atta. Riyadh: Maktabat Al-Riyadh Al-Hadithah, (n.d). Print.
- Al-Emadi, Abu Al-Sa'ud. Tafsīr Abī Al-Sa-ud Irshād Al-Aql Al-salīm ela Mazāyā Al-Qurān Al-Karīm. (n.p), (n.d). Print.
- Al-Farā', Yahia. Ma'āni Al-Qurān. Ed. Muhammad Ali Al-Najjar et al. Dar Al-Kutub Al-Misriyah, 1374 AH/ 1955 AD. Print.
- Al-Farāhīdī, Al-Khalīl. Al-`Ayn. Ed. Mahdi Al-Makhzumi and Ibrahim Al-Samurra'i. Iraq: Dar Al-Rasheed, 1982 AD. Print .
- Al-Farisi, Al-Hasan. Al-Hujjah li Al-Qurrā' Al-Sab-ah. Ed. Badr Al-Din Al-Qahwaji and Bashir Huwejaty. 1st ed. Damascus: Dar Al-Ma'moun li Al-Turath, 1404-1419 AH/ 1984-1999 AD. Print .
- Al-Fārisi, Al-Hasan. Al-Masā'il Al-Baṣariyyāt. Ed. Muhammad Al-Shater Ahmad. 1st ed. Egypt: Al-Madani Press, 1405 AH. Print.
- Al-Fārisi, Al-Hasan. Al-Edhāḥ Al-'Aḍhudī. Ed. Hasan Shathili Farhood. 2nd ed. Dar Al-'Uloom, 1408 AH. Print.
- Al-Hafizh, Ibn Abī Hatim. Tafsīr Al-Qurān Al-'Aẓīm Musnādān -an Rasūl Allāh Salla Allāh -alayh wa Sallam wa Al-Saḥābah wa Al-Tāb'īn. Ed. As'ad Muhammad Al-Tayyeb. 1st ed. Makkah: Nizar Al-Baz Library, 1417 AH. Print.
- Al-Halabi, Al-Samīn. Al-Dorr Al-Maṣūn fī -Uloom Al-Kitāb Al-Maknūn. Ed. Ali Mo'awwad et al. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, 1414 AH/ 1994 AD. Print.

- Al-‘Akbari, Abū Al-Baqā’. Al-Lubāb fī -Elal Al-Binā wa Al-E’rāb. Ed. Abdulilah Nabhan. 1st ed. Beirut: Dar Al-Fikr Al-Mu‘asir, 1416 AH/ 1995 AD. Print.
- Al-Ansari, Ibn Hishām. Mughni Al-Labīb -an Kutub Al-Aārīb.Ed. Abdullatif Al-Khatib. 1st ed. Kuwait: the National Council for Culture, 1421 AH/ 2000 AD. Print.
- Al-Ansari, Zakariyā. Al-Maqṣid li Talkhīs mā fī Al-Murshid mn Al-Waqf wa Al-Ebtidā. (n.p), (n.d). Print.
- Al-Asbahāni. Ismail. E’rāb Al-Qurān. Ed. Fayzah Omar Al-Mu’ayyad. 1415 AH/ 1995 AD. Print.
- Al-Ashmūni, Ahmad. Manār Al-Hudā fī Bayān Al-Waqf Al-Ebtidā. 2nd ed. Cairo: Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library, 1393 AH. Print.
- Al-Azhari, Abū Mansour. Al-Qira’āt wa -Elal Al-Naḥwiīn fīhā "-Elal Al-Qira’āt". Ed. Nawal Ibrahim Al-Hilwah. 1st ed. 1412 AH/ 1991 AD. Print.
- Al-Azharī, Khalid. Al-Taṣrīḥ ‘ala Al-Tawḍheeḥ. Dar Al-Fikr. Print.
- Al-Baghawi, Al-Hussain. Tafsīr Al-Baghawi Mālim Al-Tanzīl. Ed. Muhammad Al-Nimr, Othman Jum‘ah and Suliman Al-Harash. 2nd ed. Riyadh: Dar Taibah, 1414 AH. Print.
- Al-Bāqūli, Ali. Kashf Al-Mushkilāt wa EdhāḥAl-Mu-dhilāt. Ed. Muhammad Al-Dali. 1st ed. Damascus: Academy of Arabic Language, 1415 AH/ 1995 AD. Print.
- Al-Bukhāri, Muhammad Ismail. Saḥīḥ Al-Bukhāri. Ed. Abu Suhaib Al-Karmi. Riyadh: Bait Al-Afkar Al-Dawliyah, 1419 AH/ 1998 AD. Print .
- Al-Dimashqi, Ibn Adil. Al-Lubāb fī -Uloom Al-Kitāb. Ed. Adil Abdulmawjood et al. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, 1419 AH. Print.

List of References:

- Al-'Akbari, Abū Al-Baqā'. E'rāb Al-Qir-āt Al-Shawāth. Ed. Muhammad Al-Sayed 'Azzoz. 1st ed. Beirut: 'Alam Al-Kutub, 1417 AH/ 1996 AD. Print.
- Al-Akhfash, Sa'eid. Ma'āni Al-Qurān. Ed. Huda Mahmoud Qura'ah. 1st ed. Cairo: Al-Khanji Library, 1411 AH/ 1990 AD. Print.
- Al-Alūsi, Maḥmoud. Rūḥ Al-Māni fī Tafsīr Al-Qurān Al-A'ẓhīm wa Al-sab- Al-Mathāni. Beirut: Dar Ihya' Al-Turath Al-'Arabi, (n.d). Print.
- Al-Anbāri, Abdulrahman. Al-Bayān fī Ghārīb E'rāb Al-Qurān. Ed. Taha Abdulhamid Taha. Egyptian General Book Authority, 1400 AH/ 1980 AD. Print.
- Al-Anbāri, Muhammad. Eḍhāḥ Al-Waqf wa Al-Ebtidā fī Kitāb Allāh 'Azza wa Jall. Ed. Muhyi Al-Din Abdulrahman Ramadhan, Damascus: Academy of Arabic Language, 1391 AH. Print.
- Al-Andalusi, Abū Hayyān. Al-Baḥr Al-Muḥeeṭ. Ed. 'Adil Ahmad Abdulmawjood and Ali Mu'awwadh. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, 1413 AH/ 1993 AD. Print.
- Al-Andalusī, Abū Hayyān. Iirtishāf Al-Dharb mn Lisān Al-'Arab. Ed. Rajab Othman Muhammad. 1sted. Al-Khanji Library, 1418 AH/ 1998 AD. Print.
- Al-Andalūsi, Ibn 'Aṭiyyah. Al-Muḥarar Al-Wajīz fī Tafsīr Al-Kitāb Al-'Azīz. Ed. Abdulsalam Abdulshafi Muhammad. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, 1413 AH/ 1993 AD. Print .

Constructions in the Quran Syntactically Categorized As Oaths without Explicitly Appearing So

Dr. Abdulaziz Saleh Al-Omari
Department of Syntax, Morphology and Philology, College of Arabic Language, Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

Abstract:

This research paper begins with an introduction covering the definition of oath and presents it as two types. The introduction also touches upon some other constructions which serve the same function in language.

Section I of the paper examines the verses of the Qur'an which some scholars have singled out as containing oaths and not explicitly appearing so. The paper covers forty-four examples of such cases in the Qur'an. Each verse is examined for oath along with the proponents' reasoning behind it. The paper proceeds to mention the opinions of prominent scholars regarding each example. The examination of each example concludes with mentioning arguments against classifying these instances as oaths.

Section II of the paper is divided into three subsections which contain: reasoning which supports the classification of some constructions as oaths without outwardly appearing so, as well as the reasoning behind claims which oppose such a classification. Opposing arguments are based on two criteria: semantic and grammatical. The paper then shows how the so-called "oath not explicitly appearing so" affects meaning and pauses in recitation.

The research paper concludes with a number of important findings and conclusions.